الجمهورية التونسية

مجلة IAFA
للعلوم الإنسانية والإقتصادية والقانونية

مجلة دولية علمية فصلية محكمة

تصدر عن الأكاديمية الدولية للمالية والتحكيم

رئيس التحرير
الدكتور حمادي علي نعمه

- د. سالم فتحية (الجزائر)
- ط.د. عبد الوهاب خطاط (تونس)
- د. عبد السلام محمد مخلوف (ماليزيا)
- د. قاصدي فائزة (الجزائر)
- د. يونس ملاح (المغرب)
- د. يونس دبنيشي (المغرب)
- د. ابراهيم دينار (المغرب)
- د. شيماء موشهوري (المغرب)
- د. رحمة الصديق طلحة (السودان)

العدد السابع: جويلية /يوليو2022
الترقيم الدولي ISSN: 1737-7161
الإيداع القانوني: 2018-4197

الأكاديمية الدولية للمالية والتحكيم
مجلة IAFA
للعلوم الإنسانية والإقتصادية والقانونية
مجلة دولية علمية فصلية محكمة

رئيس التحرير
المستشار د. حنان علي سعده

رئيس التحرير : المستشار د حنان علي سعده
مدير عام الأكاديمية الدولية للمالية والتحكيم **IAFA** – الجمهورية التونسية

مدير التحرير : أ. صباح مولاهي
رئيسة اللجنة التنظيمية بالأكاديمية الدولية للمالية والتحكيم **IAFA** – الجمهورية التونسية

أعضاء اللجنة العلمية :

– أ.د عيسى العزام – جامعة العلوم والتكنولوجيا– الاردن
– أ.د.محمد عويد الساير – جامعة الانبار – العراق
– أ.د.رضوان الرحمن – مركز الدراسات العربية والإفريقية جامعة جواهر لال نهرو – الهند
– أ.د.داود لينتانج اليمين – المعهد العالي الإسلامي – اندونيسيا
– أ.د.رائد ناجي أحمد –جامعة الفلوجة – العراق
– أ.د.مصطفى بخوش – جامعة محمد خيضر – بسكرة– الجزائر
– أ.د حسن حمود إبراهيم الفلاحي – العراق
– أ.م.د.عيسى أحمد محل الفلاحي– الجامعة العراقية – العراق
– د.محمد البلتاجي – خبير المصرفية – الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي – مصر
– د.حسني الخولي – خبير إقتصادي – مصر
– د.عبد الحنان محمد العيسى – محكم دولي في القانون و التحكيم و المالية الإسلامية – سوريا
– د.جمال معتوق – جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة – الجزائر
– د.أمين عويسي – جامعة فرحات عباس سطيف – الجزائر
– د.زكية بنت محمد العتيبي – جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن – المملكة العربية السعودية
– د.حسين حسين زيدان المديرية العامة لتربية ديالى – العراق
– د.سليمان ناصر – ورقلة – الجزائر
– د.وليد عبد الهادي العويمر – جامعة مؤتة – الاردن
– د.مجدوب قوراري – جامعة طاهري محمد بشار – الجزائر
– أ.محمد إبراهيم حماد – عضو المجلس الدولي للمحاسبة والمراجعة التابع للأيوفي

أعضاء اللجنة الاستشارية :

– أ.د. سليمان براك الجميلي – جامعة الفلوجة
– أ.د. ماجدالينا كوباريك – جامعة نيكولاس كوبرنيكوس – بولندا
– أ.د حنيفي بن ناصر – جامعة مستغانم – الجزائر
– أ.د ضياء غني العبودي – مدير تحرير مجلة جامعة ذي قار – العراق
– أ.د.سليمان محمد عمر منصور – جامعة الزاوية – ليبيا
– أ.م.د احمد الفلاحي – جامعة الفلوجة – العراق
– د. سعاد زبيطه – جامعةابن طفيل – المغرب

نلتقي ... لنتعلّم ... ونرتقي

المستشار د. حنان علي سعده
رئيس التحرير

إن كل شئ يحدث أولا في التفكير.... وقوة التفكير لها تأثير على أحاسيسك وسلوكك ونتائجك وبالتالي لها تأثير على واقع حياتك. فالحياة التي تعيشها الآن كما يقول الدكتور إبراهيم الفقي ليست إلا انعكاسا من أفكارك وقراراتك واختياراتك سواء كنت مدركا لذلك أم لا، ولو أخذت المسؤولية تكون قد بدأت الطريق إلى التغيير والتقدم والنمو.

لذلك سعت الأكاديمية الدولية للمالية والتحكيم بتونس على تحمل المسؤولية الجادة في النهوض بالعلم ومبادئ التدريب من خلال إقامتها لمؤتمرات وملتقيات دولية ودورات تدريبية دولية في مجالات متعددة ومتنوعة، حتى تلتقي بنخبة المجتمعات العربية وتتعلم وترتقي بهم ومعهم لتعبر الحدود، متجاوزة

وهنا يمضى بنا الحلم الجميل الذي تمخض في البداية عن ولادة الأكاديمية الدولية للمالية والتحكيم بتونس ليخبرنا عن ولادة جديدة لمجلة دولية علمية فصلية محكمة اختير لها اسم مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية... ."

وحيث جاءت وكأنها اشراقة جديدة تزامن إصدارها مع المولد النبوي الشريف فإنها ستحمل في طياتها الوعد الجميل لتكون صوت الباحث والطالب الواعد بانطلاقته نحو القمة بقلمه الصريح والفعال في المجال الاقتصادي والاجتماعي والفكري وفي شتى المجالات التي تخدم صالح القارئ.

وبفرحة تحقق أهم رسالة **للأكاديمية الدولية للمالية والتحكيم** وهو إنشاء مجلة دولية محكمة، انبثقت لجنة علمية واستشارية دولية لتكون المساند الرسمي للباحثين عن المعلومة القيمة والساعين إلى الرقي في سلم العلم.

الهوية السياسية بين السياقات السوسيوتاريخية والتوظيف الأيديولوجي هشام جعيط أنموذجا

سالم فتيحة (جامعة بلقاسم سعد الله جامعة الجزائر2)

مجلة IAFA ISBN 1737-7161; 4197/2018 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية

رئيس التحرير
المستشار د. حنان علي نعمه

تمهيد:

طرح الفكر العربي المعاصر العديد من القضايا التي ما زالت تخامر الواقع العسير وملابسات راهن العالم العربي والإسلامي، هذا الواقع الذي انتابه شبح التخلف بمظاهره الفكرية والحضارية فكانت التحولات السياسية التي عرفها واقع العالم العربي والاسلامي في طليعة القضايا التي عرضت للمساءلة في مجال النقد الثقافي، فطرح في هذا السياق هشام جعيط العديد من القضايا التي تعلقت بأسباب تخلف العالم العربي وأزماته الحضارية انطلاقا من مرجعيات فكرية تنتمي الى المدرسة الإصلاحية التونسية المتصلة الحلقات منذ قرن ونصف"[1]من خلال إجابات واضحة لأسئلة واقعية تعكس تحولات الثقافة الكونية "فتناول هشام جعيط مسائل ومفاهيم الحداثة السياسية و أهم مزالق التخلف والشورى والديمقراطية والاسلام السياسي والإرهاب الديني ومعضلة المراوحة في منتصف الطريق بين السلطة الشمولية والدولة الحديثة ومشكلات التحول الديمقراطي"[2]واضعا يده على جرح أزمات العالم العربي والاسلامي بروح ناقدة تحمل رؤية جديدة متطلعة الى ضرورة إنتاج نماذج عملية وتطبيقية، أصبح الفكر العربي والإسلامي المعاصر بحاجة إليها" بهدف استئناف مشروع النهضة الثقافية الذي بدأ وانقطع، لعلّ هذا النوع من التأليف كان مطلوبا في حينه للجواب على مأزق تاريخي ولّجته الأمة غداة انكسار المشروع القومي والذي كان ملحما عاما اشتركت فيه كتابات عديدة "[3]في الفكر العربي المعاصر.

---

1 عثمان بن طالب، مجلة المسار العد 64/63 بتاريخ 2003، ص 57

2 هشام جعيط، المخاض العسير، مجلة الجديد ال عدد13، 2016/31/01، ص 12.

3 عبد الإله بلقزيز، الاسلام والحداثة والاجتماع السياسي، حورات فكرية، مرجع سابق، ص 54

* **المرجعية:** لغويا أصل رجع، عودة الشيء الى الشيء، أو العودة الى حال أو مكان والمرجع هو الرجوع الى الموضع الذي فيه

اصطلاحا: مرجع و مرجعية بمعنى الأصل الذي يرجع إليه في علم أو أدب أو شأن من الشؤون، وهو اصطلاح حادث وكذلك المعنى الثاني، هو الرد مطلقا الى أمر سبق و ليس المرجع و المرجعية بالمعنى المستعمل في هذا العصر إلا ردا لقضايا والأمور الى مستند ما، استعمله العلماء لإسناد الى ذوات (الى ذات اله ،الى النبي، الى عالم، الى مجموعة من العلماء)،يراد بالمرجعية الإطار الكلي والأساس المنهجي والركيزة الجوهرية في أي خطاب أو ملة أو مذهب أو دستور أو نظام، تستعمل في المجال السياسي على نحو الشرعية، مشروعية نظام أو دولة الى مرجعية معيّنة. تنقسم المرجعيات باعتبار موضوعها الى مرجعية الاهية صحيحة، مرجعية إلهية محرّفة، مرجعية وثنية، مرجعية مادية، يمكن جمع مستويات المرجعية في تعريف واحد حيث تعتبر المرجعية الإطار الكلي والأساس المنهجي المستند الى مصادر وأدلة معينة لتكوين معرفة ما أو ادراك ما ينبني عليه قول أو مذهب أو اتجاه يشمل في الواقع علما وعمل، المرجعية هي التي تشكل الإطار الأصولي والأساس المنهجي والمرتكز الجوهري في أي خطاب.

Abstract :

The socio-historical contexts of identity call for a bold philosophical discourse, through which it raises some questions without reducing some concepts and perceptions or in isolation from the strict The socio-historical contexts of identity call for a bold philosophical discourse through which it raises some questions without reducing some concepts and perceptions or in isolation from the strict and original philosophical proposition, because it alone can answer the fate of our identity, without going to the closed paths that are fenced by thought closed by existential emotion about ourselves. Because “the identity is what we are without any special effort, while the self is what we can be, but we have not yet dared to view it as a free and only horizon for ourselves This philosophical horizon is the womb in which the features of liberation are raised far from every existential alienation of identity and from all The exclusion of privacy with its historical features and also far from every narcissistic vision that pushes the human being into the labyrinths of fanaticism and self-isolation with cultural or religious facts in particular.

الكلمـــات المفتاحيـــة: الهويـــة، الخطـــاب الأيـديولوجي، الخطـاب السياسـي، المرجعيـة، الفكـــر الغربـــي الهويـــة الثقافيـــة، التحـــديث السياسي.

مجلة IAFA
ISSN 1737-7161 :الترقيم الدولي
4197/2018 :الإيداع القانوني
للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير
المنصاري حنان علي نغده

مقدمة:

طـرح هشـام جعـيط القضـايا التـي أصـبحت تخـامر الـوعي العربـي، مـن خـلال تسـاؤلات دارت حـول ربـط عمليـة التحـديث السياســي بالهوية،لتصــبح مــدخلا لتأصــيل الحداثـــة وتحـــديث التـــراث والهويـــة دون أن يجعـــل مـــن هـــذه المراجعـــات مشـــروعا أيـديولوجيا ثابتـا وغيـر قابـل للنقـد والمسـاءلة، مـن خـلال إرسـاء بـوادر التنميـة الثقافيـة التـي تؤهـل المجتمـع لإبـداع منـاخ جديـد يؤهلـه للتقـــدم الـــذي لا يتســـنى تحقيقـــه طالمـــا تعارضـت ثقافـة المجتمـع مـع أسـس إرسـاء وعـي نقـدي جديـد قـائم علـى مبـادئ عقلانيـة وعلميـــة، متطلعـــة لإعـــادة نســـج علاقـــة المجتمـع بالحاضـر والمسـتقبل وهـذا مـا ميّـز موقفـه المـتحفظ أثنـاء تنـاول المسـائلات التـي تعلّقـت بالعقـل السياسـي الـديني فـي الـوطن العربي مقرا أنّ "الموضوع، موضوع شائك

ويحتمل عدة تأويلات من جملتها أن يتكلم الإنسان عن العقل السياسي الديني في الفترة الراهنة"[1]وهذا ما يعكس التداخل العميق بين الثقافة والسياسة والهوية.

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 4197/2018 للعلوم الإنسانية والاقتصادية و القانونية
رئيس التحرير الدكتور حمادي علي

فتضمنت أعماله مجموعة من المراجعات التي تبنّتها النخب والجماهير العربية والغربية معا، فهل يمكن القول أنّ أطروحته الفكرية، أطروحة إصلاحية أم أطروحة ثورية ؟مع الإشارة في هذا السياق الى أنّ "الإصلاح في الأساس يحتاج الى ثورات في المفاهيم والفهم العميق لطبيعة السياسة والاجتماع والدين وفي المنظورات والأطر المعرفية التي أسست تسويغات التعامل معها، كما أنّ الثورات تحتاج الى تراكمات وأساسات إصلاحية، فالمجتمعات تحتاج الى إصلاحات وثورات مستدامة، فكل ثورة تروض المراحل لتحولات جديدة وأنماط حديثة من التقدم"[2] إذ يحتاج العالم الاسلامي الى ثورة فكرية، يراجع من خلالها تصوراته وأجهزته المفاهيمية وذلك لا يتحقق إلا عن طريق التحولات الذهنية والفكرية العميقة التي ترتقي الى مستوى الحداثة عن طريق العقلانية النقدية والتأسيس الفلسفي الذي يجعلها تتجسد في ديناميكية ثقافية.

أولا: أزمة الثقافة الإسلامية بين الديني والسياسي

يتبنى هشام جعيط في إطار ما أسماه بأزمة الثقافة الإسلامية"[3]مساءلة العديد من القضايا التي تعلقت بالهوية والتي شكلت معالم هذه الأزمة، وهذا ما يسميه ببزوغ الوعي بضرورة تجاوز هذه الأزمات فتناول بنزعته العقلانية، قراءة الصلة بين الدين والسياسة في إسلام الأصول وهي أحد المنعرجات التاريخية التي حددت معالم هذه الأزمة حيث "أنّ التباسات العلاقة بين الدين والسياسة ناجمة عن النّص الديني في المقام الأوّل مع غياب تشريع قرآني للمسألة السياسية قبل أن يكون مأتاها الخلاف بين المسلمين على السلطة في الحقبة الراشدية"[4]

فحدّد المعالم الكبرى التي رسمت مجال السياسة والسلطة منذ انقطاع الوحي، وتناول

3 هشام جعيط، العقل السياسي الديني، نقلا عن ندوة العقلانية العربية والمشروع الحضاري، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، ط1، 1992
إدريس هاني، الاسلام والحداثة، ص 412

راجع الملحق رقم 05[3]
هشام جعيط، في السيرة النبوية: علم كلام جديد؟ ن الاسلام والحداثة والاجتماع السياسي، ص 634

إشكالية فصل الرّوابط بين الدين والسياسية من خلال دينامية الفتنة، وضرورة الفصل بين الديني والسياسي وهي أحد الوقفات المهمة التي شكّلت اهتماماته، وهذا ما يؤكّده في معرض حديثه عن المسألة من خلال مقدمة كتابه الفتنة جدل الديني والسياسي في التاريخ الإسلامي ،مؤكدا أنّ "السياسي لا ينقطع عن الدين و لكن الأساس هو أن يحدد المؤرخ ما هو دور السياسة وما هو دور الدين وكيف يقع التفاعل بينهما [1]وهذا تأكيدا للعلاقة الجدلية الكائنة بين السيادة العليا و السلطة السياسية، هذه العلاقة تتغير حسب الأوساط الثقافية والتاريخية السائدة فيها، فتلعب ديناميكية المجتمعات البشرية دورا فاعلا في رسم معالمها، مشيرا في هذا السياق الى الراديكالية الدينية التي جعلت من العقيدة الاسلامية عقبة أمام الدنيوية والعلمنة والتي مفادها لا فصل في الاسلام بين الدين والدولة (الاسلام دين ودولة) و"هذا موقف جوهراني قوامه أن الاسلام نظام تفكير لا زمني وثابت"[2] .

مجلة IAFA ISBN 1737-7161 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير

ليطرح مسألة الاسلام السياسي ببعدها التاريخي وأهم التداعيات التي أنتجت خطاب الأزمة في الثقافة الإسلامية "فهل الأمر كان أمرا متعلقا بصراعات سياسية أو بصراعات دينية ؟"[3] مؤكدا في معرض حديثه عن الفتنة الكبرى انّها ارتبطت بالأساس بقوة الشعور الاسلامي "لأن كل تلك الفترة كانت موسومة بقوة الشعور الاسلامي وكانت المرجعية الأساسية هي الاسلام، الذي تجسد في فكرة الصحوة وفكرة وحدة الأمة، وهي التي جعلت المسلمين يرجعون فيما بعد في زمن معاوية"[4]

وهذا الشعور في اعتقاده قد ولّد "العقلانية الامبريالية أو بالأحرى الإمبراطورية، أي الشعور بالرسالة الحضارية

1 هشام جعيط، العقلانية العربية والمشروع الحضاري، مرجع سابق، ص 149
***أزمة الثقافة** :للأزمة معنى واسع يرتبط ترابطا ملازما لثقافة، حيث لكل عصر من عصور التاريخ أزمة ثقافية خاصة نتيجة لعجز الواقع من مواكبة الفكر باعتبار أن الفكر أكثر مرونة في اتجاه المستقبل أو نتيجة لعجز الفكر عن مواكبة وتمثل العصر الحديث ،فينتج مفهوم الأزمة عن التصادم بين الفكر والواقع وهو مفهوم ملازم للتطور الحضاري الإنساني، حيث تعبر الأزمة عن علامة لبداية كل يقظة للوعي الإنساني وإحساسه بالظروف المحيطة به، يرجع هشام جعيط أسباب الأزمة الثقافية في العالم العربي والإسلامي الى قيود شديدة على الحرية ،إذ لم تتوفر في بنية الشخصية العربية الإسلامية الشروط التي تزدهر فيها الثقافة، وهذا ما يستدعي تحطيم هذه القيود المتمثلة في سلطة العرف والتقاليد والسلطة الدينية والسلطة السياسية .
2 أوليفيه رواه، الاسلام والعلمانية، ترجمة صالح الأشمر، دار الساقي بيروت –لبنان، ط1 2016، ص 77
3 هشام جعيط، الفتنة، جدلية الدين والسياسة في الاسلام المبكر، ص 6
4 هشام جعيط، العقلانية العربية والمشروع الحضاري، سلسلة الندوات الصادرة عن منشورات المجلس القومي للثقافة العربية 1992، ص 148

والدينية لدى العرب وعندما جنحت كل الأطراف المتنازعة الى السلم"[1] مشيرا في هذا السياق الى أنّ القراءة التاريخية الصحيحة تستوجب على المؤرخ دراسة هذه التجارب بمنطقها وهواجسها الظرفية، بعقلانية متفهمة تعتمد العمل النقدي الذي يمكنه من "أن يعيش من الداخل الأجواء وأن يتفهم بالضبط المحركات الأساسية لتلك الفترة الممتعة من وجهة جدلية تاريخية"[2].

يشير هشام جعيط الى غياب منظومة سياسية تشرّع للدولة كمؤسسة مدنية "إذ لم تكن هناك سياسة إسلامية أبدا، حتى في مؤسسة الخلافة بل كان هناك تجسيد للمقدس في بعض الرّجال وكان هناك مجموعة ذكريات وليس بحثا عن أسس لتنظيم السّلطة"[3] وهذا نموذج لسلطة الكاريزمية، ليؤكد هام جعيط من خلال هذه القراءات غياب ما يسميه بالثقافة السياسية المسلمة مبررا ذلك بخجل السياسي أمام الهيئة العقائدية القدسية، وهو العائق الذي حال دون إقامة حكم سياسي قائم على أسس سياسية" فلم يجر سعي لإقامة حكم إسلامي بمعنى وضع أسس للحكم، ورؤية للقوى الاجتماعية وتفتيح روحانية سياسية في صميم الدولة بالذات"[4] فيتفق هشام جعيط بهذا الموقف مع العديد من الآراء القائلة بأنّ" مصطلح مدنية وكما هو معروف فان المفهوم ولد وتطور في سياق الفكر الغربي الحديث وهو يشي بدلالات لم تولد أو تشكل في سياق إسلامي و كل من له خبرة بالفكر السياسي الحديث يعلم إلا دولة مدنية بلا ديمقراطية"[5] .

إذ لم يتحقق حسب رأيه تحقيق فضاء سياسي بالمعنى الفلسفي لمفهوم السياسة حتى مع "المحدثين مثل حسن البنا، لم يرموا في آخر المطاف لغير تجديد إسلام المجتمع بواسطة دولة مسلمة، أي يقودها مؤمنون يطبقون الشريعة "[6] فيؤكد هشام جعيط أنّه في ضوء الدائرة الأيديولوجية بين السياسة والدين لم يتحقق نظام سياسي بالمعنى المدني للمفهوم وهذا ما يبرر غياب مفهوم الدولة

1 المرجع نفسه، ص 148
2 المرجع نفسه، ص 151
3 هشام جعيط، أزمة الثقافة، ص 112
4 المرجع نفسه، ص 112

* **الميتاتاريخ**: خلق شرعية، هي تاريخية المؤسسة النبوية والتي كانت مندمجة بعلاقة مع الإله ومع المقدس وهي أسست مفهوم الصحبة والسابقة.
5 عبد الجبار الرفاعي، مرجع سابق، ص112-113
6 عبد الجبار الرفاعي، مرجع سابق، ص 113

(دولة المؤسسات)"حيث يقرّ بغياب السياسي في الدولة الإسلامية التي كانت في الواقع دولة أو إمبراطورية دينية يهيمن فيها الديني على السياسي، لم يوجد فضاء سياسي بالمعنى الإغريقي للكلمة ،الذي باستطاعته تقنين استعمال السلطة وتنظيم قواعد ممارستها ولم توجد دولة بالمعنى المدني ولا نظام سياسي يقنّن العلاقة بين الحكام والمحكومين، كما لم تكن الدائرة الأيديولوجية قويّة بما فيه الكفاية لفصل الدولة عن المجتمع، الذي يعتبر الشّرط الضروري لنشأة السياسي"[1].

يرى هشام جعيط أنّه على الرغم من القوّة التي حققتها الدولة الإسلامية الكلاسيكية في مجالات متعدّدة إلاّ أنّها لم تخلق ما يسميه إيديولوجية دولة في عهد الخلافة "فما كان أوليا في الاسلام كان الدين ومن تمّ الحضارة والثقافة المنحدرتان من الدّين ومن ذلك الحادث الذي هو الفتح و نتيجة الطبيعة الإمبراطورية"[2] فيستبعد هشام جعيط بهذه الرؤية أن يكون السياسي في الاسلام هو مفهوم السلطة وذلك" بكسر الوصل أنّ الاسلام لم يصبح عالميا إلاّ بعد انمحت خصوصية السياسي فيه"[3]مبرّرا هذا الموقف أنّ الخلافة العباسية والخلافة التي سبقتها" لم تستطع أن تذيب البنية القبلية العربية في كيان سياسي جديد"[4] فتأسست هذه الإمبراطورية بصفتها إمبراطورية نابعة من الفتح ووازنة للنبي صلى الله عليه وسلّم وليس كدولة إسلامية بمفهوم الدولة الأيديولوجية الحديثة وهذا ما يبرّ حسب هشام جعيط مسار الاسلام نحو العالمية "فالإسلام قد عرف الهدف العالمي إلا أنّه لم يستطع تجسيده في جسم سياسي تام، ببنية سياسية واسعة معطاة من التاريخ موجودة واقعا، وتتمتع بمبدأ موحد قوي الاسلام"[5] وهذا النموذج حسب رأي هشام جعيط قد تجسّد في الدولة العثمانية، دولة الخلافة التي اضمحلّت

1 عبد العالي معزوز، التاريخ والتقدم، مرجع سابق، ص 88
2 هشام جعيط، أوروبا والاسلام، ص 84
3 هشام جعيط، أوروبا والاسلام، ص 86
4 هشام جعيط، أوروبا والاسلام، المرجع نفسه، ص 86
5 هشام جعيط، أوروبا والاسلام، المرجع نفسه، ص 87
***عقلانية قرآنية**: اتخاذ القرآن كمرجع وقامت عليها الثورة ضد علي.
* عقلانية سياسية دينية: ترجح الميتا تاريخ، لعبت في دورا مجتمع صحابي مثلا عند علي
* **عقلانية سياسية**: تقريبا لعبت دورا لدى شخص معاوية.
*العقلانية هنا ليس الجنوح الى العقل، بالمعنى البرهاني إنما العقل التاريخي، وسميت هذه الفترة أنها فترة سياسية دينية، فيذكر العقل الجهادي والعقل الوحدوي الذي دعا لوحدة الأمة.

لأسباب تاريخية أولها حركة أوربة القرن التاسع عشر و المد الاستعماري للعالم الإسلامي.

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير والمشارف حنان علي

1) -إشكالية الهوية والمرجعية السياسية عند هشام جعيط[1]

ليصوغ هشام جعيط انطلاقا من هذا المبدأ علمانيته بمعنى الديمقراطية والعقلانية والاعتقاد في القدرة الفائقة للعلم الوضعي حتى في المجال الديني، موظفا بذلك العلمانية كموقف ابستيمولوجي معرفي وموقف اجتماعي مدني، ليعبر من خلال هذا الطرح على المقاربة العميقة بين التحديث السياسي والحداثة ،فتنعكس هذه المقاربة في تعامله مع مفاهيم الديمقراطية، إذ لا ديمقراطية في نظره من دون إحداث الفصل بين الديني عن الدنيوي بمعنى أنّ الديمقراطية تشترط فصل الدين عن الدولة، وهي رؤية فلسفية تحمل في جوهرها نبرة النزعة الإنسانية التي ميّزت منطلقاته الفكرية، وهي رؤية مؤيدة لديمقراطية برؤية فلسفية تحمل أبعادا لمركزية الإنسان والعالم، وهو تكريس لنوع من الفردية القائمة على الحقوق والحريات الفردية وهو خطاب ينسج من خلاله هشام جعيط نسق النظام الديمقراطي الرأسمالي القائم على الحريات الأربع الحرية السياسية والاقتصادية والفكرية والشخصية، وهذا ما سنأتي على شرحه في هذا الفصل.

2) -مظاهر أزمة التحديث السياسي بين الاستبداد والتخلف:

حدد هشام جعيط مظاهر أزمة التحديث السياسي في العالم العربي والإسلامي من خلال أزمة الهوية أزمة الشرعية ،أزمة التوزيع ،أزمة المشاركة السياسية، ليقترح في المقابل تجاوز هذه الأزمات من خلال الانتقال الى نمط سياسي حديث، قادر على التخلص من أزمة الهوية من وذلك بالتوجه الضروري الى تحديث العمل السياسي القائم على ضرورة "التحول العلماني للعملية السياسية، أي فصل السياسة عن الأهداف الدينية وتأثيراتها"[2] فانطلاقا من هذه المقاربة يربط هشام جعيط أسباب الأزمة السياسية في العالم العربي والإسلامي بمعالم

1 راجع الملحق رقم 08

2 حسين علي العيثاوي النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، المركز الديمقراطي العربي، ط1 2018، ص 12

ثقافية فيرجع أثناء مراجعته للمسألة أن الأزمة ترجع بالأساس الى تبني أنظمة تقليدية أعاقت العمل السياسي النزيه بمفهومه الحديث فربط أسباب هذا الأفول بغياب القيم السياسية وانهيار مشروع الدولة الحديثة وغياب النظام الديمقراطي، فتولد عن ذلك تحول مسارها نحو التسلط والاستبداد بمظهريه البنيوي والتاريخي معا لتتجلى الأزمة في المجالات الاقتصادي والاجتماعي فتعطلت القدرة على انفتاح حضاري مؤهل للتقدم وهذا ما يستدعي نوعا من التجنيد للتنظيم العقلاني للمجتمع بكيفية خاصة في مجال الاقتصاد والسياسية.

فانعكس ذلك حسب هشام جعيط في مشهد العالم العربي ليجعل من مسألة التخلف نتيجة للاستبداد السياسي، حيث تسبب الاستبداد في تحطيم القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل نموذج الدولة المتخلفة وغياب حقوق الإنسان ودولة القانون، القائمة على حرية الأفراد والشفافية ومحاربة الفساد السياسي وهذا في رأيه نموذج الدولة الحديثة دولة الإنسان "التي تعمل على إطلاق العنان للإبداع والتطور فكريا وحياتيا وعلميا فترسم سياستها من أجل الإنسان وتحافظ على حقوقه دون النظر الى ما هو عليه انتماؤه الديني والسياسي والفكري"[1]

يعتبر هشام جعيط التخلف مرحلة ثانية، تلت مرحلة الاستبداد الذي شهدته الدولة الإسلامية بعد مرحلة الخلافة، وبناء على ذلك قام بتفكيك مظاهر الاستبداد والتخلف في العالم العربي والإسلامي تفكيكا تاريخيا حدّد من خلاله مسار أزمة الوعي السياسي، التي ارتبطت عضويا بالتخلف السياسي، وطبيعته وأسبابه ليقترح في المقابل مقترحات علاجية من خلال مبادئ أساسية تمثلت في ضرورة مراجعة مفهوم الدولة ومقوماتها فربط ظاهرة التخلف بأزمة التحديث بالسياسي، وبهذه الصورة حمل مفهوم التخلف عند هشام جعيط مضامينا تمثل في مجملها حكما قيميا ليصبح التخلف" ظاهرة شاملة تسيطر على المجتمع غير الأوروبي متعددة الأبعاد والجوانب تؤدي الى محدودية النخبة الحاكمة ومركزية القرار السياسي وعدم عقلانيته، مع سيطرة ثقافة

1 كاظم سيب، المسألة الطائفية، مرجع سابق، ص 360

غير ديمقراطية ولا تشجع على المشاركة وقد ترتبط الدولة المتخلفة بهيمنة الحزب السياسي الواحد أو التنظيم السياسي الواحد والتبعية الاقتصادية للخارج"[1]وعلى هذا الأساس يحصر هشام جعيط سمات التخلف السياسي في العالم العربي والإسلامي فيما يلي :

– طبيعة السلطة القائمة على الاستبداد السياسي ومركزية السلطة.

– طبيعة السلطة الأحادية التي ترتكز في هيئة واحدة(جزب سياسي واحد) .

– طبيعة السلطة المهيمنة على القرار السياسي، بتغيب المشاركة السياسية للجماهير وتغييب دور المثقف.

– السلطة الاستبدادية المنحوتة في اللاوعي التاريخي بنوع من البطولة والنرجسية في الثقافة الاسلامية.

– غياب النظام الديمقراطي في دول العالم العربي باعتباره شرط للممارسة حقوق المواطنة والتعايش الدستوري.

– الردة الثقافية في المجال السياسي بالعودة الى تقاليد عتيقة وبالية، بالعودة الى ما قبل الدولة المدنية.

– يتطلب القضاء على الأزمة الدستورية في العالم العربي، هدم الوثنية السياسية، فالرجل السياسي لا يمكن له أن يحل الخطاب الديني باستخدام سلطته " تدخل السلطة السياسية في لأمور الدين شيء خطير"*.

فيعتبر هذه السمات مؤشرات حتمية، أدت الى الفشل السياسي في العالم العربي، هذا الفشل الذي أدى بالعديد من الدول العربية الى عدم القدرة على التعامل مع الأزمات التي تواجها الى اليوم وهو نوع من القمع السياسي، لذلك يجد هشام جعيط في تحديث السياسة مرحلة متقدمة في مسيرة الحداثة السياسية، فتغدو هذه المرحلة بمثابة انقلاب تاريخي ضروري وملازم لتبني النظام الديمقراطي.

1 نقلا عن: مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، الصادر بتاريخ جوان 2013، ص 20

ثانيا: موقف هشام جعيط من الإصلاحات السياسية بين الماضي والراهن

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
(المشارك حماد علي نعده)

تعكس مواقف هشام جعيط من الإصلاحات السياسية التي عرفها العالم العربي و الإسلامي، مواقفه السياسية من الأنظمة السياسية عموما، معتبرا أنّ المصير السياسي للعالم العربي والإسلامي يشكّل دعامته الأساسية لذلك يطالب الضمير العربي بالانفتاح الفكري، بحثا عن أيديولوجيا جديدة تدعمّها عقلنة النظام السياسي الذي تعكس سلبياته حالة الأزمة التي يشهدها المشهد العربي(ثورات الربيع العربي) و هذا ما يقتضي "البحث عن نموذج للنمو الشامل وتجاوزا لفكرة الماركسية للبنية الاقتصادية الاجتماعية"[1]وبناء معالم المجتمع المدني القائم على مؤسسة السلطة بقيم انسانية حديثة تتيح التحول من الحكم الاستبدادي بكل تقاليده المحلية الى التحول الديمقراطي الذي يفترض مذهبا إصلاحيا قائما على الفصل بين الشأنين السياسي والديني، وتعميق الاصلاحات السياسية المتعلقة بمسألة الديمقراطية la consolidation démocratique

في دول العالم العربي وبهذا الشأن" لست متشائما من الواقع التونسي على الرغم من أنّ الديمقراطية لم تتأصل في تونس، اذ لم تظهر النخبة السياسية براعة في تغيير الوضع في تونس"[5]

فالعالم العربي والإسلامي عموما لا يعيش بمعزل عن متغيرات السياسة العالمية، و"لا ينمو في العزلة لكن علاقته التبعية الإجبارية التي يمرّ بها هذا العالم اليوم لا تبدو منجزة لوسائل تمكّن من تجاوزها ومن استخدامها لخلق جهاز إنتاج لا لاستمرار التبعية ذاتها"[2] تتحدد المواقف الفكرية لهشام جعيط في ما يخص المسألة السياسية، من خلال رؤيته التحليلية لبعض النظريات السياسية السائدة، وفي ضوء هذا التحليل يرى أنّ المجتمع الاسلامي "لم يكن مجتمعا إقطاعيا، فهو لم يتمكن من التعرف على الرأسمالية بفضل تطور داخلي، وهو لم يكن ليتبناه اليوم"[3] وهذا ما يفسر في نظره

1 هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ص 11
حديث العرب، القناة الوطنية العربيةyoutoub4 راجع على اليوتيوب،

2 هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ص 96
3 عبد العالي معزوز، الاسلام والغرب بين الوهم وال واقع، التاريخ والتقدم، مرجع سابق، ص 64

هيمنة الدولة على الاقتصاد، خلافا لشروط نجاح الرأسمالية في دول أوروبية، الذي يعكس الاستمرار الحركي للتاريخ، حيث عهد المجتمع الأوروبي النمط الإقطاعي كنمط إنتاجي سبق المرحلة الرأسمالية كنظام اقتصادي.

في الواقع التملك الخاص لوسائل الإنتاج وخلافا للرأي الذي كان سائدا في الستينات بين العرب(عبد الناصر وأحمد بن بلة)والمفكرين العرب، فقد تبيّن أنّ الماركسية مذهب قُوته في الخيارات الأخلاقية والبعد الوجداني أكثر مما هو طريقة للتنمية"[2]

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 الترقيم الدولي 4197/2018 الإيداع القانوني للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية

رئيس التحرير المنصاري حمادي علي سعده

يتبيّن من خلال تفكيك بنية المجتمع العربي وتحليل خصائصه أنثروبولوجيا، أن" البنية النوعية لصلات القرابة واستمرار الصلة القبلية والجهوية على قوتها، وهذا مثال نصوغه يشوهان كل تركيب عقلاني للدولة وكل سير مستقل للمؤسسات ولذات الدولة"[1]فخلّف حسب هشام جعيط هذا النّمط من تركيبة المجتمع نوعا من الخضوع للأرستقراطية الحاكمة و" قد ستر هذا التصور وهذه مؤهلات افتقدها العمل السياسي، في فترة كان يحتاج فيها العالم الإسلامي إلى عمل سياسي موجّه يعتمد على صرامة المخطط وعقلنة الدولة، أمام تصاعد ما يسميه هشام جعيط برجوازية الدولة التي نشأت في نظره على أنقاض الهيمنة الأجنبية (البرجوازية الليبرالية) التي" سوف تقضم عظمة الدولة المقاولة ويتراجع المشروع

***النظام الإقطاعي:**
هو نظام اجتماعي اقتصادي سياسي حربي قائم على حيازة الأرض وينظم العلاقة بين السيد الإقطاعي والتابع، وتمتد جذور النظام الإقطاعي إلي دولة الفرنجة في القرن الثامن، وقد انتشر في أوروبا في العصور الوسطى واستمر سائدا فيها حتى بداية القرن الخامس عشر.

* **الليبرالية:** بشكل عام هي الفكرة السياسية التي تطالب بمجال واسع لممارسة الأفراد لحرياتهم دون تدخل بعضهم في أفعال البعض ودون تدخل الدولة فيها إلا بما يحفظ هذه الحريات ،لذا لجأ المنظرون الليبراليون الى التفريق بين ما يسمونه بالأخلاق الجوهرية ،وهي تتعلق بتصورات الأفراد للحياة الخاصة بهم وبين ما يسمونه بالأخلاق العامة وهي قيم عامة تنظم تحصيل الأخلاق الجوهرية، ثم جعلوا دور الدولة ينحصر في تحديد الأخلاق العامة (التشريع القانوني) وهذا يعني أن الليبرالية الرأسمالية تفرق بين الجانب السياسي الذي تنهض به الدولة وتمثله في الغالب مبادئ العدل وبين الجانب الأخلاقي الذي يستقل به الفرد والذي يمثل قيم الفرد (راجع موسوعة المصطلحات السياسية، لعبد الوهاب الكيالي ج2،ص 814)،بنى هشام جعيط في موقفه لعلمنة **الأدوار** (التنمية، الأخلاق، التشريع ،الدولة، لمجتمع)، المواقف والتي تعكس انتماءه الفكري لمذهب الأحرار(الليبرالية الفكرية) وهي موقف وسط بين الرجعية و بين الراديكالية. كثيرا من هذه

1 هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ص 200

2 المرجع نفسه، ص 206

الاشتراكي لكن الدولة تبقى في هذا التوازن الجديد محورا أساسيا للإبداعية الاقتصادية"[1]

يرى هشام جعيط في أسباب نكسات الدولة العربية الحديثة، سببين رئيسيين أولهما سبب خارجي يتلخص في الاستعارات الجاهزة الخارجية والمستوردة من سعير حداثة مشوهة ومزيّفة، وسبب داخلي يتمثل في فقدان الدولة باعتبارها مؤسسة رسمية والنواة للتاريخ الجديد(عصر الحداثة)"فقدانها كل شرعية بالمعنى الأخلاقي لا بالمعنى(الفيبري) وعجزها عن تلبية تطلعات كل الجسم الاجتماعي ومن ثم عجزها السلطوي"[2] فأخلقة العمل السياسي وتوجيهه توجيها لا يتعارض مع طموح الأفراد، بل يعتبره عملا ايجابيا يستجيب الى متطلبات المجتمع المادي والمعنوي، وهذا ما يؤهله حركيا نحو التنمية والطموح فيكون العمل السياسي موجها بالأساس نحو طموح الأفراد وبهذا الشكل يتوافق عمل الفرد مع عمل الدولة ديمقراطية"[3]

1) – مكاسب الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي:

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير الدكتور حمادي علي نفزة

يتناول هشام جعيط مسألة الديمقراطية* في العالم العربي، في سياق ما يسميه إصلاح الإنسان العربي باعتبار تغيير دهنيته محورا جوهريا لكل تغيير" فلا يعني أن نرمي الى إعادة الإنسان العربي التاريخي أو الدعوة الى تحويله الى التصور الغربي، بل نقصد من وراء ذلك أن نُرجعه إليه أصالته، لا نعني شكلا معينا من الخصوصية التي تمحي، بل حقيقة كائن متشبع بالماضي ومتجه لا محالة بكل قواه الى التحقق في الكونية الإنسانية"[4].

وهذا عمل يستدعي تغيير جذري لبعض الدهنيات في التعامل مع كثير من

1 المرجع نفسه، ص 208
2 هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، ص 120
3 هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، ص 122
* **النظام الديمقراطي**: هو النظام السياسي الذي تتحقق من خلاله سلطة الشعب، فالديمقراطية نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية التي تضمن التداول السلمي على السلطة.
4 هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ص 181

* **الديمقراطية على الشكل الاسلامي**: هي ديمقراطية الشورى التي تقوم على أن للنفس البشرية، فرديا احتراما كاملا وعلى أنّ كل شخص له قناعته أي ظهور ما نسميه بالرأي العام وبالقناعة الداخلية، هذا النمط من الديمقراطية الفردية حددته الفترة النبوية وفترة أبي بكر وعمر، فيرى العديد من المفكرين المعاصرين أن هناك علاقة توافق بين الشورى والديمقراطية وانه لا سبيل للتفكير في فرضية الشورى خارج واقع الديمقراطية (راجع مجلة دفاتر الساسة والقانون العدد 05 / 2016)

المفاهيم وعقلنتها، بما تعلّق منها بالمجال السياسي ،والوعي السياسي تحديدا فيدعو في ضوء هذه المقاربة الى خيار أساسي هو الانتقائية وهو" أن يفتح المجتمع العربي الاسلامي أفقا جديدا(طريقا ثالثا) يكون تعبيرا عن تاريخ هذا المجتمع ومن صلبه لا بمعنى إعادة إنتاج الماضي، وإنما إبداع نموذج نوعي ينبثق من سيرورة الحركة التاريخية"[1]وهذه خطوة تتطلب التجنيد الصارم لعقلنة الفرد باعتباره الكائن الاجتماعي الذي يحدث هذا التغيير ويساهم في تأسيس الدولة النموذجية الحديثة وهي" دولة صناعية عقلانية وديمقراطية، تهتم بإدارة المجتمع بدل ممارسة الاستبداد ومعنى ذلك أن تكون دولة المؤسسات والقانون، أما المحور الآخر فيستند الى ضرورة قيام برجوازية خلاقة وحديثة"[2]

خلافا للبرجوازية التقليدية، فهذه البرجوازية الخلاقة هي الكفيلة بإحداث ثورة اقتصادية وتحول اقتصادي كفيل بإنجاز مشروع تنمية ينتقل بالمجتمع الى عهد جديد، وهو عهد دولة المقاولات والاستثمار وفي ذلك إشارة الى سياسة التنمية المستدامة بالمفهوم المعاصر، وهذا التحول يعتبره هشام جعيط ثورة ثقافية بناء على التغيير الفكري والاجتماعي والسياسي ،الذي يرمي الى تجاوز التخلف والابتعاد عن النسق التقليدي في إطار "ما يسميه هشام جعيط (الثورة الكبرى)، يمثل حركة في العمق وفي المضمون، فالعالم العربي يعيش معوقات للتنمية الاقتصادية كالتشريع الديني وعلاقة الهيبة وبعض البنى الذهنية وأخيرا توازن مقلق بين النزعات القائلة بالمساواة ونزعات تراتبية قوية، وهو ما يجعل المجتمع مجتمعا تقليديا مدة طويلة، وحتى وإن كان أكثر المجتمعات التقليدية عقلانية"[3]فالحداثة بهذا المفهوم ثورة وعقل تماشيا مع الأيديولوجية الصاعدة، التي ينتمي إليها هشام جعيط، والقائمة على تصور واقع أقرب الى الحقيقة وتجاوزا للتقليد والتبعية.

ان الدكتاتورية* التي خلّفتها ذهنية الهيبة بخلفيتها البرجوازية التقليدية، هو ما

1 عبد العالي معزوز، الاسلام والغرب بين الوهم والواقع، التاريخ والتقدم، مرجع سابق، ص 68

2 عبد العالي معزوز، الاسلام والغرب بين الوهم والواقع، التاريخ والتقدم، مرجع سابق، ص 68
3 عبد العالي معزوز، التاريخ والتقدم، المرجع نفسه، ص 64

أحال دون القطيعة مع النظام القديم الذي يربطه هشام جعيط بإفلاس البرجوازية في العالم العربي وصعود الأنظمة الاستبدادية، التي لعبت دورا أساسيا في فشل المرحلة الليبرالية* فيلخص هذا الدور في العناصر الآتية[1]:

1)- إعادة تشكّل سلطة الملك التعسفية وهو نظام تعسّفي وضد التعددية والتداول السلمي على السلطة السياسية.

2)- ديماغوجية المطلب القومي(الوطني) الذي يقدس وحده وتاليا يقدس ظهور الزعامة في العالم العربي، وهي تعادل (caudillisme) في العالم الأمريكي اللاتيني.

3)- تطور البنى الاجتماعية وظهور البرجوازية الصغيرة شبه الرئيسية، السائرة على طريق التمدن أو التحضر، إذ لم يجر دمجها في مجتمع شديد التراتب الهرمي وذي طابع إقطاعي مفرط.

4)- سطحية التحديث وطابعه النخبوي، المتميّز بطابعه التبسيطي أو المقتبس لحداثة مشوّهة.

فانحرفت في ظلّ هذه المعطيات الثورة الكبرى القائمة على مبدأ حقوق الإنسان والحرية" لتتّجه عندئذ كل طاقة المثقف الى سبل أخرى القومية، الكفاح ضد الامبرياليات، الماركسية المقدسة، ومنذ السبعينات الحركة الإسلامية المتطرفة"[2]، فعلى الرّغم من أنّ الثورات التحريرية التي خاضها العالم العربي، قد ارتدت شكل الديمقراطية القائل بمبدأ حرية الشعوب، وإحداث القطيعة مع الأنظمة القديمة بعد الحرب العالمية الثانية تحديدا إلا أنّ عقدة الاضطهاد ضد الهيمنة الاستعمارية جعل من الثورة معادية للديمقراطية، في حين كان يستوجب خوض ثورة هادئة وخاصة في هده الظرفية والمنعرج التاريخي المهم" فالثورة وحتى التطور عموما هو ثأر، تحقيق للأنا وفتح لأرض موعودة وعندي أنّ من الخطأ عدم الاستعانة بعلم النّفس لتفسير البنية العميقة للتسلّط وهو الإرث الثقافي للاستبداد"[3]

1 اقتباسا من كتاب، هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، مرجع سابق، ص 130 -131
2 هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، ص 132
3 هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، ص 132
***المرحلة الليبرالية**: مثلها طبقة من المفكرين موزعين على انتماءات مختلفة، الا أن تفكيرهم كان يصب في تيار واحد

هذه الانحرافات لعبت دورا حاسما في انتكاسة الديمقراطية عن مسارها الصحيح، على الرّغم من أنّ العالم العربي والإسلامي عموما قد نال فرص الديمقراطية، حيث عرف نمطا من الديمقراطية على الشكل الاسلامي (ديمقراطية الشورى)، وهذا النوع من الديمقراطية الفردية حسب هشام جعيط حددته الفترة النبوية وفترة الحكم الراشد لكن" فيما بعد وقع تجاوزها بنوع من المونارشية والتدرج الى المونارشية وهنا يدخل عنصر الإمبراطورية الديمقراطية إذ يستحيل على إمبراطورية أن تقوم على فكرة الديمقراطية ،أي فكرة نوع من المساواة ونوع من القيم الفردية واحترام الغير واحترام رأي الغير"[1]

فهذا التحول لنمط الحكم من نمط ديمقراطي الى نمط مونارشي*،هو الذي أحال دون تأسيس حكما ديمقراطيا في العالم الاسلامي على الرغم من" أن فكرة الإمبراطورية عند العرب لم تكن واضحة، كانت الإمبراطورية موجودة فعلا لكنها لم تكن واضحة ،إذ لم تكن حقيقة الإمبراطورية الإسلامية كإمبراطورية إلا في الفترة العباسية عندما وقع التحام الأجناس والشعور بوجود فضاء إمبراطوري"[2] لكن ما يتعلق بالخلافة حسب هشام جعيط هل اكتسى طابعا ديمقراطيا أم طابعا إمبراطوريا أم انه جمع بين النمطين؟

يرى هشام جعيط أنّ الخلافة استندت مرجعيتها من التجربة النبوية حيث "اقتبست الخلافة دعمها الديني من التجربة النبوية، بحيث من الغلط أن يقال أن مؤسسة الخلافة مؤسسة دنيوية"[3] وعلى هذا الأساس يضع هشام جعيط بعض المحددات للخلافة تتلخص فيما يلي[4]:

وهو تيار الفكر العلماني التقدم المتأثر بالفكر الغربي وحضارته، تراجعت مسيرته وشعبيته بسب التمزقات الداخلية والخارجية للطبقة البرجوازية، لصالح أصحاب التيار الديني المتنامي

1 هشام جعيط، العقل السياسي الديني في الوطن العربي، العقلانية العربية والمشروع الحضاري، ص 150
2 هشام جعيط، المرجع نفسه، ص 150
3 هشام جعيط، المرجع نفسه، ص 151
4 هشام جعيط، العقلانية والمشروع الحضاري، المرجع نفسه، ص 151

الأوليغاركية Oligarchy **المونارشية**: الأوليغارشية أو حكم الأقلية هي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب السلطة العسكرية. الكلمة "أوليغاركية" مشتقة من الكلمة اليونانية ὀλιγαρχία : أوليغارخيا. وغالبا ما تكون الأنظمة والدول الأوليغاركية مسيطر عليها من قبل عائلات نافذة معدودة تورث النفوذ والقوة من حيل لآخر. كما عرَّفَتْ موسوعة لاروس Larousse encyclopédique الفرنسية الأوليغارشية على أنَّها: "النظام السياسي في السلطة التي ينتمي إليها عدد قليل من الأفراد تشكل إما النخبة المثقفة

1) – المحـــدد الأول: الهـدف الأسـمى للخلافـة هـي المهمـة المثاليـة فـي السـهر علـى إبقـاء المجموعـة الدينيـة والسـهر علـى أن تعـيش حسب الاسلام والسهر أن تقوم بالجهاد

2) –المحـــدد الثـــاني: خليفـة رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم، لـيس مجـرد لقـب وإنمـا هنـاك وعـي قـوي موجـود بـأن الرسـول صـلى الله عليـه وسـلم، قـد أسـس سـلطانا وأنّ الخليفـة وريث هذا السلطان.

3) –المحـــدد الثالـــث: كـان هنـاك وعـي شـديد بـأنّ الرسـول صـلى الله عليـه وسـلم أسـس لهـذا السـلطان بقوتـه وحكمتـه الشخصـية، بـوحي الهي ولكن بعملية طويلة المدى.

يـرى هشـام جعـيط فـي معـرض حديثـه عـن الديمقراطيـة كخطـاب، قـد بـدأ مـع تصـاعد الأحـزاب السياسـية المعارضـة" فهـو الحـال الـداخلي حـول الديمقراطيـة الـذي دار فـي تـونس ومصـر فـي الثمانينـات وفـي المغـرب والجزائـر والأردن فـي التسـعينات والـذي عبّـر عـن نفسـه مـن خـلال أحـزاب معارضـة أو فـي الصـحافة"[1]فظهـرت فـي هـذه الأثنـاء ملامـح الخطـاب الـديمقراطي وضـرورة تفـتح الـوعي العربـي بـالتخلي عـن الخـط الاشـتراكي بعـد انتكاسـته وضـرورة التحـول الـى نظـام سياسـي جديـد قـائم علـى احتـرام حقـوق الإنسـان، كمطلب شرعي.

فيسـتبعد هشـام جعـيط مـن خـلال هـذا الطـرح فكـرة غيـاب الديمقراطيـة فـي العـالم العربـي فـي حـين يشـير الـى أنّ التجربـة الديمقراطيـة واجهـت عقبـات عويصـة، حيـث مـازال العـالم العربـي والاسـلامي متـأخرين جـدا فـي هـذه المسـيرة السياسـية "فعنـدما تـتفحص مسـألة الديمقراطيـة لا مفـرّ مـن الاسـتنتاج أنّ الأنظمـة العربيـة المنحـدرة مـن الثـورة الاسـتقلالية كانـت أنظمـة تسـلطية، وحتـى ديكتاتوريـة، فقـد تأسسـت شـرعيتها علـى النضـال ضـد النضـال ضـد الامبرياليـة"[2] فتبقـى الديمقراطيـة كمطلـب شـرعي مجـرّد نوايـا فـي اتّجـاه الانفتـاح علـى الحداثـة، لأنـه لا ديمقراطيـة مـن دون تكـريس للحيـات والحقـوق الفردية.

(الأرستقراطية) أو الأقليَّة المالكة (النخبة الثرية)، وكلاهما يتم الخلط بينهما في كثير من الأحيان.

1 هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، ص 133
2 المرجع نفسه، ص 145

ثالثـــا: أيديولوجيـــة تنظـــيم المجتمـــع والدولة عند هشام جعيط:

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير الدكتور حنان علي نعده

تتحـــدد ملامـــح الفكـــر السياســـي عنـــد هشـام جعـيط، مواقفـه التـي اعتمـد مـن خلالهـا فرضـيات سـلط فيهـا الضـوء علـى مختلـف المـؤثرات الثقافيـة التـي أسـهمت فـي تحديـد البنيـة التاريخيـة للدولـة *والمجتمـع معتمـدا فـي ذلـك علـى "تحليـل لمـا يسـميه غـارديـنر ومايكـل دوفـــرين (الشخصـــية الأساســـية) أو الشـــكل المشـترك بـين أفـراد ثقافـة معيّنـة"[1] فرصـد بـذلك أهـم المـؤثرات التـي طبعـت تشـكلات الدولـة والمجتمـع تاريخيـا وطبعـت التغيـرات الراهنـة لبنيـة كـل منهمـا، والمتمثلـة فـي هـاجس اقحـام النظـام الـديني داخـل السـلوك الاجتمـاعي مـن جهـة وضـرورة اقحـام أسـس التمـدن داخـل المجتمـع فـي إطـار مؤسسـة الدولـة، وهـو مشـروع لا يتحقـق بالتعسّـف الثقـافي وإنمـا يمكـن تبيئـة مفاهيمـه مـن خـلال تأصـيل الحداثـة وتحـديث الهويـة مـن خـلال تجديـد بعـض المفـاهيم وتجديـد منـاهج التعامـل معهـا فـي إطارهـا الثقـافي، فيضـع نظمـا ثقافيـة يشـترط فيهـا الممارسـات الديمقراطيـة وقـيم التعدديـة والحريـة، فيعتبـر المجتمـع المـدني مشـروعا أساسـيا للدولـة الحديثـة فـي فضـاء دسـتوري وآليـات تشـريعية تتجـاوز الطوباويـة وديكـور الدعايـة للديمقراطيـة وحقـوق المواطنـة فينطلـق بشـعار الديمقراطيـة الوطنيـة مـن جبهـة فكريـة بعيـد عـن الموقـع المـذهبي أو العقائـدي روحـي،" لأنّ العلمانيـة التـي نـدعو ليسـت دينـا جديـدا وليسـت مـذهبا معاديـا لـدين، بـل هـي تصـور وسـلوك ومسـاحة للفكـر النقـدي عـل أسـاس التنظـيم المـدني الـذي يسـمح بالتعـايش والمشـاركة فـي مسـار الديمقراطيـة علـى أسـاس مشروعية الحكم ووظائف المواطنة"[2].

لـذلك يطـرح مسـألة المصـير السياسـي، ليجعـل منهـا مشـروعا تأسيسـيا، دافـع مـن خلالـه عـن جملـة مـن البـدائل فـي سـبيل الإصـلاح السياسـي باعتبـار الدولـة هـي الهيكـل التنظيمـي للمجتمـع، حيـث يقتـرن مفهـوم الدولـة عنـد هشـام جعـيط بـالتنظيم إذ "يمكـن لمفهـوم التنظـيم أن يعنـي اليـوم الدولـة أو الأيـديولوجيا

1 عبد اللطيف فتح الدين، سؤال الشخصية العربية الاسلامية، التاريخ والتقدم، مرجع سابق، ص 21

*هناك دراستان عن التطور العمراني ومشكلة التمدن عند ابن خلدون ن للحبيب الجنحاني وهشام جعيط (راجع ابن خلدون والفكر العربي المعاصر المدينة والدولة، ص 222)

2 عثمان بن طالب، مرجع سابق، ص 62

الدنيوية النسقية وبصفة عامة كل جهد يرمي الى بلوغ الهياكل الموضوعية وكل عمل في الواقع الإنساني عبر الخارج، هذا أمر مهم لا سيما في العالم العربي مثل مجتمعات أخرى أو أكثر منها في حاجة الى شرح أهدافه في الحياة و تنظيم جهده نحو الأفضل وازدهار إنسانيته"[1]فيربط هشام جعيط بين التنظيم (جهد تنظيمي يستهدف إدخال مؤسسات للتقدم) وهو القائم على تغيير البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبتربية الفرد وذلك من خلال غرس قيم جديدة في أفراد المجتمع فيصبح الفرد واعيا بطموحه الى ضرورة التقدم وفي غياب هذه الفاعلية يصبح الأفراد باختلاف توجهاتهم الفكرية يحسون باغترابهم الزماني والمكاني الناتج عن عدم انسجام الفرد مع عمل الدولة.

يولي هشام جعيط في فكره السياسي جانبا مهما للعمل السياسي ودوره في إدراج قيم الحداثة، إذ حاول تشخيص واقع العالم الاسلامي بهدف تجاوز الدهنيات البالية، التي حالت دون تأسيس مشروع سياسي يقود الى التغيير على المستوى العملي وعلى المستوى الثقافي فيدعو في هذا السياق تجديد الرؤى في التعامل مع بعض المفاهيم التقليدية بمحور الطاعة والحرية التي أصبحت بمثابة طقوس متحجّرة" فإن ربط الحرية باللّحظة الثورية في الوعي العربي، لا زال هو الذي يقتل كل تمثيل جديد لمفهوم الحرية الشرعية، فالتغيير مرفوض لأنّه في اعتبارات الوعي الزائف حركة مضادة ضد الحرية الشرعية"[2] .

الملحق رقم:08

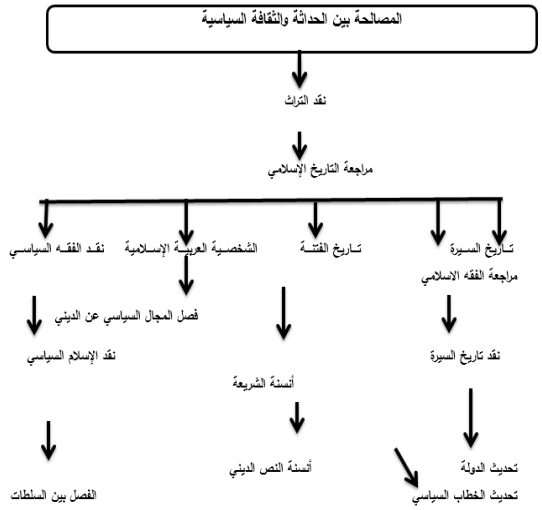

انّ الخطاب الفكري في المجال السياسي عند هشام جعيط يستدعي قبل كل شيء تغيير الفكر السياسي في حركة تنازلية

1 هشام جعيط، الشخصية الإسلامية والمصير العربي، ص 165

2 عبد القادر بوعرفة، العرب أسئلة الماضي والحاضر والمستقبل، ص 44

إذ "لا يتعلّق بالصعود من أسفل الى أعلى، بل بالنزول من أعلى الى أسفل بحيث يشعر المجتمع أنّه انقلب رأسا على عقب، ولذا فان دور الأفكار والفكر أساسي"[1]وهذا ما يدعو الى تجديد وتحديث الهوية بجملة من التعاليم التي تشير الى" ملامح المشروع الأيديولوجي الذي يؤكد بداية أهمية مبدأ التنظيم وهو مبدأ يخص الدولة الأيديولوجيا الدنيوية بالدرجة الأولى[2]" لتتجلى ملامح الفصل بين الديني والسياسي بنمط من العقلانية التفهمية التي لا تدعو الى مقاطعة الدين وإنما تدعو بفصله عن المجال السياسي وفي ذلك دعوة الى علمانية صريحة تسعى لفصل المجتمع عن المؤسسة الدينية وليست دعوة لإقصاء الدين ،فهل استهدف هشام جعيط علمنة الدولة أو علمنة المجتمع؟

1)- الحداثة السياسية في سياق أيديولوجيا علمنة الأدوار[3] :

رئيس التحرير
الدكتور حمادي علي شعوه

أخذت مراجعة المسألة الثقافية عند هشام جعيط حيّزا واسعا استهدف من خلالها تجاوز سيطرة مظاهر الدين على الثقافة الإسلامية، كضرورة تحتل الأولوية ، لإيجاد مخرج من مأزق الحراك الأيديولوجي الدائر بين النص والواقع وبين الحداثة والاسلام وتجاوز الخلط بين الثقافة العربية والثقافة الإسلامية "فالتونسي هشام جعيط أحد أكثر هؤلاء المفكرين العرب تأثيرا في هذه الجبهة، وهو الذي أشاع تصور وجود فكر عربي إسلامي بالغ القدم لا يزال في نظره يصنّف سلوك العرب المعاصرين ويقيّمهم"[4] متبنيا بهذا الطرح" أنّ الحداثة تعني تجاوز كل هذا نحو علمانية واضحة تُخلي للدين مجاله وتعطي للمجتمع حقه في التشريع، لأنّ مبادئ الشريعة هي مبادئ تتناقض مع العقل ومع تطور المجتمع وكذلك مع الحداثة"[5]وفي

1 هشام جعيط ، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي ، ص 148 - 149
2 عبد اللطيف فتح الدين، التاريخ والتقدم، مرجع سابق، ص 58
3 راجع الملحق رقم 08
4 جورج قرم، الفكر السياسي العربي المعاصر، علماني أم ديني ؟،مجلة آراء ومناقشات، ص 165
5 عبد الرحمن اليعقوبي، مرجع سابق، ص 199

*العلمنة: التطبيق العملي للعلمانية في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والميل المتزايد للبشرية في التصرف بمعزل واستقلال عن الدين والديني، تعريف Chadwick (فالعلمنة تعني اللاديني على وجه الدقة وهي تكتفي بنفي أي دور الإلهي والديني في تنظيم شؤون المجتمع العامة كالإدارة والسياسة والاقتصاد والتعليم والثقافة والإبقاء على هذا التنظيم بشريا بحتا تتصارع فيه برامج البشر

هـذا الطـرح اقتـراح صـريح للعلمانيـة التـي تستهدف فصل المجتمع عن المؤسسة الدينية وهـي ليسـت دعـوة لإقصـاء الـدين فـي نظـر هشام جعيط، مع الإشارة الى أنّ هشام جعيط من خلال مواقفه الفكرية يحسم قضية الهوية لصالح الحداثة باعتبارها مشروعا كونيا قائما علـى ركـائز علمانيـة متحضـرة ومضـامين حقـوق الإنسـان القائمـة علـى مبـدأ الحريـة والتعـدد الثقـافي ،فـارتكزت أرائـه علـى حيثيـات الحكم الآتية:[1]

1) – جعـل الشـريعة الإسـلامية شـريعة روحية لا علاقة لها بالعالم الدنيوي وقضاياه.

2) – إن الـدين لا يمنـع مـن أن يكـون جهـاد النبـي فـي سـبيل الملـك ولـيس فـي سـبيل الدين وإبلاغ الدعوة للناس.

3) – إنكـار مـا أجمـع عليـه الصـحابة مـن وجـوب تنصـيب أمـام يقـوم أدوار الأمـة فـي الدين والدنيا.

4) – إن نظـام الملـك فـي زمـن النبـي كان غامضا ومبهما وموجبا للحيرة.

5) – إنكار أن القضاء وظيفة شرعية.

6) – نفـي أن تكـون حكومـة أبـي بكـر والخلفاء الراشدين حكومة دينية.

7) – أن مهمـة النبـي كانـت لتبليـغ الشريعة فقط وليس لتنفيذها.

فحملـت هـذه الـرؤى تصـورا جديـدا لنظـام الحكـم، واتجاهـا نحـو علمنـة القـوانين الخـاص بـالأحوال الشخصـية وبعـض مفـاهيم الاسـلام الاقتصـادية، وهـي أفكـار أسسـت لمـنهج نقـدي فـي دراسـة مفـاهيم الاسـلام وتراثـه، ومثلـت امتـدادا فكريـا لخطـاب الفكـر العلمـاني التقـدمي ،الذي جعل من العلمنة ضرورة حضارية.

فهـل التصـور الحـداثي عنـد هشـام جعـيط تأصـيلا نظريـا لعلمانيـة* شـاملة أو تأصـيلا نظريـا للعلمنـة ؟ و هـل العلمنـة* ضرورة حضارية؟

لقـد تبنـى هشـام جعـيط فـي خطابـه الحـداثي ضـرورة مراجعـة ثلاثـة دعـائم أساسـية، باعتبارهـا العناصـر الأساسـية لكـل تغييـر والمتمثلـة فـي الـدين وموقعـه مـن المجتمـع،

ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية دون المساس بمؤسسات الدين أو التعرض لدوره في نشر مبادئ الإيمان بين أتباعه.

1 محمد كامل ظاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني، مرجع سابق، ص 258

والإنسان ذاته وشخصيته، والدولة وعلاقتها بالمجتمع فوجّه اهتمامه الخاص لهذه العناصر مستهدفا" تقديم رؤية متجددة للإسلام، والدعوة الى ظهور إنسان عربي جديد أعيدت هيكلته جذريا، وأخيرا عرض تصورنا لمصير المجتمع"[1]، فاقتحم "عالم الأفكار التراثية المقدس"[2]حيث سلط عليها المنهج النقدي التاريخي العلمي خلال دراسته لمفاهيم الاسلام وتراثه من خلال تحطيم الأصنام الثقافية التي نسجت التقليدية الدينية السلبية في الثقافة الإسلامية ليقترح برؤيته المتحررة علمانية مؤمنة" علمانية غير معادية للإسلام"[3].

فركز في مشروعه الفكري على الإنسان والدين وعلاقة الدولة والمجتمع، كبنى أساسية لهذه الأرضية الجديدة ، من خلال الدعوة الصريحة لعلمنة الأدوار، إذ "لا تعني علمنة العالم وإقصاء الدين في بنحو تام عن الحياة البشرية إنما هي بمعنى أن استمرار الدين في العالم العلماني مشروط بقول التعددية الدينية*ومرجعية العالم الحديث والديمقراطية وحقوق الإنسان"[4] فالسياسي في نظر هشام جعيط لا ينقطع عن الدين" لكن الأساس هو أن يحدد المؤرخ ما هو دور السياسة ودور الدين وكيف يقع التفاعل بينهما"[5]فما هي حدود التلازم بين الدين والعلمانية كنسق تغييري وهل تحددت العلاقة مع الدين بالفصل أو القطيعة ؟ أو انه التدين على أرضية العلمانية؟

يطرح هشام جعيط قضية هيمنة الدين على المجال العام للدولة والمجتمع، فيرى في تلك الهيمنة عائقا يشل الحياة الحرّة لأفراد المجتمع "فيقترح العلمانية بصورة من الصور، علمانية غير معادية للإسلام بحيث لن تستمد

1 هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ص 108
* **العلمانية: بفتح** العين نسبة الى العالم
***العلمانية: بكسر** العين نسبة الى العلم
إن الربط بين العلمانية وبين العالم أدق من الربط بينها وين العلم، فالترجمة الصحيحة للكلمة هي الزمنية، بمعنى إن كل الظواهر مرتبطة بالزمان والدنيا ولا علاقة لها بأية ما ورائيات وهذا ما جعلها ترتكز على مبادئ تحسين الحياة البشرية بالوسائل المادية البراغماتية العلمية، العلم الحديث عمل الخير في هذه الدنيا دون الانتظار للجزاء من اللاهي في الدنيا والآخرة وهو الخير لذاته لجعل الدنيا البشرية سعيدة قدر الإمكان.
2 محمد كامل ظاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني، ص 226
3 هشام جعيط، المرجع نفسه، ص 111
4 يورغنهبرماس، نقلا عن العلمانية مذهبا، مجموعة مؤلفين، تحرير مهدي أميدي، بيروت، ط1، 2014، ص 22
5 هشام جعيط، العقل السياسي الديني في الوطن العربي، العقلانية العربية والمشروع الحضاري، مرجع سابق، ص 149

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير

دافعها من شعور إسلامي"[1]هذا الشعور الذي عكس تلك الأزمات الثقافية للحضارة الإسلامية، من خلال تلك النظرة المتعالية للفرد المسلم أو بذلك الإحساس بالنقص، والذي خلفته الخلفيات التاريخية حول الاسلام باعتباره دين التخلف.

يرى هشام جعيط أن طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، قد نسجت الخطوط العريضة الأولى فيما يسميه أزمة الثقافة الإسلامية، حيث ارتبطت هذه الأزمة ارتباطا عضويا بطبيعة هذه العلاقة، إذ أسست العلاقة بين الدين والدولة والدين والمجتمع والدين والتاريخ الدائم الأولية لأزمة العالم الاسلامي، لذلك يناشد بضرورة التحول لتجاوز عمق الأزمة وذلك بمراجعة طبيعة هذه العلاقة ووضعها في مسارها الصحيح كضرورة منهجية للإصلاح.

وهذا ما يستدعي بالضرورة عقلنة العمل السياسي" بالبحث عن مشروع سياسي واجتماعي وحضاري جديد، يجسّم ويغذي إرادة التغيير، يتواجد هذان المطلبان ويتواكبان والأغلب إنهما يتنازعان داخل الضمير العربي"[2] فينطلق بهذه الرؤية من موضعين متعارضين أولهما بالعودة الى الماضي بهدف مراجعته، والثاني بمسايرة حركة التقدم والتجديد العميق للشخصية العربية الإسلامية وتوجيهها الى مصاب الحداثة، من خلال العقلانية النقدية، وهذا تجاوز جدلي يستهدف التقدم كغاية نهائية والدعوة النزيهة للحداثة تلك" الحداثة النفعية ،إنها دعوى تتطلع الى أن تكون نزيهة من الناحية الفكرية فيقترح العلمانية الغير المعادية للإسلام من جهة ويتجاوز العلمانية التي تأخذ شرعية التلاعب بالإسلام، حيث ادعى الكثير من العلمانيين اليوم التلاعب بالإسلام ،مستترين بقناع الإصلاح والرقي في حين أنّهم يتمنون خراب

1 مصطفى عمر التير، مط التفكير العربي المعاصر، العقلانية العربية والمشروع الحضاري، ص 111
***أيديولوجيا علمنة الأدوار**: دشنها نخبة من الليبراليين ، فاقتحموا من خلالها عالم الأفكار التراثية المقدس برؤية نقدية تبنت فيها النخب التي مثلت فكرا تقدميا ،دشنها علي عبد الرازق بالمنهج التاريخي النقدي و العلمي في دراسة الاسلام وتراثه ،وسبقه إليها منظور فهمي الذي قدم أطروحته بجامعة باريس 1913 بعنوان (حالة المرأة في التقاليد الإسلامية وتطوراتها) اتبع فيه منهج النقد التاريخي العلمي المتحرر من الالتزام بحقيقة الوحي ومضامين القرآن بما يتعلق بسلوك النبي وعلاقاته وتشريعاته، إضافة الى أعمال محمد عزمي بدعوته الى (علمنة القوانين) والتكيف في بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بالأحوال الشخصية وفي بعض مفاهيم الاسلام الاقتصادية .
2 هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ص 101

الاسلام"[1] وهذت ما يستدعي علمنة الدولة، وعلمنة النسق الديني في مجال الشريعة، بتقنين الشريعة، وعقلنة الأخلاق وتحريرها وإبداع نموذج نوعي في مجال التنمية وهي المحاور الكبرى للتجديد عند هشام جعيط، فكيف يمكن كبح جماح الدين في هذه المجالات حسب هشام جعيط؟

– علمنة الدولة:

لقد أولى هشام جعيط اهتماما كبيرا لدور الوعي السياسي، باعتباره حركية اجتماعية مواكبة للتغيير الذي يتوافق مع مصالح الجماعة والتي تدفع بالمجتمع الى بلوغ الحداثة السياسية، استنادا الى عقل سياسي يتجاوز الخطاب الفقهي ،فيكون قادرا على تحليل الواقع وفق أسس منطقية وعقلانية، تمكن المجتمع من مواجهة النمط التقليدي للوعي السياسي ،وعلى هذا الأساس تحمل ملامح الوعي السياسي عند هشام جعيط ملامحا تتماشى مع الوعي السياسي الحديث الذي يقوم على المبادئ الآتية:

1) – العقلانية والرغبة في التغيير: يعتبر إعمال العقل مؤهلا لنجاح النظام السياسي حيث يتصور الحداثة عقلا وثورة، فالرخاء الاقتصادي قد مكن العديد من المجتمعات بما فيهم الأفراد من الاستقلال عن التبعية والانتماءات التقليدية.

2) – الميل الى التنافس: من خلال حل التنافس الأيديولوجي والثقافي محل الصراعات التقليدية والبالية حيث يعتبر التنافس أهم الملامح الكبرى للمجتمع المدني الذي يعمل في ظل مناخ ديمقراطي.

3) – النزعة النقدية: بتفكيك الواقع ونقد الذات من خلال النقد المعرفي للعقل، انطلاقا من تطبيق مبادئ النقد الابستيمولوجي الحر، لتجاوز المعطيات البديهية الظرفية والتحرر من القيود والمقولات الدينية والإيديولوجية، حتى لا يبقى هذا الواقع أسيرها وهي نزعة فلسفية قائمة على المعرفة الكونية والتفكير النقدي الحر من مرجعيات (المعتقد الديني، الهوية، الأيديولوجيا، أو ما هو قومي).

1 محمد الغيلاني، التاريخ والتقدم، ص 46 -47

4) – الالتزام بالقانون: يعتبر إعلاء سلطة القانون(الحقوق والحريات الفردية) والفصل بين السلطات ،احد مقومات الوعي السياسي الذي يرفع من درجة وعي الإنسان بذاته وبواقعه الاجتماعي.

فيرى في تقييد الحرية الدينية، مبدأ يتنافى مع مبادئ الدولة الحديثة ،المُؤسسة على حرية الأفراد في المجال الديني سواء بحرية اعتناق عقائد معينّة، أو على مستوى الممارسة الدينية" فالدولة في تصور جعيط هي دولة بلا أيديولوجيا ترعى التعددية الأيديولوجية، وهي دولة لها دين، ولكنّها تضمن حرية التدين وحرية الموقف الديني"[1] وهذا ما يتحقق مع الأقليات المسلمة في المحفل العالمي، حيث لا يرفض الاسلام كمعتقد في دول كثيرة يفترض بها أن تكون دولا علمانية ولائكيه.

- **علمنة التشريع والدعوة الى أنسنته humanisation:**

رئيس التحرير
المشارف حماد علي نعمه

لقد ولّد المناخ الفكري القائم على الدمج بين الاسلام وأيديولوجيا التقدم والحداثة نوعا من التصور القائم على" انحلال الرابطة بين المسلمين وشريعتهم تحت ضغط الأفكار الغربية، وإحلال قوانين مدنية مكانها غير مستمدة من القرآن، لتنظيم مصالحهم المدنية وحاجتهم الدنيوية"[2]عودة التيار الديني الذي واجه هذا الانحلال وذلك من خلال عمل الجمعيات والحركات الشعبية المنظمة ،في مقابل" الفكر العلماني الذي لم ينحسر عن دائرة الاهتمام، بعد أن أصبح حقيقة راسخة الى جانب الدين، ودخل في صميم التشريع الدستوري لمعظم الدول العربية المستقلة، وقدر لبعض مظاهره الهامة كالقومية والاشتراكية والماركسية، أن تلعب دورا حيويا في تطور العرب السياسي والاجتماعي

1 محمد الغيلاني، التاريخ والتقدم، مرجع سابق، ص 57
* **الأنسنية** :يأخذ المفرد دلالته المذهب كما هو في الأدبيات الأوروبية المنحدرة من عصر التنوير الأوروبي، والتي تعني في ثوبها العلماني الصرف، أن العالم التاريخي من صنع البشر ،لا من صنع رباني، اوجد دلالات أخرى من أصالة الإنسان، أصالة الوجود الدنيوي من دون التفريط بالله خالق البشر فالحضارة الإسلامية انبنت على أسس كلها ذات كطبع انسي في جوهرها، فلا يوجد تقاطع حاد بين المطلق الديني والكينونة البشرية، ليس الإنسان في الاسلام كائن لله فحسب، بل هو أيضا كائن لذاته، الانسية الإسلامية تكتسي ثلاثة أبعاد تاريخية أخلاقية انطولوجية ،تأخذ بالاعتبار أن الإنسان موضوع دراسة وتفكير من الوجهتين المادية والثقافية، الإنسان ركن جوهري في الرؤية الدينية(محمد رسول محمد، هيا الى الإنسان، ص 52- 53)
2 محمد كامل ظاهر، الصراع بين لتيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر، ص 294

المعاصر"[1] ليحتدم في ضوء هذا المناخ الحوار بين الشريعة والقانون ويؤسس لخطاب تمثلته نخبة من المفكرين في الفكر العربي المعاصر، تأسيسا لأيديولوجية أنسنة التراث الديني وتجديد الخطاب الديني تحت وطأة الحداثة.

تزامنت إسهامات هشام جعيط مع هذا الخطاب، حيث ارتكزت إستراتيجية إصلاح الرؤية الدينية بإعادة نقل مركز الثقل الديني من الشريعة الى القانون الوضعي، وذلك بالفصل بين القانون الوضعي والتشريع الاسلامي فأسس هذا الفصل على محورين رئيسين أولهما علمنة التشريع بمعنى فصله عن الدين، وثانيهما أنسنة* التشريع الإسلامي، بعدما أصابه من الجمود ،إذ لم يعد يتماشى مع ضرورات العصر وخاصة مع مقتضيات العقل القانوني الحديث حيث زعم في هذا السياق" قادة التشريع الإسلامي وتيار الوضعانية التشريعية إلى علمنة التشريع بمعنى تخليصه من كل مرجعية دينية والتعامل مع التشريع الإسلامي كتراث يتطلب أنسنته.

وعلى هذا الأساس يبقى الفقه السياسي الاسلامي اجتهادا* قابلا للمراجعة والتقييم والتعديل بما يخدم مصلحة الأمة، وذلك باعتباره تنظيم فكري ظرفي، طبقا لأولويات الممارسة الفعلية لحركة التاريخ، والتي صاغتها وحددتها ظرفية تاريخية معيّنة"، وهو على ما يبدو تأكيد صريح على عدم وجود فقه سياسي إسلامي ثابت "الفقه الاسلامي عموما هو اجتهاد بشري وصنيعة بشرية يزدوج فيها الفهم والاستنباط من نصوص الوحي مع النظر في الواقع تكييفا له وتنزيلا للأحكام المستنبطة عليه، فالفقه يشكل من ثلاثة عناصر ،الوحي أو الشرع المنزل، والواقع المعيش وذات الفقيه المستنبط، فإذا كان الوحي معصوما في نصوصه وأحكامه هو ومقاصده فان فهمه واستنباطه ليس عملا معصوما، بل هو اجتهاد وكسب بشري يصيب ويخطئ"[2]

فالتشريع في نظر هشام جعيط له دور مركزي في بلوغ العربي والمسلم المستوى الإنساني الرفيع ،كما أنّه فاعل أساسي يدفع بالمجتمع الى التطور والرقي فلا يكون عقبة

1 محمد كامل ظاهر، المرجع نفسه، ص 294 -295

2 احمد الريسوني، مرجع سابق ص 11

تصطدم بمصالح المجتمع على كل المستويات وإنما يكون فاعلا عمليا في تسيير الشؤون العامة للدولة والأفراد ،لذلك كان من الضروري فصله عن قاعدة الاسلام التقليدي، الذي تبنته المؤسسات البالية الفقهية من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة إخضاعه لمقولة العقل العالمي وتكييفه حسب احتياجات المجتمع المرتبطة بالعصر" فعلى القضاء الجنائي أن يعمل حيثما كان المبادئ العالمية لعصرنا وأن يتأنس، دون أن يغيب عنه الواقع الاجتماعي والذهني المحيط به"[1] فيوجه بهذا الخطاب العمل التشريعي لوجهته الصحيحة، نحو العقلنة وذلك بتحرير المؤسسات التشريعية من عبء الفقه خصوصا والعبء الديني عموما إذ" ينبغي تخليص ما يعرف بقوانين الميراث وتشريع الزواج وحتى التشريع الجنسي من عبء الفقه وإخضاعه لمقولات العقل العالمي"[2]التي تتماشى مع متطلبات العصر ،معتقدا أنّ "التشريع يقع في دائرة العلمنة التي ينادي بها، فهو يعطي في مجال الإصلاح أولوية للضرورات المجتمعية ولا يهمه أن يتطابق في ذلك مع مصادر التشريع مع ما يرتضيه العالم الحديث، لذلك يؤكد جعيط باستمرار على أنّ كل محاولة في مجال العلمانية التشريعية تستهدف الرجوع الى تأكيد ما نصت عليه الشريعة ينبغي تجنّبها"[3].

فحاول في إطار هذا التجديد إصباغ الاسلام بطابع عصري يجمع بين متطلبات العصر والتخلي عن الذهنية البالية التي أفرزت أزمة ثقافية، ليأخذ التشريع في مجاله العام طابعا عمليا pragmatique فيتماشى مع أولوية متطلبات المجتمع، بخلق نسق حديث لهذا المجال الذي يعكس بصورة واضحة، تنحية

- **علمنة المجتمع والأخلاق:**

انطلق هشام جعيط برؤيته الخاصة لتحديث الدولة والمجتمع بأفق فكري معاصرة حملت معالم التجديد الذي ميّز المدرسة التونسية، وذلك من خلال نسق من المبادئ المتفتحة على قيم الحداثة، في إطار مشروع

1 المرجع نفسه، ص 115
2 هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ص 115
3 محمد الغيلاني، التاريخ والتقدم، مرجع سابق، ص 49

استهدف من خلاله تأصيل الحداثة وتحديث الهوية، فحملت أفكاره التقدمية طابع الأنسنة ومعالم العقلانية المتفتحة على التاريخ العالمي، فرفع شعار تحديث الاسلام وابتكار حداثة تتواءم مع متطلبات العصر" فتعاطى مع الحداثة بوصفها زمن النّقد وموقفا من الحاضر ومن نمط الوجود التاريخي، من أجل تأسيس الأنا كوجود مستقل على هذا الأساس، فشكل الوعي الحداثي عند هشام جعيط انخراط في السؤال كممارسة نقدية تستهدف رسم أفق وجودنا التاريخي بوصف الحداثة ممارسة حرّة للعقل"[1]

فكانت ثنائية الدولة والمجتمع بين التقليد والحداثة، من أهم المحطات التي استوقفت بوادر الإصلاح ضمن رؤية خاصة للحداثة، تشترط بناء المجتمع من خلال تحرير الأخلاق من وطأة القيم الدينية، ونسج نمط جديد لأخلاق ملموسة، تماشيا مع مقولة التطور المستمر الذي يتنافى مع ثبات القيم الأخلاقية والروحية وربط الأخلاق بالتاريخ والزمن، وهو المعطى الزمني المادي المباشر بأطروفه الموضوعية ،فطرح هشام جعيط مسألة تجديد المنظومة الأخلاقية، من خلال فلسفة أخلاقية إذ" لم تكن ثنائية التقليد والحداثة معزولة عن ثنائية الدولة والمجتمع، من هنا كانت المستويات متداخلة وشديدة التعقيد"[2]ليصبح بهذا السياق تحديث الدولة من تحديث المجتمع لتكون بين الاثنين علاقة متلازمة وضرورية "فالأخلاق نتاج الزمن والمجتمع و من ثمّ يمكننا افتراض أن الضمير هو الآخر متغير بتغير الزمان والتاريخ والمجتمع"[3]

على هذا الأساس أقحم مسألة الأخلاق وطرح إعادة بناء نسقها كمدخل أساسي للحداثة، لتكون الأخلاق العالمية نسقا جديدا يعكس "بإمكان نشوء منظومة أخلاقية بدون الأديان، أمر قد يبرهن عليه مجمل الفلسفات المادية والمثالية الكلاسيكية والمعاصرة، ابتداء من الأخلاق الديكارتية وأخلاق سبينوزا مرورا بكانط وأخلاق روسو الطبيعية ونظرية المنفعة بصورتها الفرنسية المادية (هلفيتيوس) ومنفعة بنتام وصولا إلى البراغماتية المعاصرة"[4]

1 نقلا عن: جريدة الصحافة، حوار أجراه كمال الهلالي مع الطاهر أمين، العدد 8387 / 03/19/ 2016
2 نقلا عن المرجع نفسه، العدد 8387

3 عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية العلمانية الشاملة، دار الشروق، ط1، 2002، ص 93
4 فالح عبد الجبار، بنية الوعي الديني والتطور الرأسمالي دراسات أولية، دمشق ط1 1990،ص38

فهل تعكس علمنة الأخلاق عند هشام جعيط نمطا جديدا من التدين النخبوي؟

يرى هشام جعيط في ضرورة هذا التحول الاجتماعي، وتغيير تركيبة المجتمع وأهداف الدولة العامة مطلبا ثقافيا بالأساس، مستندا في ذلك الى "مقولة الحداثة كعملية كبرى في مجرى التاريخ، بأنّ أسسها كانت ثقافية"[1]فيجهر من هذه الأرضية بتحرير الأخلاق من وطأة الدين حيث "يوسّع جعيط مدى الانفصال الذي أكثر عمقا بحيث يشمل مجال الأخلاق، فالأخلاق ليست دائما بالضرورة منتوجا دينيا، بل أيضا ينتمي الى اللاوعي الجماعي"[2]

فالأخلاق من وجهة نظر هشام جعيط تتاح لما يسميه اللاوعي الجماعي الذي يربط بالعادة والتقاليد والأفكار المسبقة ،التي أنتجت نسقا أخلاقيا اجتماعيا خارج الدين في إطار التطور المستمر الذي يتنافى مع ثبات القيم الأخلاقية، فيربط الأخلاق ربطا آليا بالتاريخ والزمن، أي المعطى الزمني المادي، وهذا ما يجعل الأخلاق في رأيه نتاج التاريخ والزمن والمجتمع، وفي ذلك إشارة الى نوع من الانسحاب للدين في المجال العموم الاجتماعي الى مجال الخصوص الفردي ،فتحرر الأخلاق من القيود الدينية وتستند الى الطبيعة والتاريخ وإعمال العقل ،فهل يعبر بهذا الموقف عن الفلسفة الهيجلية، التي تؤكد فكرة التقدم والغائية الطبيعية؟

يتبنى هشام جعيط مقولة "أخلاقية الكون، وهي نزعة تشير الى سيادة نظام أخلاقي دقيق جدا على عالم الوجود، وفي القرآن الكريم إشارة صريحة الى هذا المعنى بقوله تعالى(فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ)، فنظام الكون نظام أخلاق والعالم الذي نعيش فيه له إدراكه وعلمه بما نفعله"[3]، وعلى هذا الأساس يشير الى ما يسميه الأخلاقية الإسلامية *المتعالية وهو نسق من الأخلاق غير مستقل عن الدين بل استبطنه من جوهره لانّ "الضمير الإسلامي الأخلاقي عنصر هام للاستبطان لكن التعاليم تبقى مرجعا خارجا عن الأنا وهو واجب الطاعة الذي يضمنه وجود الله ووعيده

1 هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، ص 34.
2 محمد الغيلاني، التاريخ والتقدم، مرجع سابق، ص 50.
3 مصطفى ملكيان، العقلانية والمعنوية، مرجع سابق، ص 252

وعذابه المقبل"[1] وفي هذا إشارة الى محورية البعد الروحي للأخلاق ودورها الاستراتيجي في التجديد تماشيا مع المعادلة القائلة بدور البعد الديني في إنتاج نسق معيّن من الأخلاق التي تتميّز بطابعها المتعالي نظرا لنشوئها في رحم الدين وهي أخلاق تتعلق "بمحور المراقبة أي مراقبة الله واستشعار حضوره الدائم في حياتنا واطلاعه على أسرارنا وإحصائه الدقيق لكل ما يبدر منا من خير أو شر، في حق الله وحق أنفسنا وحق الآدميين، وحق كل ذوي العلاقة التسخيرية بنا من المفردات الكونية الأخرى"[2]

وعلى هذا الأساس يعطي لمفهوم الواجب مفهوما فلسفيا يقترب من المفهوم الكانطي ، ليرتبط الواجب في نظره بضرورة احترام القانون وهذا هو الجانب العملي في الأخلاق الملموسة ،فالمبادئ الأخلاقية مبادئ قبلية لا تحتاج إلى الدين كنسق قبلي لها وبالتالي المبادئ الأخلاقية قاعدة غير مشروطة بالدين، وإذا بقيت مرتبطة بالنسق الديني كقاعدة أولية فإنها تكون في مرتبة الكمال، فتكون مبادئ متعالية تتجاوز قدرة الفرد على بلوغها، فينزع الأفراد على استطرادها في حين إذا ارتبطت هذه المبادئ بضمير الأفراد ،فانه يسهل تحققها ،لأنها ترتبط باحترام القانون وهو إلزام عملي وليس إلزاما غيبيا ما ورائيا وبالتالي لا يقيد حرية الأفراد، فالضمير متغير بتغير الزمان والتاريخ، بهذا المفهوم يجعل هشام جعيط من الأخلاق نتاج التاريخ والمجتمع والزمن، فيربطها ربطا عضويا بالمعطى الزمني المادي المباشر..

- **علمنة مجال التنمية:**

توجّه هشام جعيط نحو مشروع التنمية بقاعدة فلسفية قائمة على رصد تفكيك أسباب التخلف والنمو في العالم العربي والإسلامي، مستهدفا بذلك بلورة فلسفة إنمائية قائمة أسس واقعية تستند الى عقلنة التنمية بعيدا عن الرؤية الطوباوية القائلة بأنّ "البلدان المتخلفة يمكنها اللّحاق بسرعة بالبلدان المتقدمة بعد انقضاء الهيمنة الاستعمارية، كأنّ التخلف

1 هشام جعيط، الشخصية العربية الاسلامية والمصير العربي، ص 116

2 الطيب برغوث، محورية البعد الثقافي في إستراتيجية التجديد الحضاري عند مالك بن نبي، ص 108

مجرّد مسألة اقتصادية "[1] وعلى هذا الأساس أبرز الصلة العضوية بين القيم الثقافية والتنمية البشرية، إذ لا ينحصر مفهوم التنمية البشرية في محاولة اللحاق بالبلدان المتقدمة اقتصاديا بقدر ما تتضمن العملية استغلال قدرات المجتمع ،من خلال تعزيز التنمية البشرية بعيدا عن خلفية الهيمنة القائمة على نزعة النفوذ السياسي أو الديني أو العرقي وبعيدا عن كل عصبية قومية، وعلى هذا الأساس تناول هشام جعيط أزمة التخلف بعمقها الواقعي، معتبرا أنّ الوضع في العالم العربي والإسلامي يحتاج لخوض ثورة التقدم، وهي معركة حقيقية تستهدف تغيير البنى التركيبية للمجال الاقتصادي لذلك يرصد في هذا المجال البنى العميقة التي تلعب دورا أساسيا في حركية التنمية على المستوى المنهجي والمستوى العملي، باعتبار التنمية إحدى المقومات الأساسية للحداثة فارتبطت مسألة التنمية وبشكل واضح بالحديث السياسي بمعنى "أن تسيطر العقلانية الرأسمالية على أوجه النشاط الاجتماعي جميعا"فتصبح هي المبدأ المهيكل لبنية الاجتماعية وتصبح هي المعيار المهيمن"[2] وهذه رؤية أحادية ترجع الى ماكس فيبر اعتبر استنادا لها، أنّ النظم الرأسمالية هي المعيار الوحيد الذي يقاس به تطور المجتمعات المتخلفة.

انطلاقا من ذلك يتناول هشام جعيط في سياق تحليله للمسألة التنموية، الى الاعتبارات التاريخية التي تركت آثار التخلف في العالم العربي والإسلامي حيث" خضع المجتمع الإسلامي لهجمة أوروبية لا مثيل لها في تاريخ الشعوب، وقد كانت هذه الهجمة عاملا حاسما في إعاقة كل إقلاع اقتصادي أو تجاري أو صناعي"[3] حيث يعتبر مخلفات الاستعمار عائقا من الأسباب الخارجية التي لعبت دورا حاسما في إخفاق السياسة التنموية إضافة إلى عوامل داخلية تتمثل في إرساء قواعد إنمائية توائم من جهة هذه المخلفات وتوائم البنية التركيبية للشخصية الأساسية،

1 هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ص 187
* تعتبر علاقة الفكر الحضاري **بالتنمية** من المسائل التي ربطت الإنسان بالتطور عبر التاريخ وهي في ترابط ه تختلف مفهوما وممارسة من مرحلة تاريخية لأخرى فهي علاقة قوة وسيطرة على المراد بمشروعية فكر البقاء، وهي الانخراط في الحداثة بتطوراتها العالمية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا (راجع مجلة الحوار العدد 68، 2016، ص 84)
2 حسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي، مرجع سابق، ص 111.
3 عبد العالي معزوز، الاسلام والغرب بين الوهم والواقع من منظور هشام جعيط، التاريخ والتقدم، ص 67.

وانعدام التوافق بين البنى الشخصية الموروثة منذ عهد الاستعمار والبني الحديثة والسائدة في الغرب.

وهذا ما يجعل من أزمة التنمية مشكلة ثقافية ،لذلك وجب تجاوز فتح المجال لأيديولوجية الاستهلاك في مقابل خلق الوعي الجماعي على الصيغة التفاعلية بين المجتمع والدولة، وفي هذا السياق ينبّه هشام جعيط من اقتباس النماذج الجاهزة باعتبارها لا تتماشى مع هذه البنية (بنية الشخصية العربية والإسلامية) فيدعو في إطار هذه المحاولة الى الواقعية والإبداع لتجاوز التقليد والحاجة الماسة لدولة صناعية عقلانية وديمقراطية تهتم بإدارة المجتمع وتكييف المعادلة الشخصية للمجتمع مع البنى الاقتصادية الحديثة وذلك من خلال هيكلة المجتمع والتنمية الحرّة لخلق دينامكية الاستثمار الاجتماعي.

معتبرا هذه الذهنية حاجزا حقيقيا للدفع الاقتصادي، حيث تُفقد الفرد العامل المحفز على الإنتاج" إنها معوقات وتحديدات وحواجز توضع أمام حماس الفرد الخلاق عن طريق حراسة مطلقة تتولد عنها فضلا عن ذلك نتائج معاكسة للنتائج المتوقعة يعني ذلك في نهاية الأمر الاحتكارية والرشوة وتوقف التنافس النزيه"[1]فتحول بيروقراطية الدولة دون تلك الإبداعية القائمة على التنافس الحر ،ودون تجسيد خيار البرجوازية، لذلك يصرّ هشام جعيط على ضرورة "تحرير قطاعات عريضة من الاقتصاد، لا نزع الملكية عن الدولة، بل فتح مجال النشاط الخلاق وسحب الاحتكار الاقتصادي من الدولة، كما أنّه يُنتزع منها الاحتكار السياسي"[2]فهل يعس هذا الموقف معارضة النظام الاشتراكي من جهة وضرورة تبني الاقتصاد الرأسمالي من جهة أخرى؟

فهذه الحرية الاقتصادية في رأيه تعتبر قاعدة الديمقراطية الحقيقية خلافا للاستبداد كواقع سياسي ومصيري يقاوم

1 هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ص 188.
***البيروقراطية:** مصطلح ينتمي الى العلوم السياسية والاجتماعية، يشير إلى سلطة الموظفين والإدارة وتطبيق القانون في المجتمع الوظيفي وإعادة ما يكون توزيع السلطة حسب السلم الإداري أو بطريقة هرمية، تتصف بنوع من الجمود وهذا ما يعيق مصالح أفراد المجتمع.
2 محمد الغيلاني، التاريخ والتقدم، ص 68.

ويعيق التنمية والاقتصاد من جهة ،كما يعيق الحداثة بذاتها، ليعكس الاستبداد كنمط.

لذلك يطالب هشام جعيط بمراجعة هذا الدور الوظيفي للدولة من خلال "تسلُح الدولة بالوعي بالغايات الكبرى التي يقتضيها مشروع التنمية ضمن شروط العقلنة في مجالي التنظيم والنجاعة"[1] فيلتمس ذلك الترابط العضوي بين مجال الاقتصاد والسياسة ،اعتبار التنمية بمنظورها الحديث أفقا يفتح المجال أمام العمل السياسي الباعث على خوض معارك أفق الحداثة، مع الإشارة في هذا السياق أنّ مشروع التنمية أفقا لا يتحقق على المدى القريب، وإنما بمؤهلات التنظيم والتخطيط المستقبلي ضمن معادلة استشرافية قائمة على الوعي الجماع، بضرورة تغيير أحكام خطة اقتصادية قائمة على استقطاب قيم حديثة في المجال الاقتصادي والاستفادة من التجارب الحديثة.

يجد هشام جعيط في عنصر التنمية، فاعلا ضروريا للحداثة السياسية، فيدعو في خطابه الحداثي الى التركيز على أهمية الثقافة في التنمية، بضرورة الانسجام مع موجة التنمية السياسية*،وهذا ما يقتضي تحوّل المؤسسات السياسية إلى الديمقراطية الليبرالية للبلدان النامية في العالم العربي، من خلال إسقاطات سياسية واقعية فتناول هشام جعيط مجال التنمية برؤية المحلل السياسي في تعامله مع وقائعها، وكرّس تنظيرا فكريا يدعو من خلاله الى إحداث قطيعة أيديولوجية مع النزعة التنموية القائمة على أساس التبعية سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي للدول فاستبعد الأيديولوجية الأحادية للتاريخ والتقدم المجتمعي ،إذ يجد في هذا التحول مجالا يستدعي الكثير من المراجعات وخاصة ما تعلّق منها بتغيير البنية الثقافية للمجتمع، بهدف ترشيد التنمية باعتبارها عاملا هاما، لصنع القرار السياسي.

خاتمة :

لقد أولى رواد الفكر العربي اهتماما كبيرا لدور الوعي السياسي، باعتباره حركية اجتماعية مواكبة للتغيير الذي يتوافق مع مصالح الجماعة والتي تدفع بالمجتمع الى بلوغ الحداثة السياسية، استنادا الى عقل سياسي يتجاوز كل خطاب متحيّز ،

1 محمد الغيلاني، التاريخ والتقدم، مرجع سابق، ص 69.

ليكون قادرا على تحليل الواقع وفق أسس منطقية وعقلانية، تمكن المجتمع من مواجهة النمط التقليدي للوعي السياسي تلخصت في المواقف والمحاولات باعتبارها "لم تخل من التردد والتناقض عند تصديهم من منظور إسلامي لمشاكل الحداثة، فبعض هذه المواقف كان يتسم بالجرأة، وبعضها يسعى الى الحلول التوفيقية والى الاعتدال الذي لا يصدم المسلّمات التقليدية، الى جانب ضيف آخر يرفض الجديد ويرتمي في أحضان الماضوية والطوباوية"[67] ففي هذه الأسئلة امتدادا تاريخيا لإشكالية الاسلام والحداثة، مواصلة للعراك الفكري الذي حرك الاهتمام بمسألة الحداثة ومفاهيمها وطرق الأخذ بها أو مقاطعتها، بحجة الخلفية القائلة أن للإسلام حداثته "فماذا يعني أن نكون مسلمين في عصر الحداثة؟"[68] وفي أفق هذا السؤال أصبحت الثقافات تحتمي بخصوصيتها أو ذابت هويتها خلال الانخراط في غياهب حداثة ليست من صميم شخصيتها، وهذا ما يقتضي استيعاب حداثة معقلنة تتلخص أسسها في الآتي:

1) – العقلانية والرغبة في التغيير: يعتبر إعمال العقل مؤهلا لنجاح النظام السياسي حيث يتصور الحداثة عقلا وثورة، فالرخاء الاقتصادي قد مكن العديد من المجتمعات بما فيهم الأفراد من الاستقلال عن التبعية والانتماءات التقليدية.

2) – الميل الى التنافس: من خلال حل التنافس الأيديولوجي والثقافي محل الصراعات التقليدية والبالية حيث يعتبر التنافس أهم الملامح الكبرى للمجتمع المدني الذي يعمل في ظل مناخ ديمقراطي.

3) – النزعة النقدية: بتفكيك الواقع ونقد الذات من خلال النقد المعرفي للعقل، انطلاقا من تطبيق مبادئ النقد الابستيمولوجي الحر، لتجاوز المعطيات البديهية الظرفية والتحرر من القيود والمقولات الدينية والإيديولوجية، حتى لا يبقى هذا الواقع أسيرها وهي نزعة فلسفية قائمة على المعرفة الكونية والتفكير النقدي الحر من مرجعيات (المعتقد الديني، الهوية، الأيديولوجيا، أو ما هو قومي).

4) – الالتزام بالقانون: يعتبر إعلاء سلطة القانون(الحقوق والحريات الفردية) والفصل بين السلطات، احد مقومات الوعي السياسي الذي يرفع من درجة وعي الإنسان بذاته وبواقعه الاجتماعي.

قائمة المراجع:

1)– 27.عبد الاله بلقزيز العرب و الحداثة، نقد التراث ،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 2014.

2)- كمال عبد اللطيف، أسئلة الحداثة في الفكر العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر/بيروت، ط1 2009.

3)- عبد الاله بلقزيز من الإصلاح الى النهضة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط2 ، 2014.

4)- طه عبد الرحمن، روح الحداثة المدخل الى تأسيس الحداثة الاسلامية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط1 2006.

5)- صدر الدين القبانجي، الأس الفلسفية للحداثة ،دراسة نقدية مقارنة بين الاسلام والحداثة ، د.ط/ت

6)- نايلة أبي نادر، التراث والمنهج بين أركون و الجابري ،الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1 2008.

7)- محمد سبيلا، مدارات الحداثة، الشبكة العربية لأبحاث والنشر بيروت- لبنان ط1 2009.

8)- محمد أبو رمان، الاصلاح السياسي في الفكر الاسلامي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ن بيروت، لبنان ط1، 2010.

9)- عبد الله العروي، مفهوم الأيديولوجيا، منتديات الوحدة العربية المركز الثقافي العربي، بيروت-لبنان،1993.

10)- علي عبود المحمداوي، خطاب الهويات الحضارية من الصدام الى التسامح ،دار الروافد الثقافية، ط1، 2012.

11)-عبد الرحمن اليعقوبي، الحداثة الفكرية في التأليف الفلسفي المعاصر(محمد أركون – محمد عابد الجابري – هشام جعيط)، مركز نماء لنشر بيروت، ط1 2014.

12)- ابراهيم اعراب، سؤال الاصلاح والهوية من السياق السلفي الى مشروع الحداثة، الدار البيضاء ، ط1، 2007.

13)- يوسف بن عدي، قراءات في التجارب المعاصرة رهانات وآفاق، الشبكة العربية للأبحاث والنشر بيروت – لبنان ط1، 2011.

14)- مجموعة مؤلفين، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت --لبنان د.ط/ت.

15)- صدر الدين القبانجي، الأس الفلسفية للحداثة، دراسة نقدية مقارنة بين الاسلام والحداثة، د.ط/ت.

16)- مجموعة مؤلفين، اللغة والهوية في الوطن العربي، اشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية، المركز العربي لأبحاث والدراسات السياسية ، ط1، 2013.

17)- السيد ولد أباه، أعلام الفكر العربي، مدخل الى خارطة الفكر الراهنة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر بيروت –لبنان، ط1 2010.

18)- محمد كامل ظاهر ،الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر، دار البيروني للنشر بيروت، ط1، 1994.

19)- خالد محمد خالد، مواطنون لا رعايا، مؤسسة الجانحي بالقاهرة ، ط6 بتاريخ 13 أغسطس 1959.

20)- عز الدين المناصرة، الهويات والتعددية اللغوية ،قراءات في ضوء النقد الثقافي المقارن ، دار الصايل للنشر – عمان ط1، 2014.

21)- السيد ولد أباه، أزمة التنوير في المشروع الثقافي العربي المعاصر، مجلة الحياة الثقافية، العدد 06 الصادر بتاريخ:1991/01/01.

22)- هشام جعيط، الفتنة جدلية الدين والسياسة، ترجمة خليل أحمد خليل ،دار الطليعة للنشر والطباعة ط4، 2000.

23)- زكي الميلاد، من التراث الى الاجتهاد، الاسلام والحداثة، مجلة الكلمة، العدد53 -خريف 2006 .

24)- هشام جعيط، أزمة الثقافة الاسلامية، دار الطليعة للطباعة والنشر-بيروت، ط1 ،2000 .

25)- هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، نقله الى العربية ، د.المنجي الصّيادي
دار الطليعة لطباعة والنشر بيروت، ط1، 1984.

26)- مصطفى الشريف، الاسلام والحداثة، هل يكون غدا عالم عربي؟ دار الشروق -بيروت، ط1 .

27)- محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط4 -بيروت 1989.

التنمية المستدامة: الأسباب والأهداف

ط.د عبد الوهاب خطاط (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس جامعة تونس)

Subject:

The sustainable development represents the key factor to manage the planet from an economic point of view in a controlled manner. In addition, the main goal of the sustainability is to take into conideration the present and future generations simultaneously.Thus, the present generation has to use the natural resources, taking into account the share of the next generation.

Consequently, the organizaions and the states applying a strategic sustainable plan play a role to protect the future generations and even present generations.

مقدمة:

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير
الدكتور حمادي علي نعمه

القرن الواحد والعشرين الذي دخلناه أو دخلنا بـدايتـه هو قرن مفتوح، على كـل الاحتمـالات والتكهنات وذلك بالاسـتناد إلى معطيات حصـلت في القرن العشـرين الـذي يعتبر محكـا لعلاقـة ب"الطبيعة" وتمثل إشكالية العلاقة بين و الإنسـان "الطبيعة" مصـدرا للبحث ولعلها تحظى باهتمام أكثر من ذي قبل خاصـة لما أصـبحت "الطبيعة" مهددة بالكوارث التي سـببها الإنسـان وذلك بفعله التكنولوجي بمعنى راهنيـة البحـث في العلاقـة بين "الطبيعة" و الإنسـان الذي عرف تطورا تكنولوجيا وما يطرحـه ذلك من مشـكل إيتيقي، متمثلا في كيفية المحافظة على "الطبيعة" أو "المحيط"، في خضـم علاقة يحكمها التطور. وهو ما عبّر عنه "أندري بوشـومب" "André Beauchamp" بقوله "إن أزمة الطبيعة (المحيط) في الحقيقة، هي أزمة تطور الإنسـان"[1]، بمعنى أن التطورات التقنية التي أنتجها الإنسان أصبحت تمثل سببا في أزمته بل والأكثر من ذلك "فإن أزمة "الطبيعة" (المحيط) هي أزمة حضـارة كاملة"[2]. بمعنى ارتباط أزمة "الطبيعة" (المحيط) بالتغيرات التي أحدثها الإنسان،

[1] Beauchamp, André, Introduction à l'éthique de l'environnement, Editions Paulènes et Médias Paul, Montréal, Paris, France, 1993, p.51

[2] Ibid., p.51

وعلى وجه الدقة تأثير فعل الإنســـان التكنولوجي على نمط عيشـــه. وأمام زحف الفعل التكنولوجي للإنســـان على الطبيعة وتهديدها بالفناء ولحفظ مصـــالح الشـــعوب أصـــبحت الطبيعة تحتاج إلى تـدبير عـالمي لعـل أقل مظـاهر هـذا التـدبير هو "التنمية المســـتدامة" التي تهدف لتدبر أمور الكرة الحية وما يحيط بها من مناخات هرّأتها السياسات الاقتصادية غير العادلة على مستوى عالمي ولكي تصـــبح محيط صـــالحا للعيش الســـليم والعيش المشـــترك مما ســـيفتح للإنســـان مجالات أرحب للتفكير وتدبير المســـتقبل. ويتضـــح من خلاله أن الإنســـان حامل أمانة هذا الوجود بما فيه، بعد أن انسـحبت الآلهة، ورفع السـحر عن العالم وأصـبح الإنســان مؤمنا على نفســه وعلى ما يحيط به في الأرض وفي الســـماء بمعنى عليه أن يحمي البيئة ويحمي الحيوان بقدر ما يحمي نفســه فإن ما يهمنا بالأساس هو الوقوف على أسباب ظهور ما يسمى بالتنمية المســـتدامة والأهداف التي تســـعى إلى تحقيقها.

1.1. المعنى اللغوي والاصطلاحي

يتكون مفهوم "التنمية المستدامة" من عبارتين: "التنمية والمستدامة.

والتنمية من نمي والنماء الزيادة ونماء أي الزيادة والكثرة "النماء، نمي، ينمي نميا ونميا ونماء زاد أو كثر"[1].

ومن نمي فعل نمى ويحيل على الارتفاع والعلو والزيادة معا، "ونمى الخضاب في اليد والشعر بما هو ارتفع وعلا وزاد"[2].

وفي معنى الزيادة "قال اللحياني: "وزعم الكسائي أن أبا زياد أنشده:

يا حب ليلى لا تغير وازداد / وانم كما ينمو الخضاب في اليد"[3]، بمعنى وأزد وأنمو كما ينمو الشعر في اليد. ونقول في معنى الزيادة أيضا نمّيت النار تنمية أي ألهبتها وذكيتها "ونميت النار تنمية إذا ألقيت عليها حطبا وذكيتها به. ونميت النار: رفعتها وأشبعت وقودها"[4]. ما يمكن أن نصل إليه هو أن التنمية مرتبطة بالزيادة والترفيع والتحسين والإكثار والعلو إلخ... وتقابل "التنمية" في اللغة العربية "Développement" " في الفرنسية والتي

[1] ابن منظور، لسان العرب، بيروت، لبنان، دار الجبل ودار لسان العرب، 1988، ص725.
[2] نفسه، ص725.
[3] نفسه، ص725.
[4] نفسه، ص725.

ترتبط بالتقدم والتحسين والإصلاح المرتبط بالتحديث "يرتبط التطور بفكرة التقدم المنبثقة عن الحداثة"[1].

وبناء على ذلك فإن التنمية في العربية و"Développement" في الفرنسية يلتقيان في معنى التحسين والتحديث والإصلاح والتقدم، ولعلنا لا نخطئ عندما نقول أن عبارة التنمية جاءت أعمق في التعبير إذ تحيل على الزيادة والكثرة.

أما عبارة الجزء الثاني من المفهوم ونقصد "المستدامة" فهي تعود إلى الجذر "ديم" ومنه "الديمة" أي الدائم والدوام "وفي حديث عائشة، رضي الله عنها، سئلت عن عمل سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وعبادته فقالت كان على ديمة، الديمة المطر الدائم في سكون"[2]، وقد شبهت عمل الرسول (صلى الله عليه وسلم) بالديمة أي المطر الدائم الهطول في صمت وهي تعني أيضا التواصل والإستمرار دون انقطاع وجمع ديمة الديم أو ديما. "وفي حديث حذيفة: وذكر الفتن فقال إنها لآتيتكم ديما أي أنها تملأ الأرض في دوام، وديم جمع ديمة المطر"[3].

وبناء على ذلك فإن الديمة تعني الدوام والتواصل دون انقطاع. للدلالة على الاستمرار والدوام تقول "دام الشيء سكن واستمرّ واستدام، استدامة تأنى فيه أو طلب دوامه..."[4].

ومن "ديم"، "ديم" "وقد ديمت السماء تديما، قال جهم بن سيل يمدح رجلا بالسخاء: أنا الجواد ابن الجواد ابن سبل". إن ديّموا جاد، وإذ جادوا وبل"[5]. وفي ذلك إحالة على السخاء والعطاء.

الاتساع والامتداد: ومن "ديم" هناك الديمومة وتعني الامتداد والاتساع "وفي حديث جهيش ابن أوس: وديمومة سردح، هي الصحراء البعيدة، وهي فعلولة من الدوام، أي بعيدة الأرجاء يدوم السيرورة فيها".[6] ويدل الامتداد على الدوام والتواصل والاستمرار.

ومجمل القول فإن الجذر الذي تعود إليه عبارة المستدامة يحيل على الدوام والتواصل والاستمرار مع العطاء السخي والكثرة والزيادة.

وتقابل عبارة "المستدامة" في العربية "Durable" في الفرنسية وتعود كلمة "Durable"

1 Rey, Alain, Dictionnaire historique de la langue française, Dictionnaire de Robert, 1992, p. 574
2 ابن منظور، لسان...، مصدر مذكور، ص. 1042
3 نفسه، ص. 1042
4 البستاني، المعلم بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1993، ص. 300
5 نفسه، ص. 300
6 نفسه، ص. 300

إلى اللاتينية "Durabilis" والتي تعني الاستمرار والدوام وهي من "Durare" وتعني البقاء على الدوام لزمن ما دون أن تتعترض للتلف أو التغير "تعود كلمة "Durare" إلى اللاتينية "Durabilis" وتعني الدوام وهي من "durare" والتي تعني جملة من الحائق الدائمة دون أن يطرأ عليها تغير أو زوال لزمن ما".[1] وبالتالي هناك إحالة على الدوام والاستمرار.

وبناء على ذلك فإن عبارة "المستدامة" في العربية لا تختلف عن المعنى الذي تحمله كلمة "Durare" أي الدوام الاستمرار وإلى جانب الدوام والاستمرار في اللغة العربية فهي يحيل على السخاء والعطاء والاتساع والامتداد، بل وأكثر من ذلك تعني "التنمية المستدامة" " Développement Durable " التنمية القابلة للدوام "Durée" هي الديمومة و"Able" تعني القدرة على، وقد يكون فعل استدام على وزن استفعل يفيد الحصول الحال وإمكانية دامه، والمستدامة هي اسم المفعول منها واسم الفاعل هو المستديم.

ومجمل القول فإن "التنمية المستدامة" في العربية والتي هي ترجمة " Développement Durable " في الفرنسية قد أحالا على معنى التطور المستمر أو التقدم المستمر أي الزيادة والكثرة في الإنتاج دون انقطاع أي باستمرار، وهذا الاستمرار هو استمرار في الحضر وفي المستقبل أي توفير ما يستحقه الجيل الحاضر مع مراعاة حق الأجيال اللاحقة.

2.1. المعنى الاصطلاحي لمفهوم التنمية المستدامة

ظهر مفهوم "التنمية المستدامة" "Développement Durable" في أواسط الثمانينات من القرن العشرين، وذلك في خضم الاهتمامات المستحدثة والمتعلقة بالحفاظ على الطبيعة ("المحيط") أو البيئة. ونقصد المؤتمرات العالمية* المعلقة بحماية الطبيعة (المحيط) أو البيئة.

[1]

* المؤتمرات والتقارير العالمية المتعلقة بالبيئة:
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية سنة 1972.
اللجنة العالمة المعنية بالبيئة والتنمية سنة 1987.
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية سنة 1992.
دورة الجمعة العامة الاستثنائية المكرسة للبيئة سنة 1997.
مؤتمر الجمعية العامة للتنمية المستدامة 2002.
مؤتمر الجمعية العامة للتنمية المستدامة 2002.
وقد صاغت الدول قوانين خاصة بها لحماية البيئة منها قوانين سبقت المؤتمرات العالمي للبيئة ومنها ما جاءت بعد هذه المؤتمرات: أصدرت الو. م. أ. قانون بتلوث الهواء سنة 1955، وتم تعديله عديد المرات سنة 1959، و1962، وتم صياغته نهائيا سن 1973، وإلى جانب هذا القانون تم إصدار قانون سياسة البيئة الوطنية سنة 1972، وتم إصدار قانون

هذا المفهوم أي "التنمية المستدامة" له استخدامات متنوعة في مستوى المعنى ذلك ما يبرر وجود تعاريف متعددة ومتداخلة ولعل التعريف الذي جاء واضحا وشافيا ويمكن أن نعتمد عليه في تناولنا لهذه المسألة هو تعريف "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" التي ولدت من رحم الأمم المتحدة، وفي خضم مؤتمر "بورنتلاند"* سنة 1987 وتحت شعار رامز "المستقبل المشترك"، أو مستقبلنا جميعا "Notre avenir commun" تمخض تعريفا للتنمية المستدامة، ويبدو أنه محملا بالمعاني وشاملا وضافيا: "إن التنمية المستدامة هي تنمية متعلقة بتطوير الاقتصاد بناء على الاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية من مختلف الموارد الطبيعية الضرورية حاضرا دون إغفال مستحقات الأجيال اللاحقة".[1] ومن هنا يتوضح لنا أن التنمية تنبني على قاعدتين أساسيتين هما الاحتياجات أو الضروريات من جهة ورصيد ثرواتي من مختلف الموارد الطبيعية من جهة أخرى وبالتالي ضرورة الموازنة بين هذين الطرفين أي بين الاحتياجات الإنسانية والرصيد المتوفر، والأجدر بين جيل في حاجة لهذه الموارد وجيل لاحق كذلك في حاجة لهذه الموارد. وإذا لم يتم التحكم في هذا الرصيد من الموارد يكون الاختلال ويكون الإجرام في حق الأجيال اللاحقة.

ولذلك استعمل العرب في نقل عبارة "Durable" اسم المفعول من استفعل كما أسلفنا القول لأن الصيغة تفيد في الوقت نفسه الحاضر والمستقبل فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار الآن وما بعده وتخضع على هذا الأساس للخط الزمني، فالآن لا يدوم وتلحقه دائما آن أخرى تحل محله، ولذلك تكون الاستدامة منفتحة دائما على المستقبل، ولعل الصيغة التي نقل بها العرب ما توصف به التنمية تؤدي المعنى المقصود وأفضل من اللغات المنقولة منها ونقصد الفرنسية والإنجليزية.

ما بجدر بنا الإشارة إليه أن "التنمية المستدامة" هي برامج عمل متغيرة من استكشاف للموارد، وطريقة استغلالها والآلات المستعملة إلى المؤسسات التي تعمل على القيام بهذه المهمات، بناء على الحاضر والمستقبل بمعنى أنها ليست قوالب جاهزة تطبق بل متغيرة طبقا للمعطيات

حماة البيئة البحرية سنة 1982، وقانون الضوضاء سنة 1982.

* يحمل مؤتمر "بورنتلاند" اسم ثان "مستقبلنا المشترك" صاغته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية سنة 1987، التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة 161- 38 المؤرخ في ديسمبر 1983، بمعنى أنه استغرق أربع سنوات من الإعداد.

[1] Rapport Brundtland – Avant- propos, Notre avenir à tous, www. Diplomatie. Gouv. Fr. Leçon 1, paragraphe 48.

المتوفرة والمتعلقة بالموارد والآلات أي التقنية المتوفرة والمؤسسات التي تشرف على ذلك، وهو ما ينص عليه "مؤتمر بورنتلاند" "ليست التنمية المستدامة وضع متزن وإنما هي مسار تغير أو هي مسار متغير يؤخذ فيه بعين الاعتبار الموارد المتوفرة والاستثمار والتطور التقني والمؤسسات في علاقة بالحاضر والمستقبل".[1] وبالتالي فهي حضيرة تستوجب في كل مرة دراسة المعطيات المتوفرة عن الموارد وعن الآلات المستعملة وما يمكن أن يستهلك وما يجب أن يترك لاحقا أي للأجيال اللاحقة بمعنى لا توجد تنمية مستدامة جاهزة تحت الطلب بل اشتغال وعمل قائم على التقييم وإعادة التقييم للمعطيات المتعلقة بالموارد والآلات بل وعدد السكان إلخ... في علاقة بالحاضر والمستقبل، وتفلح حين تكون قادرة على توفير تربة مناسبة لعيش الأفراد بثمار مناسبة للحاضر والمستقبل. أي الاستهلاك من المخزون المتوفر أو الاحتياطي مع حراسة مستمرة لنصيب الأجيال اللاحقة بمعنى حماية نصيب الأجيال اللاحقة من النضوب والتلف.

2. التنمية المستدامة بين العوامل والأهداف

2.1 العوامل الكامنة وراء ولادة "التنمية المستدامة"

تمخضت "التنمية المستدامة" عن جملة من الأسباب التي مثلت الأرضية السانحة لولادة هذا المنوال التنموي، ومن بين هذه الأسباب: الفقر، والتطور، الاحتياجات الحياتية، ... وكل هذه الأسباب تعود بالأضرار على الطبيعة ("المحيط") بوصفها تتبني على استعمال الموارد الطبيعية. والأسئلة التي يمكن طرحها:

- كيف يؤثر الفقر على "المحيط"؟
- وكيف للتطور أن يعود بالضرر على "المحيط"؟
- وكيف لمستلزمات العيش أن تساهم في الإضرار بالمحيط؟

يعود تواصل انتشار الفقر لدى عديد الفئات الاجتماعية والسكانية في مختلف أرجاء العالم وخاصة دول العالم الثالث، وسواء أكان هذا الفقر داخل المجتمع الواحد أو الدولة الواحدة أو بين دول العالم أي بين دول فقيرة غير مصنعة ودول غنية مصنعة إلى جملة من الأسباب منها التوزيع غير

[1] Ibid., Leçon 1, paragraphe 48.

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير المستشار حاتم علي شقره

العادل للثروات بين بلدان العالم أو بين المجتمعات إضافة إلى النمو الديموغرافي السريع. ويمكن أن نضيف التطور اللامتكافئ بين البلدان، بين الفئة الغنية فيما بينها وبين الفئة الفقيرة التي أعطيت لها تسمية البلدان النامية أو بلدان العالم الثالث أو بلدان الجنوب باعتبار أن الشمال في القارات الخمسة هو الذي احتكر الثروة على حساب الجنوب في غالب الأحيان، ويرى س "سمير أمين" أن نصيب بعض البلدان في الشمال قد يكون له التقسيم نفسه أي شمال غني وجنوب مفقر مثلما هو في ايطاليا.

كل ذلك يعطل تحسين مستوى العيش لدى الأفراد والمجتمعات سواء على مستوى كمي أو كيفي، ذلك ما يؤدي بالفئات الفقيرة إلى استغلال الأراضي الزراعية بطريقة عشوائية ومجحفة واكتساح المساحات الغابية قصد توسيع المساحات الزراعية أو استغلالها للطاقة (الخشب). كما أن هذه الفئات الفقيرة تكتسح الأراضي الزراعية المحاذية للمدن وما ينجر عنها كما أن هذه الفئات الفقيرة تكتسح الأراضي الزراعية المحاذية للمدن وما ينجر عن ذلك من أضرار ب"المحيط" بسبب النفايات والفضلات جراء عدم توفر الخدمات في هذه المناطق الضاحوية وانتشار الأوبئة، غياب الخدمات الصحية... يؤدي كذلك اكتساح الأراضي الزراعية من قبل الطبقات الفقيرة إلى إقامة فضاءات ضخمة للتسوق على حساب الأراضي الزراعية... "يرتفع الفقر في عديد البلدان بسبب التوزيع غير العادل للأراضي والثروات، وأن الارتفاع الديمغرافي المتسارع يعطل إمكانية تحسين مستوى العيش كما وكيفا، ذلك ما يمهد إلى استغلال الأراضي الزراعية لصالح إقامة الأماكن التجارية".[1]

يأتي التدمير إذا كضرورة عن الفقر. ونظرا لدور الفقر في الإضرار بمكونات "المحيط" فقد تم التركيز على الفقر بوصفه سببا من الأسباب الأساسية المؤثرة على "المحيط" في عديد المؤتمرات الأممية والتقارير وليس في تقرير "بورنتلاند" فحسب بل نعثر عليه كذلك في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بمدينة "ريودي جانيرو" "ونسلم بأن الكثيرين، ولا سيما الفقراء، يعتمدون مباشرة على النظم الأيكولوجية في كسب رزقهم وفي رفاههم الاقتصادي والاجتماعي والمادي...".[2] وبناء على ذلك فإن المنظمات العالمية أدركت أن للفقر دورا في الإضرار "بالمحيط"، يعني ذلك أن تخلف وسائل

[1] Ibid., Leçon 1, paragraphe 8.

[2] تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة، ريودي جانيرو، البرازيل 20- 22 حزيران يونيه 2012، البند 30

العمل والإنتاج يحول الفقراء في بحثهم عن القوت إلى كوابيس في علاقة بالبيئة، فتفقر الأرض وتقتلع الغابات فتصبح الأرض جرداء، وتتصحر، فضلا على كونها ستكون مقبرة للنفايات النووية وغيرها، فتكون حياة هؤلاء في خطر إما الجوع وإما المرض وكلاهما يؤدي إلى الموت. وفي الحقيقة لا مجال لحل هذا الإشكال إلا بإعادة توزيع الثروة على أسس عادل، وما يسمى بالتنمية المستدامة ليس إلا تأبيدا للأوضاع القائمة، وإيديولوجيا الأغنياء لحكم الفقراء وإطالة مدة استعبادهم فهي استدامة للاستعباد، فوراء المعاني النبيلة يكمن الاستغلال والاضطهاد وإخفاق الحقائق.

لقد عجزت معظم دول العالم والمجتمع الدولي على التقليل من نسبة الفقر أو على الأقل إيقاف ارتفاعها المتزايد حيث تواصل انتشار الأحياء القزديرية وأحزمة المدن الفقيرة وعودة بعض الأمراض التي تم القضاء عليها سابقا وانتشار الأوبئة مما ينتج عنه ضرورة تلوث الطبيعة ("المحيط"). إذن يعد الفقر من أهم الأسباب التي تدمر "المحيط" وذلك بإفراط الفقراء والجياع في استعمال الأراضي والغابات ذلك ما يؤدي إلى كارثة تلحق "المحيط" والطبيعة" بصفة عامة. ليس الفقر الذي تعيشه أعداد هائلة من الأفراد السبب الوحيد وراء ولادة ما يسمى التمنية المستدامة بل هناك عوامل أخرى من بينها التطور المتسارع.

لقد سجل التطور أو النمو ونقصد الإنتاج في مختلف المجالات ارتفاعا منذ خمسينات القرن العشرين وهذا التطور قد مكن من تحسين مستوى العيش سواء كميا أو كيفيا وذلك باتساع رقعة انتشار المنتوجات بمختلف أنواعها وكذلك التقنيات المعتمدة في تطوير الإنتاج ولكن كان ذلك على حساب الموارد الطبيعية أي استنزاف الموارد الطبيعية وهذه التقنيات باعثة لجملة من الإفرازات التي تضر بالمحيط.

والجدير بالملاحظة أن التوجهات التي اعتمدت على التقنية وركزت على توفير المنتوجات أكثر ما يمكن قصد تحسين مستوى العيش، كانت لها نتائج غير متوقعة على "المحيط". والجدير بالملاحظة أن التوجهات التنموية التي بنت برامجها على توفير أكثر ما يمكن من الحاجيات الحياتية دون مراعاة رأس مال الثروات الطبيعية يعكس غياب تنمية تتنبأ بالتأثيرات التي تنتج عن البرامج التنموية المعتمدة.

إن التطور الصناعي والإنتاجي يصحبه إهدار للموارد الطبيعية وإتلاف لمكونات "الطبيعة"

(المحيط") فرغم تحقيقه للضرورات الحياتية إلا أنه مصحوب بكوارث على "الطبيعة" ("المحيط") وعلى الموارد الطبيعية بصفة عامة "مكننا النمو الاقتصادي من تحسين مستوى العيش كيفا وكما، ولكنه كان متبوعا بنتائج تبعث على القلق أو هي مخيبة للآمال، فمعظم التحسينات لظروف العيش مرتبطة بجزء كبير من المواد الأولية، الطاقة ومواد أخرى... فكانت لهذه التوجهات تأثيرات غير متوقعة على المحيط".[1]

ذلك هو التناقض الذي ينبني عليه التطور التقني، فهو ينبني على ضرورة توفير الحاجيات الإنسانية من جهة والأضرار التي تلحق "المحيط" بسبب استنزاف الموارد الطبيعية من أجل تحقيق الحاجيات الإنسانية، هذا التطور صحبته زيادة في المنتوجات وتعقدها ورغم ارتفاع نسبة المنتوجات فهي لم تعد كافية لتغطية حاجيات الإنسان.

يعد الفقر، وارتفاع النمو الديمغرافي والتطور الاقتصادي من أهم الأسباب الكامنة وراء ولادة ما يسمى بالتنمية المستدامة. وكما كان للتنمية المستدامة أسبابها فهي لها أهداف، حيث تهدف إلى تجاوز جملة من الإشكاليات المتعلقة بتهديد الطبيعة ("المحيط") والموارد الطبيعية بصفة عامة والحياة الإنسانية سواء الأجيال الحاضرة أو اللاحقة. ومن بين هذه الأهداف مراجعة المنوال الاقتصادي والتحكم في النمو الديمغرافي وضرورة تحقيق الحاجيات المعيشية.

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير

2.2. الأهداف الكامنة وراء التنمية المستدامة

أ. مراجعة المنوال الاقتصادي

تهدف التنمية المستدامة إلى مراجعة المنوال الاقتصادي القديم واستبداله بمنوال تنموي جديد يتجه نحو القضاء على الفقر وتقليص عدد الفقراء وعلى أقل تقدير توفير الحاجيات الأساسية أو الضرورية لهذه الفئات كالغذاء والأدوية... وذلك للحد من التأثيرات التي تحدثها هذه الفئات الفقيرة على الطبيعة (المحيط") والموارد الطبيعية بمعنى تخفيف وقع تأثير هذه الفئات على "المحيط"... "على التنمية المستدامة أن تتوجه رأسا إلى مشاكل الفئات الفقيرة والتي تعيش الفقر المدقع، وتوفير الحاجيات الأساسية لها، باعتبار أن الفقر هو الذي يرغم هذه الفئات على التوجه نحو إهدار أكثر ما يمكن من

[1] Rapport Brundtland – Avant- propos, Notre avenir à tous, www. Diplomatie. Gouv. Fr. Leçon 1, p. 30

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
المشارك حمادي علي سعده

المواد الطبيعية والإضرار بالمحيط".[1] وبإنقاص هذه الفئات من الفقر يتراجع إقبال هذه الفئات على إهدار الموارد الطبيعية عشوائيا أي تقنين استهلاك الموارد الطبيعية وتنظيمه والتخفيض من الانتشار العشوائي للبنايات في ضواحي المدن وما يتبعه من تخفيض في النفايات التي تنتج عن نشاطات هذه الفئات الفقيرة... ولم يكن مؤتمر "بورنتلاند"/ "مستقبلنا المشترك" المؤتمر الوحيد فحسب الذي عدّ مقاومة الفقر هدفا من الأهداف التي وجب تحقيقها من أجل مقاومة التدهور البيئي... بل إن مؤتمر الأمم المتحدة الآنف الذكر يسير تقريبا على الخط نفسه بعد ربع قرن من الزمان ونقرأ في الفصل 30 من التقرير ما يلي "ولهذا السبب لابد من خلق فرص العمل الكريم وتوليد الدخل بما يحد من الفوارق في مستويات المعيشة لتلبية احتياجات الناس على نحو أفضل وتعزيز كسب الرزق والممارسات المستدامة وكفالة استخدام الموارد الطبيعية والنظم الأيكولوجية على نحو مستدام".[2]

وما يمكن أن نلاحظه هو ارتباط تدمير البيئة بالفقر حيث أن الفقر هو من أهم الأسباب الكامنة وراء تدمير البيئة وهذا يعني أن حماية البيئة يشترط مكافحة الفقر... وبالتالي كان القضاء على الفقر من الأهداف التي نصت عليها المؤتمرات الأممية والتقارير وعلى رأسها "بورنتلاند" و"ريودي جانيرو". ولكن في الحقيقة فإن الفقر هو نتيجة للنظام العالمي الفاسد، بسبب التقسيم غير العادل للثروات على مستوى عالمي، ولعل السبب الأصلي هو النظام العالمي الظالم والمبني عل اللامساواة وما لتقارير التي تصدر عن المؤتمرات العالمية وما تنص عليه من مساعدات للشعوب الفقيرة إلا محاولة لاستدامة الاضطهاد والقهر، وتأبيد الفقر مقابل مزيد تكديس الثروات في الجانب الآخر الذي يمول هذه المؤتمرات.

ومن بين الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها منظرو التنمية المستدامة هو تغيير نمط التطور الاقتصادي وذلك بأن تبدد المجتمعات أقل ما يكن من الموارد الطبيعة أي المواد الأولية وأن تكون ثمرة الإنتاج أي المنتوج موزعا بالتساوي بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

وأن يطبق هذا التمشي في مختلف اقتصاديات بلدان العالم بلا استثناء لأنه سيحفظ "المحيط" ومجمل الموارد الطبيعية ويحد من الأزمة

[1] Ibid., chapitre 1, p. 36, paragraphe 8.

[2] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريودي جانيرو، البرازيل 20- 22 حزيران يونيه 2012، ص. 9 البند 30

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
ISSN 1737-7161 :الترقيم الدولي
4197/2018 :الإيداع القانوني

الاقتصادية وذلك بالمعادلة أو الموازنة بين الطلب والموارد الأولية المتوفرة مع ضرورة المحافظة على حق الأجيال اللاحقة في الموارد الطبيعية. والمقصد من ذلك الوئام بين الحياة الإنسانية والطبيعية ويواصل التقرير في هذا الموضوع بالقول "ونسلم بأن كوكب الأرض ونظمه الأيكولوجية هي بيتنا (...) تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق ونلاحظ أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة. ونعرب عن اقتناعنا بأنه لتحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة للأجيال الحاضرة والمقلة يلزم تحقيق الوئام مع الطبيعة".[1] وبالتاي فالوئام مع الطبيعة أو المصالحة مع الطبيعة يعد من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها المنظمات العالمية والدليل على ذلك أنه تم التطرق إلى ذلك في عديد المؤتمرات والتقارير الأممية.

تزعم "التنمية المستدامة" اقتسام الثروات بالتساوي بين مجمل أفراد المجتمع وبين المجتمعات وبين الدول، وتؤكد على أنه في حال عدم اقتسام الثروة بالتساوي مهما كان التطور الاقتصادي سريعا ومهما تنامي الإنتاج فإن النتائج ستكون كارثية وتكون أعمق من الأضرار التي يحدثها تطور اقتصادي بطيء ينبني على اقتسام الثروات.

رئيس التحرير
المشاري حنان علي ثغده

ب. التحكم في النمو الديمغرافي.

إن كل زيادة في النمو الديمغرافي يكون له وقعه على المحيط وعلى الموارد الطبيعية بصفة عامة مما جعل منظرو "التنمية المستدامة" يسعون إلى التركيز على التحكم في النمو الديمغرافي وذلك قصد الوصول إلى توزيع متوازن للسكان بين جهات كل بلد وبالتالي التقليل من التلوث الذي تحدثه المجموعات السكانية، كما السعي إلى الحد من الهجرة العشوائية في اتجاه المدن وذلك بتوفير الضرورات الحياتية في المناطق الريفية ... ونجاح التنمية المستدامة ملتصق أشد الالتصاق باستقرار النمو الديمغرافي وانسجامه مع رأس مال الموارد الطبيعية المتوفرة ذلك ما يدل على أن "التنمية المستدامة" مرتبطة أشد الارتباط بالنمو الديمغرافي "لكي تطبق التنمية المستدامة في أرجاء العالم، وجب على الاقتصاديين أن يرسموا طريقة حياة أو نمط حياة يراعي الحدود الأيكولوجية أو محدودية الموارد الطبيعية في هذا العالم، من ناحية استهلاك الطاقة مثلا، فالنمو الديمغرافي والتنمية منسجمين

[1] نفسه، ص. 10، فصل، 39

مع حجم الثروات الطبيعية".[1] وبالتالي يهدف منظرو "التنمية المستدامة" إلى التحكم في النمو الديمغرافي وتوجيهه ليصبح متماشيا مع الثروات الطبيعية المتوفرة أو المتاحة وبالتالي تجاوز انتهاك "المحيط" والطبيعة بصفة عامة...

ليس التحكم في النمو الديمغرافي وما تبعه من حماية "المحيط" والموارد الطبيعية الهدف الوحيد الذي تهدف إلى تحقيقه "التنمية المستدامة" بل ثمة ما يسمى تقييم التكنولوجيا أو التقنيات المستعملة والتي توصل إلى اختراعها الإنسان ويعتمدها في أنشطته الإنتاجية وذلك قصد إعادة تقوية قدرتها على النتاج وتخفيض أضرارها على "المحيط" أكثر ما يمكن، أي تطويرها أو استبدالها بتقنيات تكون أنظف بمعنى لا تخلف أثارا تلحق الضرر ب"المحيط" وذلك بتدعيم العمل البحثي المتعلق بالابتكارات التكنولوجية، وإعادة توجيه التكنولوجيا التي تتحكم في العلاقة بين الإنسان والطبيعة.

ولا يقتصر هذا التوجه في إعادة بناء التكنولوجيا لتنسجم مع الطبيعة على الدول الصناعية فحسب، بل يركز على الدول النامية "وسيتطلب استبقاء جميع هذه المهام إعادة توجيه التكنولوجيا الرابطة الرئيسية بين الإنسان والطبيعة. فأولا يلزم تعزيز طاقة التجديد التكنولوجي في البلدان النامية أكثر ما يمكن، لتتمكن من الاستجابة بمزيد من الفاعلية لتحديات التنمية المتواصلة. وثانيا ينبغي تغيير توجيه التنمية التكنولوجية لزيادة الاهتمام بالعوامل البيئية".[2] وبالتالي يتضح أن الدول النامية تساهم في الإضرار بالطبيعة بناء على تخلفها على المستوى التكنولوجي وذلك من خلال الإفرازات التي تخلفها هذه التكنولوجيا التي تستعمل في استغلال العناصر الطبيعية. ولكن لا ينفي ذلك دور الدول المتقدمة في الإضرار بالطبيعة من خلال إجحافها أو استغلالها المجحف للطبيعة. إلا أن الإشكال يكمن في القدرة على تطبيق هذه النصائح فلا الدول المتقدمة واعية بالخطورة حتى تبحث لها عن حل ولا الدول المتخلفة المنشغلة بتخلفها عن مشاكل البيئة فالأمر يتطلب عدالة على مستوى عالمي لا تتوفر شروطها في الواقع.

ت. ضرورة تحقيق الحاجيات المعيشية.

يعد تحقيق الضرورات الحياتية للإنسان من أهم الأهداف التي سعت الدول إلى تحقيقها بناء على "التنمية المستدامة" والمسألة متعلقة بتوفير

[1] Rapport Brundtland – Avant- propos, Notre avenir à tous, www. Diplomatie. Gouv. Fr. Leçon 1, p. 48.

[2] Ibid., chapitre 1, p65

الضرورات الحياتية وليس كميا فحسب بل وكيفيا "يجب أن يوفر الانتاج الغذائي ليس لإطعام أكثر عدد من الأفواه بل ومقاومة سوء التغذية أي على مستوى كيفي".[1] ولا يقتصر توفير الحاجيات على الأكل فحسب أي المواد الغذائية بل كذلك المواد الطاقية باعتبار أن الطبقات الفقيرة تعول على استهلاك كميات هائلة من الخشب كطاقة ولا سيما الأدوية والماء الصالح للشرب... ولتحقيق جملة الأهداف التي رسمت في مؤتمر "التنمية المستدامة" أو "مؤتمر بورنتلاند" فإنه يتوجب على الدول تدعيم مراكز البحوث العلمية المختصة في المجال الاقتصادي البيئي، فالباحثون في هذا المجال لهم دور في الإشعار بما يمكن أن يلحق "المحيط" ومكوناته. وهذا الدعم يجب أن يشمل المنظمات والجمعيات المدنية نظرا للدور الذي بإمكانها أن تلعبه في الحفاظ على "المحيط" بحكم قدرتها على التأثير على الأفراد بتوعيتهم في كيفية المصالحة بين الأنشطة الاقتصادية و"المحيط" وعدم الإضرار به، كما أن هذه المنظمات لها القدرة على دفع الحكومات لاتخاذ الإجراءات الممكنة لحماية "المحيط" والمحافظة على موارده... ولها الحق في أن تشارك في أخذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والتي يمكن أن يكون لها أضرار على "المحيط" وتقديم المعايير البيئية عند إقامة المشاريع الاستثمارية بمعنى إقامة دراسات لجدوى المشاريع الاستثمارية في علاقة "بالبيئة" بمعنى بإمكان هذه المنظمات أن تقدم سياسات بيئية للحكومات. وعلى الحكومات أن تمكن هذه الجمعيات والباحثين في المجال الاقتصادي البيئي من الإطلاع على المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والوضع البيئي ورصيد المواد الطبيعية المتوفرة.

وبإمكان هذه المنظمات إيجاد معايير إصلاحية للأنشطة الاقتصادية حتى تنسجم مع "المحيط" واحتساب عائدات المشاريع الاستثمارية والتكاليف التي يمكن أن تسببها "للبيئة".

ومجمل القول لقد جاءت "التنمية المستدامة" بناء على أن البرامج التنموية والاقتصادية قد أهملت المشاكل البيئية وهي نماذج تفرط في استغلال الثروات الطبيعية المتاحة وتخربها بمعنى نماذج اقتصادية لا تعطي أهمية "للبيئة" أو "المحيط" ولا تضمن بيئة نظيفة أو سليمة تحترم حق الأجيال الحاضرة واللاحقة. ورغم وجود برامج تنموية فهي تستطيع أن تزيل ظواهر الفقر واللامساواة في توزيع الثروات أي غياب التوزيع العادل للثروات الطبيعية

[1] Ibid., chapitre 1, p. 49

على الطبقات الاجتماعية، أي هماك فئات اجتماعية لم تحصل على الغذاء والطاقة والماء والصحة الخ... حتم تنامي الفروقات بين مدا خيل الأفراد والمجتمعات داخل الدولة الواحدة، وبين الدول الفقيرة والدول الغنية ولادة أو إيجاد برنامج تنموي أو اقتصادي يمكننا من التغلب على الآثار البيئية الناتجة عن هذه المخططات التنموية والاقتصادية. وبما أن الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة هو الحفاظ على الموارد الطبيعية و"المحيط" وتحقيق الرفاه الإنساني في آن، وذلك بالتحكم في نشاطات الإنسان الإنتاجية بناء على ما يسمح به رأس مال الموارد الطبيعية المتوفرة لترسم بذلك التوازن بين ما توفره الطبيعة ومستحقات الإنسان حاضرا فحسب بل ومستقبلا، بمعنى أنها تضع في اهتماماتها الإنسان وتسعى إلى تحقيق ما يستحقه من ضروريات الحياة وتحقيق أماله في حياة آمنة دون إهدار الثروات الطبيعية التي هي من نصيب أجيال لاحقة. فهي لا تعامل الإنسان كوسيلة بل تعامله كغاية ويحاول التخفيف من معاناته وذلك على خلاف البرامج التنموية الاقتصادية التي تضع الإنسان في الهامش أي على أطراف مخططاتها، أو أنها تحتسبه ضمن المنتوجات أو السلع التبادلية بمعنى كقيمة نقدية ا غير.

اتضح المجهود الذي تبذله المنظمات غير الحكومية من أجل حماية (الطبيعة) "المحيط" من التلوث من خلال طرق العمل ابتداء بصياغة قوانين وتوصيات مرورا إلى التوعية بالمسائل المحيطية بناء على التوجه التربوي. وذلك فضلا عن التوعية بالمخاطر والآثار التي تلحق "المحيط" الطبيعي والإجراءات التي يمكن اتخاذها تجاه هذه الآثار قصد صيانته وبهذا التوجه أو الطريقة فقد نجحت هذه المنظمات العالمية والدولية غير الحكومية على الأقل في بلوغ هدف صناعة الوعي ب"المحيط" والآثار التي تلحقه وضرورة صيانته ويتوضح ذلك من خلال المسيرات المناهضة لبعض المشاريع المضرة بالطبيعة ("المحيط") سواء على مستوى عالمي أو على مستوى دولي فضلا على نسج عديد الدول على منوال هذه المؤتمرات بعقد مؤتمرات وطنية وصياغة قوانين وتوصيات خاصة بها تخدم المحافظة "على المحيط" وتوقيع عديد الدول على التوصيات المنبثقة على المؤتمرات العالمية المتعلقة بالطبيعة ("المحيط") إلخ... ولكن هل يكفي ذلك؟

خاتمة:

يدل بروز ما يسمى بـ"التنمية المستدامة" على حالة الوعي التي أصبح عليها الإنسان لما وصلت إليه الطبيعة بسبب برامج اقتصادية لا تراعي الموارد الطبيعية وتكرس الإجحاف في استهلاك هذه المواد دون مراعاة حق الأجيال اللاحقة. وما "التنمية المستدامة" إلا طريقة تدبير للطبيعة ورغبة عديد المنظمات والدول تكريس منوال اقتصادي مخالف لما هو سابق والوقوف أمام التدهور الذي تتعرض له الطبيعة بسبب أنماط اقتصادية تجعل من الإنسان عدو للطبيعة ولنفسه.

ومن الضروري أن تتحول حالة الوعي هذه إلى برامج تربوية على الأقل نأمل من وراءها ولادة جيل من الواعين بهذه القضايا وبخطورتها، وقد يكون من بينهم سياسيون يرسخون هذه المبادئ، وهذا الوعي في مخططات كبرى في بلدانهم. فالأمل لا يكون من هذه الجهة، وإلا فإن النظام الرأسمالي يستفرغ هذه الوصايا من محتواها ويحولها إلى أماني جميلة ليس إلا، كما يفعل دائما.

رئيس التحرير
المنصاري حنان علي نعده

المراجع:

- ابن منظور، لسان العرب، بيروت، لبنان، دار الجبل ودار لسان العرب، 1988.
- البستاني، المعلم بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1993.
- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريودي جانيرو، البرازيل 20-22 حزيران يونيه 2012.
- Beauchamp, André, Introduction à l'éthique de l'environnement, Editions Paulènes et Médias Paul, Montréal, Paris, France, 1993
- Rapport Brundtland – Avant- propos, Notre avenir à tous, www. Diplomatie. Gouv. France
- Rey, Alain, Dictionnaire historique de la langue française, Dictionnaire de Robert, 1992

مظاهر النهضة العلمية الحديثة في المجتمع الليبي أواخر القرن التاسع عشر الميلادي

د.عبد السلام محمد مخلوف (جامعة السلطان زين العابدين- ماليزيا)

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 الترقيم الدولي 4197/2018 الإيداع القانوني للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية

رئيس التحرير المشارو حامد

الملخَّص:

بعد فترة طويلة من العقم والركود الثقافي والفكري شهدت البلاد أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، نهضة علمية حديثة من خلال ثنائية التطور والتغير الفكري والأدبي في جملة العوامل التاريخية والاجتماعية، التي أوجدت نهضة أدبية وفكرية في ليبيا؛ إذ انتشر التعليم الديني على نطاق واسع حتى عمّ جميع المناطق، وذلك عن طريق الكتاتيب والمساجد والزوايا المقامة على أغلب التراب الليبي، وظهرت كذلك المدارس ورياض الأطفال على النظام الحديث، وأخذ خريجو الزوايا الدينية وطلاب العلم في الرحلة شرقاً وغرباً فعادوا إلى البلاد بعد أن حصلوا على أعلى الشهادات العلمية ليتولوا قيادة البلاد علمياً وثقافياً؛ كما ظهرت المطابع كمطبعة الفنون والصنائع سنة 1895م. وأخذت الصحف في الظهور والانتشار كجريدة الترقي وطرابلس غرب ولا تخلو هذه الجرائد من طرفة أو قصة أو آبيات من الشعر، كما كان للمكتبات العامة والخاصة دور كبير في حفظ الكتاب وتوفيره ونشره ووضعه بين أيدي القراءً. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة دوراً كبيراً في تنشيط النهضة العلمية ونشر الوعي الثقافي والفكري. من الناحية المنهجية على نقطتين هامتين هما: حتمية التطور التاريخي والأهداف المنجزة/ الشعر الليبي الحديث بداية التحول النموذجي. وبذلك أخذت الحركة العلمية تتلمس طريقها نحو الرقي والتقدم. ومما لا شك فيه أن مادة هذا الموضوع وفيرة ودسمة؛ ولكنّي سأتناولها بشيء من الإيجاز بهدف تقريب الصورة إلى القاري، وكانت النهضة العلمية الحديثة في ليبيا مواكبة لهذه التقلبات. **الكلمات المفتاحية:** النهضة العلمية، التطورات التاريخية، الأدب الليبي الحديث.

Abstract:

After a long period of sterility and cultural and intellectual stagnation, the country witnessed at the end of the nineteenth century and the beginning of the twentieth century a modern scientific renaissance through the duality of development and intellectual and literary change among the historical and social factors, which created a literary and intellectual renaissance in Libya; Religious education spread on a large scale to all regions, through the schools, mosques, and corners built on most of the Libyan soil, and schools and kindergartens also appeared on the modern system, and graduates of religious corners and students of science took the journey east and west, so they returned to the country after they obtained a certificate. The highest academic degrees to lead the country scientifically and culturally;

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير الدكتور حنان علي نقده

1. مقدمة:

إن البحث في الجانب الثقافي؛ ضمن سياقه التاريخي والسياسي والإجتماعي، له مكانة هامة في عصر النهضة. ولهذا تطرقنا في مداخلتنا هذه إلى أحد ركائز التعليم والثقافة. حيث وصفتّ ليبيا خلال هذه الفترة الطويلة بأنها تتسمَّ عامةً بالعقم الفكري، والخمول الأدبي[1]، فالناظر إلى الحركة الفكرية والثقافية والأدبية في ليبيا سيلاحظ: ركوداً ثقافياً شأنها في ذلك شأن الأقطار العربية؛ في آواخرا القرن التاسع عشر من حُكم الأتراك، وغلب على هذه الفترة من خلال الجانب الفكري، والأدبي التقليد والمحاكاة والنسج على طريقة القدماء، وغلب على قصائد شعراء هذه الحقبة التخميس، والتشطير، والتضمين، والمبالغة في استخدام المحسنات البديعية في الشعر بعيداً عن المقومات الفنية. أما عن نظام التعليم في ليبيا خلال هذه الفترة، والذي كان مظهراً من مظاهر الحركة الفكرية فقد تميز في ظل الحكم التركي؛ بظهور التعليم المنظم إضافة إلى وجود التعليم التقليدي.

لذلك ستُعنى هذه الدراسة (عوامل النهضة الأدبية) بالمحاور الأتية:

1.1 النظام التعليمي الديني في المجتمع الليبي.

يُعنى هنا بالتعليم الديني ذلك النوع من التعليم القديم الذي يكون في الكتاتيب والمساجد

The printing presses, such as the Arts and Crafts press, appeared in 1895 AD. Newspapers began to appear and spread like Al-Tariq newspaper and Tripoli West, and these newspapers are not devoid of anecdotal, story or verses of poetry, and public and private libraries had a great role in preserving the book, providing it, publishing it, and placing it in the hands of readers. Together, these factors played a major role in revitalizing the scientific renaissance and spreading cultural and intellectual awareness. From a methodological point of view, there are two important points: the inevitability of historical development and the goals achieved. Modern Libyan poetry is the beginning of a paradigm shift. Thus, the scientific movement began groping its way towards advancement and progress. Undoubtedly, the material on this subject is abundant and rich. But I will address it briefly in order to bring the picture closer to the reader, and the modern scientific renaissance in Libya kept pace with these fluctuations.
Keywords: scientific renaissance, historical developments, modern Libyan literature.

[1] - التليسي، خليفة، **رفيق شاعر الوطن**، ص 35.

والزوايا، ويمكن أن نطلق عليه عامة التعليم الديني. متضمناً ما يلي:

مجلة IAFA
ISSN 1737-7161 :الترقيم الدولي
4197/2018 :الإيداع القانوني
للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية

1.1.1 الكتاتيب:

الكتاتيب جمع كتّاب، والكتاتيب غالباً ما تكون حجرة أو أكثر ملحقة بالمسجد، أو منفصلة عنه، وتوجد في المدن، والبوادي، والأرياف، ولكنّها كانت بشكل أكثر في المدن وضواحيها.

رئيس التحرير
الدكتور حنان علي سعد

أما عن نظام الدراسة بالكتّاب فيقبل بالكتّاب الطلاب صغاراً كباراً أي من غير تحديد سن معينة للقبول، ثم يبدأ الطالب تعليمه بتلقينه حروف اللغة العربية فيحفظها بحركاتها، ورسمها وطريقة كتابتها، وهو ما يعرف عندهم باسم "الرشيمة"، وعادة ما تكون الكتابة على لوح صغير، حيث يخصص لكل طالب لوح خاص به، وهذا اللوح ينظّف بالماء أولاً ثم يطلى بنوع خاص من الطين يسمى "الطينة"، وبعد ذلك يبدأ الشيخ بتلقين طلابه قصار السور، وهكذا يستمر الشيوخ والفقهاء في تلقين طلابهم حتى يحفظوا كتاب الله أو أجزاء منه وقد انتشرت الكتاتيب في سائر أنحاء ليبيا أثناء فترة الحكم العثماني لدورها الكبير في تحفيظ القرآن الكريم وأصول الشريعة وتعليم النشء مبادئ القراءة والكتابة، ومبادئ النحو وعلم العروض، وقد ساعد على انتشارها قلة المدارس الحديثة، وقلّة المصروفات المتعلّقة بالمبنى.

1.1.2 المساجد:

إضافة إلى إقامة الصلاة تقوم المساجد بتكملة دورها الديني وذلك بتعليم العباد أصول الدين، وتحفيظ القرآن الكريم، وبتعليم النشء خاصة، والكبار عامة مبادئ القراءة والكتابة، ومبادئ النحو والإملاء وعلم العروض عن طريق فقهاء وأئمة ومعلمين داخل المساجد، حيث يجلس الطلاب في شكل حلقات كبيرة يتعلمون تلك العلوم بطريقة تقليدية، وقد تخرج في هذه الحلقات كثير من علماء البلاد فيما بعد، وقد حرص الليبيون – إلى وقتنا هذا– بإرسال أبنائهم إلى المساجد للتعلّم لِما لها من دور كبير، وإيجابي في تربية النشء، حيث ينظر إليه كثير من الناس على أنّها الأساس المتين في تنشئة الطفل بالرغم من تطور التقنيات العلمية حاليا.

1.1.3 الزوايا:

الزوايا هي نوع من أنواع التعليم الديني الذي عرفه المسلمون منذ أمد بعيد، والزوايا جمع زاوية، وهي عبارة عن حجرة أو حجرات كانت ملحقة بالمسجد، أو في مكان ما يتلقّى فيها الناس على مختلف أعمارهم المعارف والعلوم والآداب، وغالباً ما كانت العلوم التي يتلقّاها الدارسون فيها علوماً دينية، ولذلك لا تختلف الزوايا كثيراً عن الكتاتيب، ولعل من أقدم الزوايا تلك الزاوية التي أسسها الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عبد القادر بن عبد الرحيم المعروف بنبيل جد العوسج حين قدم مدينة الزاوية الغربية في حدود القرن الخامس الهجري واستقر بمنطقة الصابرية وبنى بها مسجداً جعله منارة لتعليم[1] أبناء المسلمين القرآن الكريم، ومبادئ الدين الإسلامي وفي القرن السابع الهجري ذكر الشيخ أحمد القطعاني في كتابه الإسلام والمسلمون في ليبيا: أن زاوية البازه

[1] - الزاوي، الطاهر أحمد، **أعلام ليبيا**، ط3، ص 4.

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير

بمدينة زليتن[1] أسسها الشيخ أحمد النجار قنونو سنة 620هـ. وقد ذكر التجاني في رحلته سنة 706هـ[2]. أنّه مر بزاوية أولاد سهيل وهي الزاوية المعروفة بزاوية (بوعيسى) نسبة إلى مؤسسها أبو عيسى سهيل المتوفى 673هـ. كذلك ذكر التيجاني: زاوية أولاد سنان الكائنة[3] بمدينة الزاوية الغربية، ثم أخذت الزوايا في الانتشار بشكل سريع وواسع في جميع أنحاء البلاد، وظهرت أواخر العهد التركي معاهد دينية ومدارس إسلامية في طرابلس والجغبوب ومصراتة وزليتن تغذّي الدارسين بالقيم الأخلاقية، فكان لها دور لا يمكن إنكاره في حفظ اللغة العربية وآدابها، وفي ظهور الأدباء والكتّاب الذين كان لهم دورهم[4] في الحفاظ على اللغة العربية وآدابها[5].

وكانت الدراسة بهذه الزوايا لا تخضع لسن معينة أو وقت معين، وهو لون من الدراسة عرفته مدارس الشرق العربي، وحيث تنشأ الدراسة العلمية يتكون بجانبها الأدب بفروعه من نثر وشعر، فالنحو شواهد وفيه نظم، وبه رواية شطرة أو نادرة[6].

وقد تركت الزوايا الدينية أثراً ملموساً في البلاد، فانتشرت الدراسة بالمعاهد العلمية مثل: المعهد الأسمري بزليتن، وزاوية أحمد الزروق بمصراتة، وزاوية الدوكالي بمسلاته، وجامع أحمد باشا ومدرسة عثمان باشا بطرابلس، وزاوية أبي ماضي بجبل نفوسة، وتوجه بعض الطلاب إلى الجغبوب للدراسة بزاويتها، وقد أدت هذه الزوايا دوراً مهماً في المحيط العلمي والأدبي وحفظ اللغة العربية، فكان لها أثرها الكبير في البلاد، وغير ذلك من المدارس والمعاهد التي كانت ملحقة بالمساجد فيها ظلال من العلم وأنماط الأدب، وبها مكتبات لا تخلو من كتب قيمة[7].

وتمثّل الكتاتيب والزوايا نظام التعليم الديني في ليبيا، فهي بمثابة مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والمتوسط من التعليم العام الحديث، وكان كثير من ميسوري الحال يشدون الرحال بعد حصولهم على قدر كبير من العلوم والمعارف إضافة إلى حفظهم القرآن الكريم أو أجزاء كبيرة منه إلى الجامع الأزهر بمصر أو جامع الزيتونة بتونس، أو الحصول على منحة للدراسة بتركيا لإتمام دراستهم، وبعد عودتهم يلتحقون بسلك القضاء الشرعي غالباً، أو يعملون في مجال التدريس، وقد ساد هذا النوع من التعليم حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية[8] ولا يزال الليبيون يعنون بالتعليم الديني إلى يومنا هذا.

1.2 التعليم الحديث:

ظهر التعليم الحديث في ليبيا أواخر العصر العثماني حيث أنشأت الحكومة التركية

---

1 - القطعاني، أحمد، **الإسلام والمسلمون في ليبيا، الواثقون للمقاولات**، ط1، ج 4 ص 353.
2 - التيجاني، محمد عبد الله محمد بن أحمد، **رحلة التجاني**، ص 21.
3 - التيجاني، بمحمد عبد الله محمد بن أحمد، **المرجع السابق**، ص 21.
4 - أبو تبر، محمد مفتاح، **الحركة الشعرية في ليبيا في النصف الثاني من القرن العشرين**، ص2.
5 - المصراتي، علي مصطفى، **أحمد الشارف دراسة وديوان**، ط3، يناير ص 24.
6 - المصراتي، علي مصطفى، **أحمد الشارف دراسة وديوان**، ط3، ص 24.
7 - الشريف، الطيب علي، خماج، ومحمد مولود، **ملامح ثقافية**، ط1، ص 3
8 - الشيباني، عمر التومي، **تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا**، ط1، ص 2

عدداً من المدارس الحديثة استجابة إلى الحاجة الماسة إلى اتباع منهج تعليمي جديد يتفق وروح العصر، وتحقيقاً للرغبة في الإلمام ببعض المعارف، والعلوم الحديثة التي لم تكن معاهد التعليم القديمة قادرة عليها ومن هذه المؤسسات المدرسة الحربية التي كانت أبوابها مفتوحة أمام الليبيين والأتراك على حد سواء وإن كان أغلب الطلاب الذين التحقوا بها من الأتراك، كما أنشئت عدد من المدارس الابتدائية الحديثة وبعض رياض الأطفال المختلطة في كل من طرابلس وبنغازي وبعض المدن الليبية الكبيرة، كما أشأت الحكومة التركية معهدين لإعداد المعلمين أحدهما في طرابلس[1] والآخر في بنغازي ومدرستا الفنون والصنائع إحداهما للذكور والأخرى للبنات في طرابلس إضافة إلى عدد من المدارس الرشدية، حيث استطاع بعض الليبيين بفضل هذه المدارس تعلّم اللغة التركية، ومن ثم الاطلاع على الآداب التركية إضافة إلى لغتهم العربية، وأصبح خريجو هذه المدارس يشغلون الوظائف الإدارية في الدولة، وكان بإمكان طلاب هذه المدارس السفر إلى تركيا، واستكمال دراستهم بالآستانة في مدرسة العشائر التركي ة، وقد أس هم خريجو هذه المؤسسات الحفاظ على اللغة العربية وآدابها، كما ساعدت هذه المؤسسات أيضاً على الانبعاث الثقافي الذي عرفته تلك الحقبة من تاريخ ليبيا الثقافي.

جاء في جريدة برقة" إن الثقافة العربية والإسلامية تدهورت تدهوراً محسوساً ولولا وجود بعض العناصر المثقّفة من مدارس تركيا وجامعة الأزهر والزيتونة لكانت ليبيا أفقر من أية ثقافة عربية وإسلامية[2] وبذلك تكون هذه الأروقة العلمية قد أسهمت في تنشيط الحركة الثقافية في الوطن العربي، وحافظت على اللغة العربية، وأحيت آدابها وفنونها.

1.3 الرحلة في طلب العلم.

الدارس للحياة الثقافية والفكرية في ليبيا يلحظ كثرة الرحلات التي قام بها بعض الليبيين من مختلف أنحاء البلاد إلى الجامع الأزهر بمصر مثل: إبراهيم العوسجي ، وأحمد الرجيبي، وصالح المقرحي، والطاهر الزاوي، وعمر الميساوي وغيرهم كثير، واتجه بعضهم إلى جامع الزيتونة بتونس مثل: عبد الحميد القمودي الذي ارتحل إلى تونس، فدرس النحو والمنطق وعلم التوحيد عن أكابر علمائها، كما ارتحل إليها أيضاً الشيخ عمر القريو فأخذ عن علمائها، وتعلّم بعضهم بجامع فاس بالمغرب مثل: الشيخ محمد كامل بن مصطفى الذي نال شهادة من هناك، وكان عبد الحميد القمودي قد ارتحل من تونس إلى فاس بالمغرب الأقصى، حيث أخذ عن علمائها علوماً جمة وغيره كثير، وقد تركز معظم النشاط الثقافي والانجاز الثقافي في جهود هؤلاء العلماء الذين جمعوا بين علوم الدين واللغة وفنون الثقافة والأدب فحملت هذه النخبة المثقّفة والتي نالت حظّاً من

[1] - **جريدة برقة** العدد 758 السنة الرابعة، يوليو 1944م

[2] - الشيباني، عمر التومي، **تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا**، ط1، ص 226.

التعليم على الرقي با لمستوى الثقافي والأدبي في ليبيا[1].

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير المستشار د. حماد علي نغمه

1.4 الطباعة والصحافة:

ظهرت الطباعة بالحروف العربية أوائل القرن السادس عشر بإيطاليا حيث طبع أول كتاب باللغة العربية سنة 1514م[2] وهو كتاب ديني، ثم طُبع سفر الزبور سنة 1516م، وطُبع القرآن الكريم في البندقية لكنَّهم أعدموا طبعته تلك خوفا من تأثيره على معتقداتهم الدينية، واعتمدوا الترجمة الإيطالية الأولَى للقرآن الكريم، وقد كانت مطابع تلك الحقبة خاصة بالإرساليات التبشيرية، وقد انحصر نشاط تلك المطابع في نطاق دائرتها الديني مثل: مطبعة (دير قزحيا)، وهي أول مطبعة بالحروف العربية دخلت الوطن العربي سنة 1810م، وأما بالنسبة لليبيا فلم تعرف الطباعة إلا أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث أدخلت أول مطبعة حجرية في الستينيات من القرن التاسع عشر، تلتها مطبعة الولاية التي كان قد أحضرها محمود نديم باشا، كذلك استورد علي رضا باشا الجزائري مطبعة من أوربا .

وقد استمر العمل بهذه المطابع حتى تأسست مطبعة الفنون والصنائع التي أنشئت مع إنشاء مدرسة الفنون والصنائع سنة 1895م، ثم ظهرت مطبعة التّرقي بعد قيام الثورة في تركيا وصدور قانون جديد عن الخلافة العثمانية ينص على حرية الصحافة، فدفع ذلك مجموعة من الشباب الليبيين المثقفين إلى المسارعة لتأسيس أول شركة إعلامية أهلية بإيعاز من الشيخ محمد البوصيري – صاحب جريدة الترقي– بإعادة إصدار جريدته تلك[3] وفي سنة 1908م. ظهرت المطبعة الدولية وهي أول مطبعة أدخَلت الحروف اللاتينية للولاة، ثم تلتها المطبعة الشرقية لصاحبها اليهودي تشوية سنة 1910م. التي كانت تطبع منشوراتها بالحروف العربية واللاتينية[4].

وقد أسهمت هذه المطابع في ازدهار حركة الكتابة والنشر في ليبيا ، فظهر رت العشرات من الصحف والمجلات من أقدمها جريدة طرابلس الغرب التي بدأت في الصدور سنة 1866م وهي أول صحيفة رسمية ناطقة باسم الدولة، وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية، ثم تلتها مجموعة من الصحف والمجلات، فقد شهدت البلاد إصدار ثلاث عشرة صحيفة، إضافة إلى الصحف الرسمية التركية، وقد غذّت تلك الصحف، والمجلات الأدبية الحركة الثقافية في ليبيا، وعملت على تثقيف أبناء الشعب الليبي وتعليمه، ووصله بتيارات الثقافة والفكر في شتى أنحاء العالم، وكذلك عملت الصحف، والمجلات على نشر فنون الأدب المختلفة، فساعد ذلك على ازدهار الأجناس الأدبية من شعر ومقالة وقصة وحكاية ومسرحية وغير ذلك من فنون النثر الحديثة.

[1] - جرجي زيدان، **تاريخ آداب اللغة العربية**، ج 2 ص 403.

[2] - قريرة زرقون، **الحركة الشعرية في ليبيا في القرن العشرين**، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص 26.

[3] - عبد العزيز الصويعي، **بدايات الصحافة الليبية**، ص 11.

[4] - قريرة زرقون، **الحركة الشعرية في ليبيا في القرن العشرين رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، ص 26.

1.5 المكتبات العامة والخاصة

عملت المطابع على طبع كتب التراث وإحياء ذخائر العرب، وتسهيل اقتناء تلك الكتب، والذخائر لتحافظ الأمة العربية على أصالتها، ولا تفقد شخصيتها الذاتية، وليطَّلع النّاس عامة على هذه الكتب والذخائر وقراءتها بيسر؛ لذلك عمل بعض الناس على جمع الكتب المبعثرة هنا وهناك في مكتبات عامة أنشئت للحفاظ عليها من الضياع والتلف، وأن تكون هذه الكتب والذخائر في خدمة العلم وأهله، وفي متناول أيديهم، وكانت هذه المكتبات موزعة كالآتي:

- **المكتبات عامة:** مكتبة الأوقاف التي تأسست عام 1898م، وتعد هذه المكتبة من أقدم المكتبات العامة في ليبيا وقد طرأ عليها تغيرات، حيث ضم إليها بعض ال مكتبات الخاصة مثل: مكتبة أحمد النائب ومكتبة مصطفى الخوجة الكاتب.

وكان لأغلب الكتاتيب والمساجد والزوايا المنتشرة في ربوع البلاد مكتبات خاصة بها لعل من أبرزها: مكتبة مدرسة عثمان باشا الساقزلي ومكتبة جامع أحمد باشا القرمانلي، ومكتبة زاوية أحمد الزروق، ومكتبة زاوية طبقة، ومكتبة زاوية الجغبوب، ومكتبة زاوية ألاد سيهل وغيرها كثير[1].

- **المكتبات الخاصة:** كان لأعيان البلد ووجهائها المتعلمين مكتبات خاصة بهم مثل: مكتبة أحمد النائب المتوفى سنة 1914م. والتي توارثت عائلته القضاء الشرعي في البلاد كما يتوارث الثقافة واقتناء الكتب ومكتبة إسماعيل كمالي ومكتبة مصطفى الخوجة، وقد قامت هذه المكتبات بدور مهم في حياة الناس وبخاصة أهل العلم حيث وفرت هذه المكتبات الكتب والمخطوطات والوثائق للاطلاع والنسخ والاقتناء لطالبيها من المثقفين والشعراء والأدباء والقراء وبذلك تكون المكتبات قد أسهمت في الرقي الثقافي والفكري في البلاد آنذاك.

1.6 النوادي والجمعيات الأدبية:

ما يلحظه المتتبع لهذه الفترة يجد أن بعض الشعراء والأدباء كونوا هيئات، وروابط، وجمعيات أدبية خاصة بهم ترعى شؤونهم، وتكون مقر لهم يجتمعون فيها ليتواصلوا ثقافياً ويتناقشوا في أمورهم، وشؤون حياتهم، وتقوم هذه الهيئات بنشر أعمالهم وخلاصة أفكارهم، ونتاجهم العلمي والأدبي، ويتبعون كل ما هو جديد، ومعرفة طريق النجاح، وتهيء هذه التجمعات المناخ الملائم لناشئة الأدباء، وتسهل لهم أمر الطباعة والنشر، وتقوم بتوزيع نتاجهم العلمي، والأدبي ولعل أقدم جمعية عربية أُنشئت لهذا الغرض الجمعية السورية التي تأسست ببيروت عام 1827م، ثم تواصل ظهور الجماعات، والهيئات، والجمعيات الأدبية في الوطن العربي ولعلّ من أشهرها جماعة أبولُّو التي تأسست في القاهرة عام 1932م، وفي ليبيا تأسس نادي طرابلس الأدبي سنة 1920م، ثم ظهرت جمعية عمر المختار سنة 1943م ببنغازي.

[1] - عبد محمد الشريف، ومحمد امحمد الطوير، **دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية**، ص 28.

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
ISSN 1737-7161 ترقيم الدولي
4197/2018 الإيداع القانوني

رئيس التحرير
المشارف

1.7 حركة الشعر في هذه الفترة:

إن الدارس للحركة الشعرية في ليبيا أثناء الحكم العثماني لها يلحظ قلة شعراء اللغة العربية الفصيحة، حيث لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة وأشهرهم محمد فالح بن محمد بن عبد الله ابن فالح الظاهري الذي يعد من الأصول الأولى في نشأة الحياة الأدبية في الزوايا الدينية، وأكثر شعره فُقد، شأنه في ذلك شأن شعراء هذه الحقبة[1]، وكذلك الشاعر أحمد الطائفي الذي كان معلّماً بالزاوية البيضاء، وكان يعالج الشعر بطريقة متكلّفة،[2] ثم جاء بعدهما كلّ من الشاعر: عبد الرحيم المغبوب، وأبو سي ف مقرب البرعصي، حيث يعدان من الشخصيات الأدبية الأولى في هذه الفترة،[3] ولمعت بعد ذلك جماعة في سماء الشعر نذكر منهم: عبد الله السنّي وابنه محمد، وأحمد بن إدريس الأشهب، وقد غلب على شعر هؤلاء وغيرهم من شعراء هذه الحقبة الصنعة وتكلف أوجه البلاغة لاسيما الإكثار من المحسنات البديعية التي حفل بها الشعر آنذاك.

أما الشعراء الذين جاءوا بعد ذلك فمن أشهرهم مصطفى بن زكري الذي طُبع له ديوان شعر عام 1892م، وصدور هذا الديوان كانت البداية الحقيقية للمدرسة الشعرية الحديثة في هذا البلد غير أنّه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحديد بداية ظاهرة شع رية معينة بسنة محددة، وأن طبع هذا الديوان لا يعني بالضرورة أن يكون البداية الحقيقية لشعر الحداثة في ليبيا، وإنما هو بداية طبع ونشر الشعر حيث حررت شهادة ميلاد تؤكد بأنه أول ديوان شعر ليبي مطبوع[4] ويكون ابن زكري قد سجل بطبعه ديوانه هذا بداية السلسلة المنشورة حتى اليوم، وقد احتفل مؤخّراً بالذكرى المئوية لصدوره تحت عنوان مئة عام من الشعر، والمتتبع لهذا الديوان يلحظ أن ابن زكري كان يجاري ذوق أهل عصره في عنايته بالمحسنات البديعية، بإظهار مقدرته البلاغية، واستخدام مصطلحات العلوم.

خلاصة القول:

فقد ظلّ الشعر في ليبيا خلال هذه الحقبة الزمنية متأثّراً بالشعر العربي في فترة الحكم العثماني للبلاد، فقد كان عبارة عن قوالب جاهزة من منظوم الكلام، وزخارف لفظية ترجع في مجملها إلى محسنات الصنعة البديعية، وغيرها من وسائل التلاعب بالألفاظ كالأحاجي والألغاز ونحو ذلك من الأمور التي استحدثها المماليك والأتراك الذين لم يتذوقوا بعد حلاوته، وحلاوة اللغة العربية، فلم يكونوا ذواقين للشعر، ولا يدركون خفاياه، وأسراره كما يدركها الشاعر العربي الأصيل، وأما الشعر فكان لا " يقصد به غير الوزن، والاستكثار من محسنات الصنعة، فملأوه بالتورية والكناية والجناس والترصيع، وجعلوا قصائدهم كلها كأنّها شواهد نظموها ليشيدوا بها كتب البيان، والبديع، وظهر في شعرهم التطريز

[1] - ابن منظور، **لسان العرب**، ج7 ص3
[2] - عمورة، على الميلادي، **القلاع والحصون والقصور والمحارس على التراب الليبي**، ص210.
[3] - الشيباني، عمر التومي، **تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا**، ص 2.
[4] - الحاجري، محمد طه، **دراسات وصور من تاريخ الحياة الدبية في المغرب العربي**، ط1، ص 3.

والتعمية والتشطير والتخميس، وراح الشعراء يتبارون في اللغة بالألفاظ، وجمعها كما يتبارى الأطفال في جمع الحصى الملونة وتنضيدها[1]، وبذلك صار الشعر عبارة عن ألفاظ متجاورة متوالية لا جامع بينها سوى الأوزان الخليلية، وحرف الروي المتكرر، وأصبح الشعر عبارة عن قوالب جاهزة لا رابط بينها كالرقع المتناثرة في ثوب بالٍ، فلا يوجد في القصيدة وحدة نفسية، أو موضوعية تجمع شتات القصيدة، وكلمات لا تحس أنها تقدم فهماً عاماً لسياق النص الشعري، وفقدت الألفاظ دلالتها ومعانيها، وظلّ الشعر على هذه الحال إلى أن جاء بعض الشعراء يجددون في نظم القصيدة العربية الحديثة.

- **خلصت الدراسة إلى نتائج:**

بعد فترة طويلة من العقم والركود الثقافي والفكري شهدت البلاد أواخر العصر التاسع عشر بعض التطور الثقافي والفكري.

1- انتشر التعليم الديني على نطاق واسع حتى عم جميع المناطق وذلك عن طريق الكتاتيب والمساجد والزوايا المقامة على أغلب التراب الليبي.

2- وظهرت كذلك المدارس ورياض الأطفال على النظام الحديث، وأخذ خريجو الزوايا الدينية وطلاب العلم في الرحلة شرقاً وغرباً فعادوا إلى البلاد بعد أن حصلوا على أعلى الشهادات العلمية ليتولوا قيادة البلاد علمياً وثقافياً.

3- ظهرت المطابع بإنشاء مطبعة الفنون والصنائع سنة 1895م. وأخذت الصحف في الظهور والانتشار مثل: جريدة الترقي وطرابلس غرب ولا تخلو هذه الجرائد من طرفة أو قصة أو أبيات من الشعر كما كان للمكتبات العامة والخاصة دور كبير في حفظ الكتاب وتوفيره ونشره ووضعه بين أيدي القراء.

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة دوراً كبيراً في تنشيط الحركة الثقافية ونشر الوعي الثقافي والفكري وبذلك أخذت الحركة الثقافية تتلمس طريقها نحو الرقي والتقدم.

- **المصادر والمراجع:**

- ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، القا هرة، الطبعة الثالثة 1984م، ج7 ص3.
- أبوتبر، محمد مفتاح، **الحركة الشعرية في ليبيا في النصف الثاني من القرن العشرين**، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية دار العلوم، جامعة القاهرة 2002م، ص2.
- أحمد القطعاني، **الإسلام والمسلمون في ليبيا**، الواثقون للمقاولات، طرابلس ليبيا، الطبعة الأولى2011م، ج 4 ص 353 .
- الحجاري، محمد طه، **دراسات وصور من تاريخ الحياة الأدبية في المغرب العربي**، الطبعة الأولى 1983م، دار النهضة العربية، بيروت، ص 34.
- التليسي، خليفة، **رفيق شاعر الوطن، الدار العربية للكتاب**، ليبيا – تونس 1988م، ص 35.
- التيجاني، أبو محمد عبد الله محمد بن أحمد، **رحلة التجاني**، دار الفرجاني للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس ليبيا، ص 2.

[1] - الصيد أبو ذيب، **الشعر الليبي في القرن العشرين مجلة كلية الدعوة الإسلامية**، العدد 298.ص12.

- جرجي زيدان، **تاريخ آداب اللغة العربية**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1983م، ج 2 ص 4.
- الحاجري، محمد طه، **دراسات وصور من تاريخ الحياة الدبية في المغرب العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1983م، ص 3.
- الزاوي، الطاهر أحمد، **أعلام ليبيا**، دار المدار الإسلامي، الطبعة الثالثة مارس 2004م، ص 409.
- الشيباني، عمر التومي، **تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا**، جامعة طرابلس، طرابلس ليبيا، الطبعة الأولى 2000م، ص 227.
- الشيباني، عمر التومي، **تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا**، جامعة طرابلس، طرابلس ليبيا، الطبعة الأولى 2000م، ص 226.
- الصيد أبو ذيب، **الشعر الليبي في القرن العشرين مجلة كلية الدعوة الإسلامية**،1995م، العدد 298.ص12.
- الطيب علي الشريف، ومحمد مولود خماج، **ملامح ثقافية**، دار شموع العلم الزاوية ليبيا، الطبعة الأولى 2006م، ص 34.
- عبد محمد الشريف، ومحمد امحمد الطوير، **دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ليبيا، ص 2.
- عمورة، على الميلادي، **القلاع والحصون والقصور والمحارس على التراب الليبي**، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ليبيا 2005، ص210.
- قريرة زرقون، **الحركة الشعرية في ليبيا في القرن العشرين**، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان المغرب سنة 26.ص، 2000.
- المصراتي، علي مصطفى، **أحمد الشارف دراسة وديوان**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ليبيا، الطبعة الثالثة يناير 2000م، ص 2.

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير

أساس مسؤولية الإدارة عن الضرر البيئي

قاصدي فايزة* (جامعة ابن خلدون – تيارت كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.)

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير المشارك جمال علي شعره

الملخص:

تعتبر قواعد المسؤولية الادارية عن الضرر البيئي من المواضيع المعقدة، خاصة اذا تعلق الأمر بالأساس الذي يعتمد عليه في تقريرها بعيدا عن امتيازات السلطة التي يتميز بها المرفق الاداري، فكانت تقوم مسؤولية الادارة بمجرد اثبات خطئها بصوره الثلاثة، لكن التطور الذي شهدته القضايا البيئة أصبحت المسؤولية على أساس الخطأ لا تكفي على اعتبار أن الضرر–النتيجة– لا تتحقق مباشرة وقد يستمر ظهورها إلى أجيال اخرى، فظهر ما يسمى المسؤولية بدون خطأ التي تتوائم وتقرير مسؤولية الادارة عن التصرفات التي تشكل ضررا بالنظام البيئي.

كلمات مفتاحية: الادارة؛ مسؤولية إدارية؛ الخطأ؛ المخاطر؛ الضرر البيئي.

Abstract:

The Rules of administrative liability for environmental damage are considered as a complex issue, especially when it comes to the basis on which they decide, apart from the privileges of authority characteristic of an administrative facility. The administrative responsibility is merely to prove its fault in all three ways, but with the development of environmental issues, liability for error is not enough. This is because the damage - the result - does not occur directly, and can continue to occur to other generations. Consequently, a so-called "faultless liability" is demonstrated that harmonizes and establishes administrative responsibility for actions that constitute damage to the ecosystem.

Key words: Administration, administrative responsibility, Fault, Damages, Ecosystem's damage.

*قاصدي فايزة: faiza.kasdi@univ-tiaret.dz

المقدمة:

تفرض المعالجة القانونية لحماية البيئة منهجية محكمة في توظيف مختلف الآليات القانونية المتاحة لحماية البيئة من أجل التدخل بطريقة متكاملة وفعالة على مستوى مختلف المراحل التي تشكل مصدرا لإحداث التغيير والادخال على الوسط الطبيعي فيغير من طبيعته الفيزيائية والبيولوجية، وبغض النظر عن النتائج المترتبة، فالإدارة تسعى دائما لاستباق تحقق النتيجة وذلك بفرضها مجموعة من الاليات السابقة والمواكبة لحدوث الضرر، لأجل فرض تحكمها ورقابتها، واذا ما حدث الضرر فإنها تقوم بفرض اساليبها في ارجاع الحال الى ما كانت عليه.

وتنعقد مسؤولية الإدارة عن الضرر الذي يصيب البيئة بشكل عام إذا تحقق وقوعه، أو وجود مظاهر لوقوعه في المستقبل، وذلك لاعتبارها المرفق المسؤول المنوط به حماية النظام العام البيئي بكافة عناصره، سواء كانت هي المتسبب الرئيس في احداث الضرر، او بفعل جهات أخرى وهي من اخلت واجب المتابعة والمراقبة بحسب اختصاصها المنوه اليه في القانون.

ولقد ذهب القانون والقضاء الى تحديد مسؤولية الإدارة عن الاضرار البيئة الناجمة عن النشاطات المهددة للبيئة في اتباعها المعايير التقليدية التي كانت تنسب الفعل للإدارة سواء على أساس الخطأ الواجب الاثبات، او على أساس نظرية المخاطر أو المسؤولية بدون خطا كردة فعل إيجابية من طرف التشريع لملائمة العناصر الجديد التي فرضتها مواضيع حماية البيئة والتي تتمثل في خصوصية الضرر وصعوبة اثبات العلاقة السببية بين الضرر والشخص الذي احدثه.

تظهر مسؤولية الإدارة عن الأضرار البيئية في حال ما تحققت شروط قيامها، فتكون مسؤولية عنما لحق النظام العام البيئي من ضرر وتلزم بالتعويض سواء كان عيني أو نقدي، باعتبارها الجهة المسؤولة عن حفظ النظام العام بكافة عناصره، ولقد عرفت المسؤولية عن اضرار التلوث البيئي تطور من حيث اعتماد المعيار القانوني التي تقوم عليه، متأثرة بالقواعد العامة للمسؤولية، فكانت تقوم –المسؤولية عن اضرار التلوث البيئي–على أساس الخطأ ثم تطورت لتشمل المسؤولية بدون خطأ.

مشكلة الدراسة: انطلاقا من كلّ هذه المعطيات المتقدّمة، فإنّ الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة تتمثّل فيما يأتي: ولما **كان للإدارة كسلطة تنفيذية دور في حفظ النظام العام البيئي واعتبر الدور الأهم لحماية البيئة بالوقوف على أوجه الحفاظ عليها فعلى أي أساس تكون مسؤولية الإدارة أمام الأضرار البيئية ومتى تقوم؟**

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

–توضيح مسؤولية الإدارة عن الأضرار البيئية.

–تحديد الأساس الذي تقوم عليه مسؤولية الإدارة في الحالات العادية، وفي الحالات الاستثنائية.

– تبيان النتائج التي تترتب على هذه المسؤولية وإلزام الإدارة بالتعويض عن الضرر البيئي.

أهمّية الدراسة: تكمن أهمية موضوع البحث في:

إن المسؤولية الإدارية بصفة عامة تخضع إلى الأركان الثلاثة وهي الخطأ والضرر والعلاقة السببية حسب ما هو متعارف عليه في القواعد العامة، أما في المجال البيئي فإن للضرر نطاق و خصوصيات تجعله في حاجة إلى دراسات قانونية معمقة ومستقلة والتي من شأنها توجيه القاضي إلى معرفة مدى استحقاق الضحية للتعويض عن الضرر من عدمه، حيث تقوم المسؤولية إذا ثبت العلاقة السببية بين الخطأ والضرر وفقا للقواعد العامة للخطأ المرفقي، وأما في الحالات الاستثنائية فان القاعدة تتغير وتصبح نظرية المخاطر هي أساس قيام مسؤولية الإدارة.

منهجية الدراسة: تقوم هذه الدراسة على أساس المنهج التحليلي لأنه يتماشى وطبيعة الدراسة، والذي يظهر من خلال تحليل النصوص القانونية بمختلف تدرّجها والمنظِّمة للآليات المتَّخذة من قبل المشرّع في مجال حماية البيئة، وتبيان أصل مسؤولية الإدارة عن الضرر البيئي والاستثناءات الواردة عليه من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية.

خطّة الدراسة: وللإجابة على الإشكالية الرئيسة للموضوع، قمنا بتقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين، ندرس في (المبحث الأول) مسئولية الإدارة عن الضرر على أساس الخطأ وقسمناه بدوره إلى مطلبين اثنين، الأول تناولنا فيه صور الخطأ المرفقي، أما الثاني فاعتمدنا التطبيقات القضائية لمسؤولية الإدارة عن الضرر البيئي على أساس الخطأ وفي (المبحث الثاني) مسؤولية الإدارة عن الضرر البيئي بدون خطأ، قسمناه بدوره إلى مطلبين اثنين، الأول خصصناه لماهية المسؤولية بدون خطأ والثاني لتبيان مظاهرها.

المبحث الأول: مسؤولية الادارة القائمة على أساس الخطأ

تسأل الإدارة عن أخطائها المرفقية[1] ذات العلاقة المباشرة بالضرر البيئي والمتمثلة في عدم تأديتها للخدمات التي تضطلع عليها على الوجه

[1] يعرف الخطأ المرفقي بأنه الخطأ الذي ينسب إلى المرفق العام ذاته وليس للموظف، وتتحمل الإدارة عبئ التعويض عنه، انظر ميمونة سعاد، الخطأ كأساس للمسؤولية الإدارية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، تسمسيلت، عدد 04 ديسمبر 2017، ص 145.

القانوني الصحيح، لأن المرفق قد يمتنع عن اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لحماية العناصر البيئية ومنع حدوث التلوث، كما أنه قد يقوم باتخاذ هذه التدابير والاجراءات لحماية البيئة ولكن على النحو السيئ أو بصورة بطيئة هذا ما سنتطرق له في (المطلب الأول)، وسوف نتحدث عن التطبيقات المتعلقة بمسؤولية الإدارة على أساس الخطأ في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: صور الخطأ المرفقي.

جرى الفقه على تقسيم معايير قيام المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ إلى ثلاث صور يتمثل فيها الخطأ المرفقي باعتبار أن الإدارة الشخص الاعتباري الأول الذي يعنى بحماية البيئة من أي ضرر، فتتحقق المسؤولية في حالة عدم أداء المرفق لعمله (الفرع الأول)، وفي حالة سوء إدارة المرفق لعمله وتباطئه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: عدم أداء المرفق لعمله.

تظهر مسؤولية المرفق على أساس الخطأ وفقا لهذه الصورة في الموقف السلبي الصادر عن الادارة اتجاه حماية العناصر البيئية، وهذه الصورة قد تكون نادرة نتيجة ازدياد الوعي البيئي لدى الأشخاص الإدارية، ورغم ذلك قد تمتنع الإدارة عن اتخاذ ما تراه مناسبا لحماية البيئة، فمن المعلوم أن السلطات الإدارية يقع عليها عبء مراقبة و تنفيذ القوانين البيئية، خاصة فيما يتعلق برصد الملوثات ومراقبة النفايات الصلبة والسائلة من مخلفات المصانع، كما أن الإدارة الجهة المسؤولة عن التدهور البيئي في حالة عدم تنفيذها أو في حالة تهاونها في تنفيذ القوانين، وهي أيضا المسؤولة عن توفير الكفاءات الفنية المساعدة لاكتشاف الأسباب الرئيسية المؤدية إلى وقوع الضرر البيئي الذي يكون نتيجة حتمية للتلوث البيئي، وفي بعض الأحيان قد يكون المرفق هو المسؤول الأول عن حدوث الضرر، كالمنشآت المصنفة، وقد ينصرف دور المرفق أيضا إلى تنظيم الدورات التدريبية ونشر الوعي البيئي، وتوفير المعلومات[1] وأجهزة الصيانة وحماية البيئة.

كما أن اللجان التقنية والفنية على مستوى الإدارات تكون مسؤولة على المراقبة القبلية والمواكبة والبعدية لجميع المنشآت التي من المحتمل أن تسبب أضرار بيئية، يحددها التشريع، وكل مخالفة تكون صادرة عن المنشآت تطبق العقوبات المقررة لها، كما أن الإدارة مسؤولة أيضا عن تطبيق المعايير والمواصفات القياسية والمستويات الممنوعة تجاوزها، كما يؤول لها

[1] المواد من 06 الى 09 من قانون 10/03، المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد43، لسنة 2003.

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
ISSN 1737-7161 الترقيم الدولي
4197/2018 الإيداع القانوني

الاختصاص في إصدار تراخيص للمصانع والمحلات وفقا لأحكام القانون، فإذا امتنعت الإدارة عن القيام بالإجراءات والتدابير السابقة، فتكون أخلت بواجبها اتجاه النظام العام البيئي[1].

إن امتناع الجهات الإدارية المختصة بحماية البيئة عن إصدار القرارات الإدارية المتعلقة بحماية البيئة على الرغم من وجود الأسباب القانونية والواقعية لإصدار مثل هذه القرارات، وإلحاق الضرر بالبيئة نتيجة لذلك هو أمر يثير مسئولية هذه الجهات الإدارية.

فإذا امتنعت سلطات الضبط المعنية بحماية البينة عن اتخاذ القرارات الفردية أو إصدار التعليمات واللوائح تنفيذا لقواعد القانون البيني وترتب على ذلك وقوع الضرر بالبيئة والأفراد، فإن ذلك يعني أن الإدارة قد قصّرت واقترفت خطأ، يتمثل في عدم اتخاذها الوسائل المطلوبة لمنع وقوع هذه الأضرار، والفقه أوجب مسؤوليتها اتجاه موقفها السلبي[2].

ومن ذلك امتناع الإدارة عن إصدار القرارات الإدارية اللازمة لمواجهة الفيضانات، مما يترتب عليه إلحاق الضرر بالمنازل، وكذلك امتناع السلطات الإدارية المختصة بحماية الصحة العامة عن اتخاذ القرارات الإدارية بمصادرة البضائع الفاسدة وإتلافها، وفي الامتناع عن اتخاذ القرارات التي تقضي بمنع استعمال بعض المبيدات الحشرية المجرّم استعمالها لتأثيرها على الصحة والبيئة، ونشير إلى أن عدم ممارسة صلاحياتها يشكل في حد ذاته خطأ يوجب المسؤولية[3].

وبخصوص عدم القيام بالأعمال المادية اللازمة لحماية البيئة إذا امتنعت الإدارة عن القيام بعمل لازم لحماية البينة وكان من المتعيّن عليها القيام به، ونتج عن ذلك ضرر فإن ذلك يشكّل صورة من صور الأخطاء المرفقية للإدارة، ومن ذلك امتناع الإدارة عن القيام ببعض الأشغال العامة، تمنع تسرّب المخلفات الصناعية الى النهر، فتضررت الكائنات البحرية، أو أن تطلق الإدارة المخلفات الصناعية مباشرة إلى الفضاء دون معالجة وتدوير.

ومن ذلك أيضا امتناع الجهات الإدارية الصحية، عن القيام بتنفيذ القوانين والأنظمة المتّصلة بحماية الصحة العامة كعدم القيام بحملات التلقيح للأطفال ضد بعض أنواع الأمراض وامتناع الإدارة عن اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع انتشار بعض الآفات الزراعية المعدية والحد منها على الرغم من وجود النص

[1] ماجد راغب الحلو، القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 421.
[2] نفس المرجع، ص 422.
[3] نفس المرجع، ص 423.

القانوني الذي يلزم الإدارة بذلك مما يترتّب عليه إصابة الأفراد بأضرار بالغة وكذا التنوع البيولوجي الزراعي، ففي مثل هذه الحالات تتحمل الإدارة المسئولية على أساس الخطأ المتمثل في عدم قيامها بالأعمال اللازمة لحماية البيئة[1].

الفرع الثاني: سوء إدارة المرفق لعمله وتباطئه.

ويظهر سوء أداء المرفق لعمله وتباطؤه في أدائه لاختصاصاته المنوطة به قانونا، في حال قيامه بما عليه ولكن في صورته السيئة، وقد يتجه المرفق لذلك على اعتبار أنه سلطة امتياز، ويرى أنه بعيد عن المسائلة والرقابة، كعدم توفير إدارة الغابات للجان المراقبة الكافية لأجل مراقبة حالات الصيد غير مشروع وقطع الأشجار، فعوض أن تشكّل أربع أو خمس مجموعات مراقبة، تقوم بتشكيل مجموعة واحدة تكون عاجزة عن تغطية المجمع الغابي ككل[2].

وفي حالة تباطؤ المرفق في أدائه النشاطات التي تمتع حدوث الأضرار البيئية، كما في حالة توصلها لإنذار النجدة من إحدى بروج المراقبة على وجود حريق ما في تجمع غابي، فتحرك المرفق يكون بطيئا مما يترتّب عنه حرق العديد من الكيلومترات من الغطاء النباتي، أو تباطؤ المرفق في إعادة تأهيل بعض المواقع الملوثة فيتفاقم الضرر وقد يصل للعنصر البشري فيشكّل خطرا يصعب التحكم فيه فيما بعد[3].

وعليه قد تقوم الإدارة باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لحماية البيئة ومع ذلك يوجد التلوث ويلحق الضرر بالبيئة، وفي هذه الحالة يمكن التحدث عن نظام الجودة في وسائل الإدارة سواء المادية أو القانونية، ومدى سرعتها في اتخاذ ما تراه مناسبا لتشخيص الأسباب الأساسية وراء تدهور النظام البيئي أو تشخيص العوامل التي أدّت الى هذا التغيير من أجل وضع برامج واستراتيجية حقيقية، فيجب على الإدارة التخلي عن الأسباب التي تقدم أداء سيئا أو بطيئا وتجنّبها إلى حدّ ما.

المطلب الثاني: التطبيقات القضائية لمسؤولية الادارة عن الضرر البيئي على أساس الخطأ.

إذا أخطأت الادارة وترتّب على ذلك الخطأ تضرّر الوسط البيئي بنوع من أنواع التلوث فإن هذا الخطأ يرتب مسؤوليتها سواء كان هذا الخطأ بطريق الايجاب أم طريق السلب، وسواء قامت

[1] ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص424.
[2] عتيقة بلجبل، الخطأ المرفقي والشخصي كأساس في المسؤولية الإدارية الطبية، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، العدد 24، مارس 2012، ص243.
[3] حميدة جميلة، النظام القانوني للضرر البيئي، واليات تعويضه، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2011، ص 83.

بهذه الأفعال الإدارة مباشرة أو ارتكبت من طرف إهمال العناية المطلوبة، وتبقى الإدارة مسؤولة عن أحد اشخاص القانون العام أو القانون الخاص. فرض المقاييس البيئية على المنشآت الصناعية[2].

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 4197/2018 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير الدكتور حماد عمي عمر

الفرع الأول: تجاوز النسب القصوى لتلوّث الهواء.

إذا نجم عن نشاط الإدارة في تسيير المرفق العام خطأ سبب تلوث الهواء ترتّب على ذلك أخطار تمس بصحة الانسان والتنوّع البيئي، يكون المرفق قد أخطأ ويكون مسؤول مسؤولية كاملة عن هذه الأضرار، ويلتزم بإصلاح الضرر من جهة، ومن جهة إيقاف العوامل المسببة في تفاقم الضرر، ووضع حد له، بالكيفيات التي يراها مناسبة وفي أسرع وقت ممكن[1].

ويستوي نوع الضرر بعد ارتكاب الفعل الخاطئ نتيجة الاغفال والإهمال إذا تعلّق الأمر بالمنشآت الصناعية التي تفرز بعض المخرجات الخطرة، وذلك سواء كان بإفراز الروائح المقززة أو بالأدخنة، فإن الإدارة تسأل عن هذه الأفعال سواء تمثّل هذا الخطأ في سلوك إيجابي أو سلبي، أو كان الفعل عبارة عن مخالفة القوانين واللوائح أو تسأل الإدارة إذا ما ترتّب على نشاط منشأتها الصناعية تلوثا بالهواء من جراء الغازات التي تلحق الضرر بالأفراد، مما يسمح بطلب التعويض لانبعاث هذه الروائح المضرّة، وهذا الانبعاث غالبا ما يحدث نتيجة لخطأ المنشأة سواء تمثل ذلك في إهمال عمال الإدارة المسؤولين عن المنشاة أو تقصيرهم، أو المسؤول عن المنشآت الذي لم يراع القوانين واللوائح المعمول بها بصدد إجراءات الأمن والوقاية اللازمة، أو تجاوز نسب التلوث المسموح بها، كما أن الإدارة أيضا إذا قصّرت في اتخاذ الإجراءات المسطرة اللازمة لمنع الروائح الكريهة، وهنا يجب على السلطة سحب الترخيص لهذه المنشآت الصناعية[3].

الفرع الثاني: خطأ المرفق في قواعد التعمير.

من تطبيقات اتخاذ الإدارة لمجموعة من القرارات كممارسة لصلاحياتها غير أنها تشكل خطأ، هي تلك القرارات التي تتقرر مسؤولية الإدارة على أساس الخطأ نتيجة المخالفة المباشرة لقواعد

[1] عدم تجاوز القيم القصوى للتلوث، انظر المادة 06-07، من المرسوم رقم 06-02، المؤرخ في 07 جانفي 2006، الذي يضبط القيم القصوى ومستويات الانذار وأهداف نوعية الهواء في حالة حدوث تلوث جوي، ج ر ج 01، لسنة 2006.

[2] ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية- حالة الجزائر-، مركز جيل البحث العلمي -مجلة جيل حقوق الإنسان، بيروت، العدد الثاني، يونيه 2012، ص 22.

[3] المادة 23، المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006، يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، ج ر عدد 37، لسنة 2006.

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير المستشار حنان علي نقده

التهيئة والتعمير وكذا مخطط شغل الأراضي فيذهب المرفق إلى اصدار رخص البناء بطريق غير مشروع، فتكون الإدارة قد تصرفت تصرفا خاطئا يكون ناجما عن عدم مراعاتها للقواعد والقوانين المتعلّقة بالتعمير، حيث وضع المشرع الإجراءات السليمة التي من خلالها منح الرخص بالطريق السليم، وقد عزز ذلك القضاء الفرنسي حينما حمل المرفق المسؤولية الكاملة عن منح ترخيص لمنشأة خطرة لمزاولة نشاطها بالقرب من التجمعات الحضرية، والتجمعات الغابية[1].

وبخصوص القرارات التي كان من الواجب أن تقوم بها الإدارة ومع ذلك امتنعت بشكل العمدي على اتخاذها وشكلت خطأ منها، أقر مجلس الدولة الفرنسي مسؤوليتها على أساس الخطأ، ودون إثبات إن كان المرفق يعلم بالضرر أو لا، ومن أمثلة ذلك امتناع الإدارة عن منح تراخيص لأجل بناء حاجز إسمنت على الجبال التي تهدد بالانهيار على طريق عام للسيارات، فعدم القيام بهذه الأعمال المادية يشكل خطأ في حد ذاته وتم إقرار مسؤوليتها في ذلك[2].

كما تنعقد مسؤولية الإدارة في الصورة الثالثة وهي القيام بالأعمال المنوطة بها على الوجه السيء أو حالة بطء، فإذا مارست الإدارة الاشغال العمومية في التجمعات الحضارية خصوصا في قنوات الصرف الصحي وتهيئتها تحسبا لموسم الشتاء وتجنّب الفيضانات وتكون أشغالها غير متقنة أو أنها بطيئة جاوزت المدة الفعلية المحدّدة لنهاية الأشغال، وأدّى لنتائج بيئية ضارة أصابت التنوّع البيئي، فتكون الإدارة مسؤولة عن ذلك[3].

المبحث الثاني: المسؤولية بدون خطأ.

إلى جانب مسئولية الإدارة على أساس الخطأ، أوجد مجلس الدولة الفرنسي نوعا آخر من المسؤولية لا علاقة له بفكرة الخطأ، حيث قرّر مبدأ مسؤولية الإدارة عن الأضرار الناجمة عن تصرفاتها المشروعة، أي أنه أقام المسؤولية على ركنين من أركانها فقط الضرر والعلاقة السببية بينه وبين تصرف الادارة المشروع، وفي ظل هذه المسئولية، فإن المضرور يعفى من إثبات ارتكاب الادارة عنصر الخطأ حيث تتقرّر المسؤولية حتى ولو لم يكن هناك خطأ، ولا يقبل من جهة الإدارة لدرء مسئوليتها أن تثبت أنها أثناء ممارستها لنشاطها الضار لم ترتكب أي خطأ، حيث أن إثبات أو نفي الخطأ في هذه المسؤولية يظل بلا

[1] كمال محمد الأمين، مسؤولية الإدارة على أساس الخطأ في مادة التعمير والبناء، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، جوان 2015، ص 387.
[2] نفس المرجع، ص 389.
[3] المادة 62، قانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المؤرخ في 02 ديسمبر 1990، ج ر عدد 52، لسنة 1990.

أثر على إدانة جهة الإدارة و إلزامها بجبر ما وقع من ضرر، وبمعنى آخر يكتفي بإثبات وقوع الضرر ونسبته إلى أفعال الإدارة.

المطلب الأول: ماهية المسؤولية بدون خطأ.

تأخذ المسؤولية بدون خطأ[1] مجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعلها تختلف قانونا وحكما عن المسؤولية على أساس الخطأ، وسنعالج في هذا المطلب تعريف المسؤولية بدون خطأ (الفرع الأول)، ونتطرق إلى خصائص المسؤولية بدون خطأ في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المسؤولية بدون خطأ.

المسؤولية الإدارية دون خطأ لها نشأة قضائية، وتتقرر على وجود ركنين فقط الضرر والعلاقة السببية، أي النتيجة وسبب وقوعها، حيث لا يمكن الحديث عن ركن الخطأ هنا، كما هو الحال بالنسبة للمسؤولية على أساس الخطأ، حيث يكون الخطأ هو الركن الأساسي المشكل لهذا النوع من المسؤولية[2].

وقد برزت المسؤولية بدون خطأ أصلا في القانون الخاص تأسيسا على فكرة الخطأ في مراحلها الأولى، إلا أنه وجود عوامل وأسباب أخرى كالقضايا البيئية جعلتها تنتشر بشكل كبير في قواعد القانون العام، وذلك لاعتبارات تتعلق بطبيعة الخطأ والضرر معا داخل قواعد القانون البيئي، وقد تشكّل هذا النوع من المسؤولية على أساس المخاطر ومبدأ المساواة أمام الأعباء العامة[3].

الفرع الثاني: خصائص المسؤولية بدون خطأ.

تتمثل خصائص المسؤولية بدون خطأ فيما يلي:

أولا: المسؤولية بدون خطأ ذات صفة تكميلية: الأصل أن مسؤولية الإدارة تقوم على أساس الخطأ فلا تسأل الادارة إلا إذا ثبت أن النشاط المنسوب اليها يشكل خطأ مرفقيا، وبناء على ذلك فالخطأ لا يزال هو الأساس للمسؤولية في القانون العام، أما مسؤولية الادارة على أساس المخاطر أو المساواة أمام التكاليف العامة فإنها تمثل أساسا احتياطيا، ولذلك فإن مجلس الدولة

[1] تم التشديد على عنصر الضرر فيما يتعلق بالمسؤولية بدون خطأ، نظرا لصفة الاحتمالية من جهة، ولجسامته من جهة ثانية، انظر، اميرة ريحاني، الضرر البيئي كأساس لقيام المسؤولية الإدارية في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 15 جانفي 2017، ص 335.

[2] سرباح خالد، المسؤولية الإدارية بدون خطأ وتطبيقاتها في القانون المقارن، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، تلمسان، العدد 03، 2018، ص 246.

[3] مالح صورية، مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة كأساس قانوني للمسؤولية الإدارية دون خطأ – محل جدل فقهي وقضائي، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 04، عدد 01، جانفي 2018، ص 119.

الفرنسي لا يحكم على الإدارة بتعويض جميع الأضرار الناجمة عن نشاطها الإداري، ولكنه يقتصر على حالات خاصة، يكون فيها معارضا مع مقتضيات العدالة تعارضا واضحا.

ثانيا: المسؤولية دون خطأ لها طابع موضوعي: حيث أن محورها الضرر الذي لحق بذي الشأن، على عكس المسؤولية على أساس الخطأ التي يتركز فيها النقاش حول الشخص مرتكب الخطأ، وحتى تسأل الإدارة بدون خطأ فإنه يشترط في الضرر الناتج عن نشاطها المشروع أن تتوافر فيه صفتان.

أ-أن يكون الضرر خاصا: بمعنى أن يصيب عددا كبيرا من الأفراد أو الهيئات الخاصة بل يصيب فردا معينا أو شركة معينة، أو يصيب أفرادا قلائل ومحدودين، لأنه لو كان عدد من المضرورين غير قابلين للحصر، فلا تعويض حيث في هذه الحالة يتحمل الأفراد الأعباء العامة[1].

ب-أن يكون الضرر جسيما بصورة غير عادية: وذلك بأن يكون الضرر يفوق في آثاره سواء من حيث استمراره أو قيمته العادية الأضرار التي تصيب المواطنين عادة في مجتمعاتهم وحياتهم اليومية بحيث يكون ترك من أصابه الضرر بدون تعويض منافيا للعدالة، ولا بد من تحقق الشرطين معا فالضرر الخاص وحده لا يعوض عنه وكذلك الضرر الجسيم، وهذا التشدد في وصف الضرر يحد من التوسع في نطاق هذه المسئولية[2].

ثالثا: عدم إعفاء الإدارة من المسؤولية بدون خطا ولو كان الضرر ناتجا عن حادث فجائي: إن أهم ما يميز المسؤولية الإدارية بدون خطأ أن الادارة لا تتحلل من التزاماتها بالتعويض إلا في حالتين هما خطأ المضرور القوة القاهرة، أما الحادث الفجائي فلا يعفي الإدارة من التزامها بالتعويض في هذه الحالة ذلك بالرغم من أن الحادث الفجائي والقوة القاهرة يستويان في استبعاد الحكم بالمسؤولية وحالة قيامها على أساس الخطأ ومما لا شك فيه أن تقرير مسؤولية الادارة مع وجود الحادث الفجائي هو أمر يعود بالفائدة لصالح المتضرر.

المطلب الثاني: مظاهر المسؤولية بدون خطأ.

إن انعقاد المسؤولية بدون خطأ لها وجهين أساسيان يؤكدان الدور البارز للإدارة لأجل تجنب جميع الأخطاء أو العوامل التي تسبب الأضرار على النظام البيئي، وإذا حدثت وجب التعويض

[1] بن حميش عبد الكريم، ولد عمر الطيب، الضرر البيئي وتعويضه وفقا نظام صناديق التعويض، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، الجزائر 1، المجلد 57، العدد 04، 2020، ص 186.

[2] أمينة ريحاني، مرجع سابق، ص 334.

عنها دون البحث عن عامل إثبات الخطأ، وسوف نتطرق إلى المسؤولية على أساس المخاطر (الفرع الأول)، والمسؤولية أمام تحمل الأعباء العامة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المسؤولية على أساس المخاطر.

هناك أسس تقوم عليها المسؤولية على أساس المخاطر.

أولا: الأضرار العرضية التي تصيب الغير من الأشغال العامة.

يقصد بالأشغال العامة كل تجهيز مادي للعقار بقصد تحقيق منفعة عامة، إما بخدمة مرفق عام أو لحساب أحد الأشخاص العامة، وتعتبر الأشغال العامة من أول وأقدم المجالات التي أخذ فيها مجلس الدولة الفرنسي بمسؤولية الدولة على أساس المخاطر تعويضا للأفراد عن الأضرار التي تصيب أملاكهم بسبب الأشغال العامة وذلك سواء تعلق الأمر بتنفيذ الأشغال العامة أو سوء تنفيذها، أو الامتناع عن تنفيذها رغم ضرورتها، حيث يكفي لكي تقوم الدولة بتعويض المضرور من الأشغال العامة أن يتعلق الأمر بعقار مملوك لأحد الأشخاص المعنوية وبقصد تحقيق منفعة عامة[1].

والمقصود بالأضرار العرضية هي الأضرار التي لا تتصف بالاستمرار مدة طويلة وقد تحدث هذه الأضرار العرضية للأموال سواء كانت عقارية أو منقولة كما أنها قد تحدث للأشخاص، وهذا النوع من المسؤولية قد قرر فيه مجلس الدولة لصالح الغير وبهدف حمايته من مخاطر الأشغال العامة، ويقصد بالغير هنا، كل شخص أجنبي عن الأشغال العامة أو من العقار العام، فهو لا يستمد من العقار ولا من الأشغال العامة أية فائدة أو ميزة، فهذا الشخص هو وحده الذي أطلق عليه أحكام المسؤولية على أساس المخاطر[2].

أما بالنسبة للمستفيدين من الأشغال العامة، أقر مجلس الدولة بقيام المسؤولية تجاههم على أساس الخطأ المفترض في جانب الإدارة أي يلجأ إلى قلب عبء الإثبات بحيث لا يطلب من المضرور إثبات عنصر الخطأ، بل يكفيه إثبات الضرر والعلاقة السببية، و مع ذلك يظل بإمكان الإدارة نفي مسؤوليتها إذا نجحت في إثباتاها قامت بأداء الأشغال العامة متوخية الحذر والحرص، وأنها لم تهمل في اتخاذ الاحتياطات اللازمة التي تتطلبها القوانين بما في ذلك قانون البيئة، مثلا إنها قامت بوضع علامات كافية على الطريق كي تنبه مستخدميه إلى وجود أشغال

[1] عيشوبة عمار، أساس المسؤولية الإدارية في مجال التعمير والبناء، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد الثاني، جوان 2017، ص 154.

[2] كمال محمد الأمين، مسؤولية الإدارة بدون خطأ في مادة التعمير والبناء، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد01، سنة 2015، ص 417.

عامة، غير ان هذه الوسيلة لا تكفي لوحدها بالنسبة لمرور بعض الحيوانات، فكان من المقرر وضع إشارات صوتية أو تعيين اشخاص يقمون بمراقبة المكان، أو أنها قامت باتخاذ إجراءات الصيانة اللازمة للطريق في المواعيد المقررة[1].

ثانيا: الأضرار الناشئة عن الأنشطة والأساليب الفنية الخطرة للإدارة.

يقصد بالأنشطة الخطرة، الأشياء التي يترتّب على ممارستها تعريض المواطنين لمخاطر غير عادية، فإذا قامت الإدارة بمثل هذه الأنشطة، وترتّب عليها إصابة أحد الأفراد أو عناصر التنوع البيولوجي بضرر ما، فإنها تلتزم بالتعويض ولو لم يوجد خطا في جانبها والمثال على ذلك قيام الإدارة بإحراق منزل موبوء منعا لانتشار المرض مما أدّى إلى إصابة المنازل المجاورة والتنوع الموجود في المنطقة بإضرار جسمية نتيجة امتداد النيران إليها[2].

ثالثا: الأضرار الناجمة عن استعمال الإدارة الأشياء خطرة.

قد يصاب بعض الأفراد بأضرار جسيمة نتيجة لاستخدام الإدارة أو حيازتها الأشياء، وفي هذه الحالة فإن مجلس الدولة الفرنسي يجري على تقرير مسؤولية الإدارة عن هذه الأضرار دون حاجة إلى ثبوت الخطأ من جانبها، وبالرجوع إلى أحكام مجلس الدولة يتبين انه اعتبر الأشياء الأتية أشياء خطرة تؤدي إلى مسؤولية الإدارة دون خطا وهي:

أ-المتفجرات: وقد بدأ بها مجلس الدولة الفرنسي أحكامه المقررة لمسؤولية الادارة على أساس المخاطر لاستخدامها أشياء خطرة، والمثال على ذلك تخزين كمية كبيرة من القنابل في قلعة مجاورة لمنطقة مأهولة بالسكان وثرائها بالتنوع البيولوجي وانفجارها مما ألحق أضرارا جسيمة بالمباني المجاورة[3].

ب- الأسلحة النارية: قرّر مجلس الدولة الفرنسي مساءلة الإدارة بالتعويض، حتى إذا لم يوجد خطأ في جانبها، في حالة استعمال رجال البوليس للأسلحة النارية على نحو يتضمن مخاطر غير عادية للأشخاص أو الأموال وقد طبق مجلس الدولة ذلك في قضيتي le compte و damary، وذلك عندما تسرّع أحد رجال البوليس في استعمال مدفعه الرشاش ما أدّى إلى إصابة السيدين المشار اليهما بطلقات المدفع الرشاش، و لما رُفعت الدعوى أمام مجلس الدولة

[1] نفس المرجع، ص 418.
[2] بشير محمد امين، المسؤولية الإدارية على أساس المخاطر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة سيدي بلعباس، العدد 04، 2016، ص 24.
[3] نفس المرجع، ص 25.

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير المنشاوي حناك علي سعده

قرر أن الإدارة لا تساءل عن الأضرار الناجمة عن استعمال مرفق البوليس إلاّ إذا كان هناك خطا جسيم، أما مساءلة الإدارة بالتعويض عن استعمال الأسلحة النارية فيمكن إقامتها على أساس المخاطر، حتى ولو لم تقترف الإدارة خطا[1].

وتقرّ جلّ القوانين البيئية حماية للتنوع البيولوجي الحيواني حضر استعمال الأسلحة النارية والمتفجرات للصيد حتى لا تكون سببا في انقراض عدد كبير من الأنواع أو هجرتها نتيجة الصوت المدوي لهذا النوع من المتفجرات.

ج–المنشآت **العامة الخطرة:** تنطوي بعض المنشآت العامة على خطورة قد تلحق بالمستفيدين منها أو الغير كذلك كالأضرار التي يمكن أن تحدث من خطوط توزيع الطاقة الكهربائية وخطوط المياه والغاز والمياه[2].

الفرع الثاني: حالة المسئولية على أساس المساواة أمام الأعباء العامة.

سبق القول إن الاشغال العامة هي كل تجهيز مادي للعقار بقصد تحقيق منفعة عامة ويكون ذلك إما بخدمة مرفق عام أو لحساب أحد الأشخاص العامة، وتختلف هذه الحالة من حالات مسؤولية الإدارة بدون خطأ عن حالة الاضرار العرضية التي تصيب الغير من الأشغال العامة والتي سبق ذكرها ضمن حالات المسؤولية على أساس المخاطرة فالضرر في الحالة التي نحن بصددها ضرر دائم أو مستمر لفترة أطول، كما أنه ليس مجرد احتمال حدوثه ولكن من المؤكد حدوثه كنتيجة طبيعية ضرورية للقيام بالأشغال العامة[3].

أما الضرر في الحالة السابقة فهو عرض بمعنى أنه يصيب الأفراد لفترة وجيزة، كما أنه ينتج حوادث مفاجئة ويمتد للعقار والمنقول معا، كما أن المستفيد من أحكام المسؤولية في هذه الحالة هم جميع الأفراد الذين تصيبهم الأضرار الناجمة عن الأشغال العامة، أما في الحالة السابقة فإن المستفيد منها هو الغير فقط، وأخيرا فإن الفقه يصنف المسؤولية في الحالة التي نحن بصددها ضمن حالات المسؤولية على أساس المخاطر، وحتى تتقرر المسؤولية عن الأضرار الدائمة للأشغال العامة، فإن مجلس الدولة الفرنسي قد تطلب ضرورة توافر شروط معينة وهي[4]:

[1] بن الأخضر محمد، المسؤولية الإدارية على أساس المخاطر عن الضرر الخاص غير العادي في الجزائر، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، العدد 04، ص 191.
[2] نفس المرجع، ص 192.
[3] بن ترجا الله علي ولعلاوي عيسى، مكانة مبدأ المساواة امام الأعباء العامة ضمن أسس المسؤولية الإدارية، مجلة افاق للعلوم، العدد 14، المجلد 04، جانفي 2019، ص 371.
[4] نفس المرجع، ص 369.

1- أن يكون الضرر ماديا، وعلى ذلك يجب أن يكون الضرر الذي أصاب العقار واضحا ظاهرا محسوسا بحيث يترتب على وقوعه نقص في قيمة العقار الاقتصادية، كأن يؤدي الضرر إلى حجب الضوء على العقار، أو يؤدي إلى إغلاق مدخل العقار.

2- أن يكون الضرر دائما، ويكون كذلك إذا كان مستمرا أو قد استمر على الأقل فترة طويلة تخرج به من مجال الضرر العادي الذي يتحمله الفرد في سبيل الصالح العام، وبذلك يكون من لحقه هذا الضرر في مركز خاص حيال الاشخاص العامة.

3- أن يكون الضرر غير عاد وذلك بألا يكون مألوفا ناتجا عن مخاطر الجوار العادية، وذلك كالضرر المترتب على الحفر تحت الأرض لشق طريق أسفل الشارع ما يؤدي إلى الأضرار بأساسات العقار.

4- أن ينال الضرر الملكية الخاصة، لأن الضرر الذي ينال الملكية الخاصة حسب تقدير مجلس الدولة يعادل نزع الملكية لأنه يصيبها بضرر اقتصادي استثنائي وهي من الحقوق الدستورية التي يجب حمايتها والحفاظ عليها وقد أرسى مجلس الدولة الفرنسي مبدأ المسؤولية عن هذه الحالة بحكمه الصادر في عام 1931 حيث طالب شخص بتعويضه عن الأضرار المترتبة على تجمع أوراق الشجر في كل فصل شتاء، فوق سطح منزله الذي يقع على مقربة من ميدان عام تزينه هذه الأشجار وعلى الرغم من رفض مجلس الدولة الدعوى التعويض، إلا أنه استند في هذا الرفض إلى حدّ جسامة الضرر.

وتعتبر هذه الاحكام بعيدة عن القضاء البيئي الا انها مهدت للجمعيات المطالبة امام القضاء بحقوقها البيئية في حال تم انتهاكها من طرف الإدارات او المرافق العمومية الأخرى. إن مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة شهد كمبدأ تجاوب كبير مع القضايا البيئية خصوصا أن الأضرار البيئية شكلت الدافع الأساسي لإثبات مسؤولية الإدارة بكافة الوسائل، وأن تقرير مثل هذه المسؤوليات يعد بمثابة الاعتراف الصريح بمسؤولية المرفق في تحمل تبعة اعمالها أمام حفظ النظام العام البيئي.

خاتمـة:

في الأخير، قد تصدر عن الإدارة مجموعة من التصرفات سواء الإيجابية او السلبية التي تؤثر بشكل مباشر على النظام العام البيئي بكافة عناصره، فيتأثر وجوده وبقاءه على النحو الطبيعي نتيجة عمليات الادخال المباشر او غير المباشر، وكذا نتيجة تعمدها في عدم إتيان بعض الاعمال المادية التي تحول دون وقوع الضرر، سواء بشكل استباقي أو مواكب أو بعدي، وبالتالي في نظر القانون تكون هذه الإدارة مسؤولة عن الاضرار

البيئية التي تكون لها علاقة بها وعلى جميع مراحلها.

ولقد عرفت مسؤولية الإدارة عن الضرر البيئي الكثير من الاختلافات فيما يتعلق بالأساس الذي يعتمد عليه، بداية كان الخطأ الأساس الوحيد الذي يثبت مسؤولية الإدارة في حال اثباته والقول بعلاقته مع الضرر مباشرة، لكن بعد البحث تم اعتبار القضية البيئية مشكلة في حد ذاتها يصعب اثبات الخطأ وتحديد الضرر، وبشكل اخر صعوبة في اثبات العلاقة السببية بينهما، وهو الذي أساس لفكرة المسؤولية بدون خطأ بوجهيها، التي تعتبر الاصلح في تقرير مسؤولية الإدارة.

غير أن لتحول الذي شهدته أساليب حماية البينة، تخلت الإدارة عن الأسلوب الانفرادي في حماية البيئة وشرعت حدينا في ارساء قواعد الشراكة في تسير البيئة من خلال اللجوء إلى الطرق الاتفاقية والتفاوضية مع المؤسسات الملوثة من جهة، ومن جهة أخرى إشراك الجمعيات ومختلف فعاليات المجتمع المدني في المشاركة بطرقها ووسائل عملها المختلفة في المحافظة على البينة ولتعزيز الطابع الوقائي لقانون حماية البينة اعتمد المشرع الجزائري جملة من الأليات ذات الطابع التقني التي تؤمن التدخل الوقائي، منها دراسة مدي التأثير في البيئة ودراسة الأخطار، ودراسة موجز التأثير، ودراسة التأثير على التهيئة العمرانية.

وعليه تقترح الباحثة على السلطات المختصّة بعض النتائج والتوصيات لإثراء المنظومة القانونية في هذا الشأن، والتي نلتمس الأخذ بها نظرا لضرورتها في تطوير الموضوع كما يلي:

أوّلا/-النتائج:

- يجب على الإدارة أن تتحمل مسؤولياتها كاملة اتجاه ما تحدثه من أضرار بيئية.

- إذا أخلت الإدارة بإحدى التزاماتها وترتب عن ذلك ضرر على البيئة قامت مسؤوليتها.

-إذا أخطأ مرفق في عمل ما وتمخض عن ذلك الخطأ ضرر بيئي، عندئذ يمكن إثارة مسألة مسؤولية الإدارة عن خطأها المرفقي.

ثانيا/-التوصيات:

- ضرورة تجسيد المفهوم القانوني للضرر البيئي الذي يقتضي الأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا الضرر باعتباره ضررا غير شخصي وغير مباشر، سريع التطور والانتشار.

- ضرورة تطوير وتحديد قواعد المسؤولية الإدارية بما تجعلها أكثر انسجاما مع طبيعة وخصوصية الأضرار البيئية، سواء المسؤولية

القائمة على أساس الخطأ أو المخاطر، والتي وجدت لها تطبيقات واسعة في القضاء الفرنسي.

قائمة المراجع والمصادر

رئيس التحرير
المشارف حنان علي نعمه

فئة الكتب

1-حميدة جميلة، النظام القانوني للضرر البيئي، واليات تعويضه، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2011.

2-ماجد راغب الحلو، القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1985.

فئة المقالات العلمية

1-أميرة ريحاني، الضرر البيئي كأساس لقيام المسؤولية الإدارية في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 15 جانفي 2017.

2-بن حميش عبد الكريم، ولد عمر الطيب، الضرر البيئي وتعويضه وفقا نظام صناديق التعويض، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، الجزائر 1، المجلد 57، العدد 04، 2020.

3-بن ترجا الله علي ولعلاوي عيسى، مكانة مبدأ المساواة امام الأعباء العامة ضمن أسس المسؤولية الإدارية، مجلة افاق للعلوم، العدد 14، المجلد 04، جانفي 2019.

4-بن الأخضر محمد، المسؤولية الإدارية على أساس المخاطر عن الضرر الخاص غير العادي في الجزائر، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، العدد 04.

5-ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية-حالة الجزائر-، مركز جيل البحث العلمي – مجلة جيل حقوق الإنسان، بيروت، العدد الثاني، يونيه 2012.

6-سرباح خالد، المسؤولية الإدارية بدون خطأ وتطبيقاتها في القانون المقارن، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، تلمسان، العدد 03، 2018.

7-ميمونة سعاد، الخطأ كأساس للمسؤولية الإدارية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، تسمسيلت، عدد 04 ديسمبر 2017.

8-مالح صورية، مبدأ المساواة امام الأعباء العامة كأساس قانوني للمسؤولية الإدارية دون خطأ – محل جدل فقهي وقضائي-، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 04، عدد 01، جانفي 2018.

9-عتيقة بلجبل، الخطأ المرفقي والشخصي كأساس في المسؤولية الإدارية الطبية، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، العدد 24، مارس 2012.

10-عيشوبة عمار، أساس المسؤولية الإدارية في مجال التعمير والبناء، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد الثاني، جوان 2017.

11-كمال محمد الأمين، مسؤولية الإدارة على أساس الخطأ في مادة التعمير والبناء، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، جوان 2015.

12-كمال محمد الأمين، مسؤولية الإدارة بدون خطأ في مادة التعمير والبناء، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 01، 2015.

13-شير محمد امين، المسؤولية الإدارية على أساس المخاطر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة سيدي بلعباس، العدد 04، 2016.

النصوص القوانين

1-المرسوم رقم 06-02، المؤرخ في 07 جانفي 2006، الذي يضبط القيم القصوى ومستويات الانذار وأهداف نوعية الهواء في حالة حدوث تلوث جوي، ج ر 01، لسنة 2006.

2- المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006، يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، ج ر عدد 37، لسنة 2006.

3-القانون رقم 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المؤرخ في 02 ديسمبر 1990، ج ر عدد 52، لسنة 1990.

4- القانون رقم 10/03، المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد43، لسنة 2003.

مجلة IAFA
ISSN 1737-7161 :الترقيم الدولي
4197/2018 :الإيداع القانوني
للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير
الدكتور حمدي علي شعره

Villes intelligentes : piliers, expériences et facteurs de mise en œuvre au Maroc

Youness Maleh
Faculté des sciences Juridiques économiques et sociales -Salé-
Youness Dabnichi
Faculté des sciences Juridiques économiques et sociales -Settat-

Résumé :

Les villes intelligentes sont un projet communautaire mondial qu'un groupe de pays développés a entrepris pour relever les défis de la mondialisation et des technologies avancées en introduisant un nouveau concept de cette technologie, ***l'Internet des objets*** est une technologie qui permettra aux gens de contrôler et faciliter leur vie. Un simple clic sur un bouton leur permettra d'accéder à un système avancé qui contrôle les différents aspects de la vie quotidienne et la rendra plus facile et plus rationnelle, sur tous les plans; tels que personnel, économique, sanitaire ou éducatif. La ville intelligente s'adresse en premier lieu à ses citoyens, afin de faciliter leur vie et pour leur bien être, ce que le monde cherche aujourd'hui de plus en plus. Nous devons donc connaître les mécanismes de fonctionnement de ces villes intelligentes, leur mode d'exploitation, leurs composants et les moyens de les faire réussir.

Mots-clés: Villes intelligentes, Internet des objets, avenir, mondialisation, nouvelles technologies, monde d'aujourd'hui.

Abstract :

Smart Cities is a global community project that a group of developed countries has undertaken to meet the challenges of globalization and advanced technology by introducing a new concept of technology, the Internet of Things, which will enable people to control and facilitate

their lives. With a simple click of a button, they will be able to access an advanced system that controls the different aspects of daily life and will make it easier and more rational in all aspects; such as personal, economic, health or educational. The intelligent city is first and foremost for its citizens, to make their lives easier and for their well-being, which is what the world is increasingly looking for today. We therefore need to know how these intelligent cities work, how they operate, their components and how to make them successful.

Keywords: Intelligent cities, Internet of things, future, globalization, new technologies, today's world.

Introduction :

Les encyclopédies et les centres d'études de recherche technologique définissent une «ville intelligente» comme une «ville de la connaissance», «ville numérique» ou «ville écologique», dont les services dépendent de l'infrastructure des technologies de l'information et de la communication (TIC), telles que les systèmes de trafic intelligents et automatisés et les services de gestion de la sécurité. Systèmes avancés de gestion des bâtiments, utilisation de l'automatisation dans les bureaux et les maisons, utilisation de compteurs pour la facturation et les rapports.

En 2014, selon les Nations Unies, 54% de la population mondiale vivait en ville, contre 30% en 1950. L'urbanisation a de nombreux effets positifs. Parmi eux, il accroît l'activité économique et culturelle,

rapproche les gens et les idées, rapproche les gens et augmente la productivité. Les écologistes et d'autres pensent également que des villes bien planifiées offrent les avantages d'utiliser des combustibles fossiles de qualité inférieure pour le transport et une meilleure utilisation des terres grâce au développement et à une densité accrue.

Selon Houlin Zhao[1], en raison de l'accélération de l'ère de l'Internet des objets (internet of Things) et du fait que 70% de la population mondiale vivra dans des villes d'ici 2050, les villes intelligentes et durables sont devenues une priorité politique majeure pour les administrations du monde entier. Les technologies de l'information et de la communication (TIC[2]) de connexion jouent un rôle essentiel en augmentant l'efficacité dans tous les secteurs industriels et en permettant des innovations telles que les systèmes de transport intelligents (STI[3]) et la gestion «intelligente» de l'eau, de l'énergie et des déchets.

Le concept de la ville intelligente a été lié aux «villes virtuelles» qui représentent une simulation virtuelle de la ville, y compris les villes numériques, la ville basée sur la connaissance, la ville câblée, la ville informative et les communautés électroniques. Dans le cadre de ce concept, il comprend un large éventail de technologies numériques pour représenter numériquement l'espace physique d'une ville intelligente[4]. Quant au «California Institute for Smart Communities»,

1 - Secrétaire général de l'Union internationale des télécommunications.
2 - Technologies de l'information et de la communication (TIC : transcription de l'anglais information and communication technologies).
3 - Intelligent Transportation Systems.
4 -Droege, P. (1997). Intelligent Environments: Spatial Aspect of the Information Revolution. Oxford/ England: Elsevier.

il a appelé «croissance intelligente» pour les villes numériques le terme de ville intelligente, signifiant un développement qui dépend de la communication et des technologies de l'information, considérant que la «communauté intelligente» est la communauté qui s'efforce d'utiliser les technologies de l'information pour changer le mode de vie et le travail[1].

Le terme de villes intelligentes est utilisé pour les systèmes régionaux avec des niveaux créatifs qui combinent des activités et des institutions basées sur la connaissance pour développer l'éducation et la créativité, et entre des espaces numériques qui développent l'interaction et la communication, afin d'augmenter la capacité à résoudre les problèmes de la ville. L'une des caractéristiques d'une ville intelligente est sa haute performance dans le domaine de la créativité, car la créativité et la résolution de problèmes font partie des caractéristiques les plus importantes de l'intelligence[2]. On peut aussi dire qu'une ville intelligente est une agglomération urbaine qui comprend trois éléments de base: une base technique, une base sociale et environnementale. C'est donc trois villes en une: virtuelle / informationnelle, cognitive et environnementale, et c'est le lieu de rencontre du virtuel et du réel[3]. D'un point de vue technique,

1 - California Institute for Smart Communities. (2001). Ten Steps to Becoming a Smart Community, California/USA. Retrieved from. http://www.smartcommunities.org/library_10steps.htm

2 - K. Nicos, Intelligent Cities: Innovation, knowledge systems and digital spaces, Routledge, London and New York, 2002.

http://www.urenio.org/2005/08/11/technologyparks/# more-41 Posted by NicosKomninos at 11 August 2005, accessed on 1-9-2011.

3 - A. Azamat, "A Smart World: A Development Model for Intelligent Cities-The Trinity World of Trinity Cities", The 11th IEEE International Conference on Computer and Information Technology

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
ISSN 1737-7161 :الترقيم الدولي
4197/2018 :الإيداع القانوني
المستشار حمدي حمدي سعده

c'est une ville numérique et virtuelle, car elle est dotée de technologies de l'information et de la communication, de réseaux sans fil, de réalité virtuelle et de réseaux de capteurs, de sorte qu'ils forment des éléments de base de l'environnement bâti, car il s'agit d'une représentation numérique à plusieurs niveaux de la ville future réaliste en tant que système d'exploitation de la société intelligente, Et pour une gestion urbaine intelligente ou des environnements numériques intelligents.

Quant au coté environnementale, c'est une ville écologiquement saine, avec des réseaux de distribution d'énergie, des technologies environnementales propres et l'utilisation de ressources énergétiques renouvelables. D'un point de vue social, c'est une ville intelligente, créative et cognitive, car elle se concentre sur les activités cognitives, bénéficie d'un pourcentage élevé d'éducation et de créativité et dépend principalement de la créativité des individus, des institutions de création de connaissances et de l'infrastructure numérique de communication et de gestion des connaissances. Six dimensions distinctes d'une ville intelligente peuvent être identifiées, qui à leur tour sont liées aux théories traditionnelles du développement urbain et de la croissance, telles que le transport, l'économie, les ressources naturelles, la qualité de vie et le partage, et ces dimensions sont: économie intelligente, vie intelligente et environnement intelligent. Environnement,

(eCIT-2011), The 11th IEEE International Conference on Scalable Computing and Communications (ScalCom-2011).http://www.cs.ucy.ac.cy/CIT2011/.

personnes intelligentes, mobilité intelligente et gouvernance intelligente[1]. Alors, quels sont les piliers et les fondamentaux sur lesquels les villes intelligentes sont construites? Quelles sont les villes dans lesquelles ce futur projet a été mis en œuvre? Peut-il s'appliquer au cas marocain?

Premièrement: les piliers et les composants des villes intelligentes

Dans un proche avenir, les ordinateurs et les robots organiseront notre vie à la maison, et la technologie du troisième millénaire contrôlera le logement humain, qui deviendra des centres opérationnels protégés par des mesures de sécurité strictes, à travers lesquels diverses activités pourront être menées, dans lesquelles les gens n'auront pas à sortir dans la rue, tout cela. Dans des conditions de confort qui satisfont tous les goûts[2].

La gestion intelligente de la ville repose constamment sur le concept d '«Internet des objets» pour gérer les services de machine à machine, en tant que machines ou objets, utiliser des sources de réseau d'information pour communiquer avec des applications logicielles distantes aux fins de contrôle et de surveillance de ces machines, ou Avec l'environnement environnant, et voici le lien entre l'environnement physique d'une part, et l'environnement numérique d'autre part. L '«Internet des objets» est le lien de tout élément

1 - C. Andrea, D.B. Chiara, N. Peter, Smart cities in Europe, 3rd Central European Conference in Regional Science – CERS, Technical University of Košice - Faculty of Economics and Institute of Regional and Community Development- University of Economics in Bratislava- Slovak Section of the European Regional Science Association-German Speaking Section of the European Regional Science Association, Košice/ Slovak Republic, October 7th – 9th, 2009.

2 - Abdel Fattah Murad, Smart Cities and Villages, Bibliothèque électronique d'Alexandrie, p. 18.

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
ISSN 1737-7161 الترقيم الدولي
4197/2018 الإيداع القانوني
المستشار حمادي حمي سعده

réel de la nature avec un représentant virtuel sur Internet, et ce terme a été utilisé, pour la première fois en 1999, par Kevin Ashton, qui a fondé le réseau des laboratoires d'identification automatique[1]. Mais l'affaire conduit à des soupçons et à des interrogations sur le danger de ces choses intelligentes qui dépendent des technologies de l'information, qui rendront toute notre vie dirigée par des ordinateurs et des machines intelligentes, quelque chose qui fera disparaître le rôle humain dans cette vie, et notre vie deviendra un jeu intelligent, qui est dangereux en soi et qui présente un danger. Il regarde l'humanité et l'un des inconvénients du travail dans les villes intelligentes.

1- Caractéristiques des villes intelligentes :

Les villes intelligentes ont trois caractéristiques fondamentales[2]:

- **<u>La première caractéristique: l'intégration de l'infrastructure des technologies</u>** ***de l'information et de la communication*** : il est important que la ville intelligente dispose de la prochaine génération d'infrastructures technologiques de l'information et de la communication pour pouvoir sécuriser les services actuellement requis dans cette ville, Et la capacité d'élargir techniquement l'avenir et d'accommoder tout développement dans ce domaine pour couvrir les services futurs.

1 - Shadia Ahmed, The Smart City ... The Green Future City, Future Horizons Magazine, publications du Emirates Center for Strategic Studies and Research, numéro 22, avril / mai / juin 2014, p.90.

2 - Smart Cities, Journal of Science and Technology, Publications of King Abdulaziz City for Science and Technology, n ° 111 de mai 2014, p.5.

- **La deuxième caractéristique**: ***la disponibilité d'un dispositif administratif central pour la ville intelligente*** :

un système de contrôle informatique et électronique sous la supervision de ressources humaines formées, et une structure administrative cohérente, intégrée et soigneusement étudiée qui ne permet aucune erreur résultant de la duplication des décisions ou du chevauchement des pouvoirs. Il existe de nombreux systèmes impliqués dans la structuration d'une ville intelligente qui ne fonctionneront pas correctement de la manière qui répond à l'objectif, sauf en adhérant à des normes de performance strictes qui aident à atteindre des performances efficaces.

- **La troisième caractéristique: Fournir une formation continue aux utilisateurs pour de multiples applications**

dans les villes intelligentes pour les transformer en utilisateurs intelligents prêts à tirer parti de tous les services et applications fournis par la ville intelligente, donc sans les utilisateurs capables d'absorber cette intelligence, il n'y aura aucun bénéfice de cette infrastructure intégrée de technologie de l'information et d'énormes réseaux de communication Ainsi que son équipement qui commence à partir d'appareils intelligents et portables entre les mains d'individus et se termine par d'énormes serveurs et les extensions ultérieures de fibres optiques et de divers capteurs et points de transmission pour Internet qui coûtent énormément d'argent, et généralement tout le monde ne répond pas à l'utilisation de ces systèmes intelligents, sauf en les mettant sous pression, le besoin et la nécessité de rechercher des services qui Ils en ont besoin.

1.1. Les caractéristiques des villes intelligentes et leur faisabilité économique, sociétale et religieuse

Les villes intelligentes utilisent largement les technologies de l'information et de la communication (TIC) pour rendre les infrastructures traditionnelles plus efficaces, durables, vivables et sûres. Le succès d'une ville intelligente dépend du:

- déploiement généralisé de toutes les composantes des technologies de l'information et de la communication (TIC);
- Transparence, gouvernance efficace;
- Inscription et contact avec tous les habitants de la ville.

▪**Capture de données:**

les appareils intelligents de haut niveau sont responsables de la collecte des données et permettent, dans la mesure du possible, de le faire en temps réel. Par exemple, les capteurs le long des routes peuvent collecter des informations sur les embouteillages et l'état des routes, ainsi que des compteurs intelligents dans les maisons et les bureaux qui peuvent suivre de manière dynamique la consommation d'électricité. Ces appareils technologiques modernes et leurs faibles coûts ont permis d'installer des millions d'appareils dans les villes, ces appareils forment la colonne. L'épine dorsale d'une ville intelligente.

▪**Communication**:

Il ne fait aucun doute que les données (DATA) des appareils intelligents et de leur infrastructure ont besoin de serveurs et de centres de contrôle pour communiquer entre elles. Les villes intelligentes ont besoin d'une couche de

communication pour faciliter cette interaction et pour connecter divers appareils, tout en garantissant l'interopérabilité, l'intégrité, l'évolutivité et la confidentialité. La stratégie de communication interne pour les villes intelligentes doit inclure les fournisseurs d'infrastructures de télécommunications, les fournisseurs de services, les entreprises informatiques et les administrations des villes.

- **Analyse:**

lorsque les données sont collectées de manière centralisée, une ville intelligente a besoin de connaître le contenu de ces données pour former des informations exploitables. Ces «données extraites» nécessitent généralement des algorithmes et des ordinateurs capables de traiter les données et de les transformer en informations intelligentes. Par exemple, les données du capteur de mouvement indiquent la possibilité de congestion dans certaines zones, puis des méthodes alternatives sont suggérées pour résoudre le problème.

- **Prise de décision**

La dernière étape consiste à utiliser cette analyse pour prendre des décisions ou influencer le comportement. Par exemple, une base de données électronique complète des dossiers médicaux des patients dont disposent les hôpitaux peut être utilisée pour prendre des décisions stratégiques sur l'infrastructure de santé, prises à la demande de la population pour des services médicaux.

- **La viabilité économique de la ville intelligente:**

la faisabilité économique de la création de villes intelligentes, car il existe un nouvel environnement économique connu sous le nom d '«économie

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 4197/2018 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس المشاريع حمدي سعده

intelligente», qui se caractérise par une augmentation de la productivité grâce à l'interconnexion entre les participants aux niveaux local, national et international, et se distingue par «l'esprit investisseur» dont découlent les idées Les nouveaux services servent l'avenir, et la capacité de l'individu dans l'économie intelligente joue un rôle fondamental, et la quantité de toutes les connaissances que l'individu participant connaît, cette connaissance est transmise à travers un réseau de communication entre les travailleurs en permanence, que le travailleur obtient, développe et donne aux autres afin que la productivité augmente.

L'idée de l'économie intelligente est souvent liée aux deux idées d '«esprit d'innovation» et de «société de la connaissance», par exemple dans des pays comme la Corée du Sud et aux Émirats arabes unis, les acteurs économiques s'interconnectent dans le cadre d'un projet de ville intelligente dans le but de commercialiser leurs produits et services, et les villes sont interconnectées entre elles en quelques années avec l'un de ces fournisseurs. Les services, en tant que ville intelligente caractérisent un certain type de société civile, car les habitants sont des «résidents intelligents» qui sont censés être innovants, et jouissent de la flexibilité, avec leur multiculturalisme et leur réseau de communication connectés, d'autant plus que la ville intelligente dépend de sa participation avec les citoyens afin d'améliorer la vie des habitants par des moyens techniques innovants. Pour que les habitants ajoutent leurs

propres moyens à l'administration de la ville.

1.2. Les composantes et dimensions des villes intelligentes:

L'une des composantes des futures villes intelligentes est qu'elles s'appuient sur les technologies de l'information et les technologies modernes, afin de développer l'efficacité et l'environnement de travail et de surmonter les obstacles et les contraintes que connaissent les villes traditionnelles, qui sont devenues dépassées à la lumière du développement technologique rapide que le monde connaît aujourd'hui, qui en appelle à plus Toujours à la recherche de nouvelles possibilités et solutions liées aux moyens actuellement disponibles, ce qui a permis l'émergence des «villes intelligentes» comme solution afin de suivre le rythme du développement en cours d'une part, et afin de consacrer l'efficacité, la qualité et la rapidité du travail fourni par «l'Internet des objets» d'autre part.

La pierre angulaire de la ville intelligente repose sur l'expansion du travail avec le numérique dans tous les domaines, en particulier dans les domaines et dimensions suivants[1]:

Smarthealth: La visite médicale à distance sera possible grâce à la santé intelligente, ainsi qu'à la médecine télévisuelle. Les patients peuvent se passer d'une visite chez le médecin et de certains tests, ce qui soutient le niveau de vie.

Smart living: des idées électriques qui introduisent des

1 - Cities Reinventing, Forum for Politics, Culture and Economics, page 25. Publié sur le site Web suivant: www.tatsachen-ueber-deutshland.de/en

modes de vie intelligents, comme une poubelle appelant une voiture de ramassage des ordures, un réfrigérateur demandant le dîner, et les lumières et la télévision s'allument dès qu'il appelle.

Gouvernement intelligent: prendre des décisions politiques sous la pression de la souris d'ordinateur: un gouvernement intelligent peut conduire à une révolution dans le monde de la gouvernance et de la politique, mieux relier les citoyens à la vie politique et rendre inutile la visite des services gouvernementaux de la ville.

Énergie intelligente et environnementale: de nombreuses institutions travaillent à la mise en place d'un «Internet de l'énergie», censé ouvrir la voie à la production d'énergie renouvelable et à la distribution décentralisée.

Smartlearning: la tablette tactile au lieu du tableau noir; Un smartphone au lieu d'un stylo: l'apprentissage numérique changera radicalement la forme de la leçon. Dans le nouveau monde de l'éducation, le soutien de chaque élève est mis en avant aux côtés des innovations techniques.

Mobilité intelligente: pas de congestion, peu de fumée et de gaz: c'est ce que promet le mouvement mobilité dans la ville du futur. Des transports interconnectés, des affichages partagés, des signaux intelligents - pourraient bientôt transformer un rêve en réalité.

Économie intelligente: grâce à leurs idées innovantes, les entreprises de technologie financière sont désormais en mesure de mélanger à nouveau les papiers de l'économie. Ses innovations stimulent l'activité du secteur financier, le rendant plus facile ou moins coûteux, de sorte

que le shopping à l'avenir sera plus amusant.

Bâtiments intelligents: Les bâtiments intelligents sont des bâtiments qui reposent sur l'électronique et les réseaux, dont le but premier est d'apporter du confort. Ils sont équipés de capteurs, d'ordinateurs et de réseaux. Ces réseaux permettent de collecter et d'évaluer les informations utilisables dans le bâtiment. L'un des avantages du bâtiment intelligent est qu'il permet l'identification de ses résidents et visiteurs grâce à: la reconnaissance vocale et la reconnaissance faciale, de sorte que les informations sur les personnes qui ne sont pas enregistrées dans une base de données puissent être envoyées soit à l'assistance personnelle des propriétaires, soit aux agences de sécurité. Pour vérifier qu'aucun assaut n'a eu lieu. Afin de surmonter les obstacles d'identification (niveau de bruit de fond élevé ou éclairage ambiant insuffisant), un système technique a été développé capable d'analyser les caractéristiques du mouvement de l'utilisateur et de détecter la réaction du plancher intelligent)) pour atteindre la précision du système en identifiant environ 93%, ce qui augmente la capacité de la maison Identification intelligente.

Personnes intelligentes: la création d'une ville intelligente nécessite que les individus fournissent un niveau de culture adéquat et travaillent pour augmenter leur niveau de créativité.

2- Composants et exigences de la ville intelligente:

les composants intelligents peuvent être identifiés par[1]:

- les réseaux;
- Base de données;
- Applications;
- services électroniques.

Les villes intelligentes, pour démarrer leur travail et atteindre leurs buts et objectifs, exigent qu'elles reposent sur plusieurs piliers et la présence de plusieurs mécanismes fondamentaux et principaux qui sont importants pour atteindre le plus haut degré d'efficacité. Ces moyens et piliers sont représentés dans la nécessité des mécanismes suivants:

2.1. **Réseaux sans fil à large portée ou ce qu'on appelle (WI-FI):**

Ce réseau utilise des ondes radio pour échanger des informations au lieu de fils et de câbles, et il est également capable de pénétrer les murs et les barrières, et a une vitesse élevée dans la transmission et la réception de données. Les lieux publics à travers les soi-disant points d'accès, et la zone de couverture est appelée (point chaud), qui est tout endroit où le réseau Wi-Fi est disponible pour utilisation, la portée de couverture de ces réseaux varie entre 45 et 90 mètres à l'intérieur et jusqu'à plusieurs kilomètres à l'extérieur[2].

1 -Komninos, N. (2008, 13 January). Intelligent cities-Building 3rd generation systems of innovation, URENIO, Aristotle University.

2 - Abdoullaev, A. (2011). A Smart World: A Development Model for Intelligent Cities-The Trinity World of Trinity Cities. The 11th IEEE International Conference on Computer and Information Technology, The 11th IEEE International Conference on Scalable Computing and Communications, Pafos/ Cyprus, http://www.cs.ucy.ac.cy/CIT2011/.

2.2- Réseaux de fibres optiques:

C'est un groupe de fibres en verre pur, longues et fines, dont l'épaisseur ne dépasse pas l'épaisseur d'un cheveu, et il se caractérise par une énorme capacité de transmission de données, où une énorme quantité d'informations peut être envoyée à travers lui, à une vitesse très élevée. Économique.

2.3- Techniques de collecte de données:

Il s'agit de l'identification par ondes radio via des puces intelligentes, dans lesquelles les informations sont stockées, et lues par des lecteurs légers et portatifs, automatiquement, rapidement et en toute sécurité. Il est possible de crypter les informations stockées afin qu'elles ne puissent être lues que par des personnes autorisées, rendant impossible la falsification ou la modification des informations[1].

2.4- **Outils de gestion de contenu et de données (logiciels)**: comprennent des outils de traitement et d'analyse des données, des outils de simulation et d'affichage, et ces outils sont essentiels pour la gestion numérique des espaces urbains, car les villes intelligentes dépendent d'une variété de ces logiciels, tels que la CAO, le SIG et les outils basés sur Internet (en tant qu'outils). Collaboration hypothétique)[2].

1 - T. Walid, RFID-Intelligent Cities, Intelligent Cities Conference, Umm Al-Qura University, Makah/ Saudi Arabia, 2009.
2 - Komninos, N. (2009). Thessaloniki Living Lab: Designing and Testing Applications for Intelligent Cities, MEDLAB meeting, URENIO Research Unit, Aristotle University, Thessaloniki/ Greece. -

رئيس التحرير
الدكتور حمدي علي نعمة

3- **Sécurité informationnelle dans les villes intelligentes**:

De nombreux capteurs et appareils inclus dans la ville intelligente offriront des capacités sans précédent pour fournir de nouveaux services innovants aux habitants de la ville. Cependant, la complexité croissante des technologies de l'information et de la communication et la connectivité accrue, combinées aux vastes quantités de données générées, augmenteront également la vulnérabilité des systèmes de villes intelligentes aux cyberattaques malveillantes et involontaires. Chaque nouvel appareil connecté à une adresse Internet ouvre une nouvelle porte aux attaques malveillantes visant à perturber les services dans les villes ou à accéder non autorisé aux données. Il est impératif de concevoir des systèmes urbains de nouvelle génération en tenant compte de la cybersécurité et de la protection des données si les administrateurs municipaux veulent assurer la continuité des services et la sécurité et le bien-être des citoyens et des entreprises. Une ville intelligente et durable offrirait de nombreuses opportunités aux pirates informatiques, et la portée du défi est claire lorsque l'on considère la sécurité des infrastructures et des services critiques menacés. Il ne fait aucun doute que la perturbation des systèmes de transport de la ville, du réseau d'alimentation électrique ou de tout appareil indispensable à la vie urbaine mettrait la ville, ou du moins une partie d'elle, à genoux[1].

La protection des informations personnelles dans les

1 - Giampiero Nani, Cybersecurity: A Safe Network for Smart Sustainable Cities, ITU News Magazine, numéro 2, 2016, p.19. Il peut être téléchargé à partir du lien suivant: www.itu.int/ar

villes est intelligente, en fonction de l'étendue de l'existence de contrôles juridiques et de sécurité, et de politiques législatives afin de dissuader ces attaques, car l'existence de ces contrôles s'ajoute à la mise en place de programmes de sécurité efficaces pour protéger l'infrastructure vitale. Le Qatar, par exemple, a développé une stratégie nationale pour la cybersécurité, publiée par le Comité national de la cybersécurité de l'État du Qatar en mai 2014, et c'est un document qui fixe cinq objectifs essentiels à l'État pour améliorer la protection sur Internet et la protection numérique, et cette stratégie appelle à des efforts pour protéger les infrastructures vitales, la vitesse de réponse aux incidents et la participation. L'information sur les menaces, l'élaboration d'un cadre juridique approprié, l'éducation des citoyens et des professionnels dans le domaine de l'utilisation sûre de l'Internet et l'établissement d'une capacité nationale de cybersécurité, l'amélioration de la cybersécurité font partie des efforts du Qatar pour créer des capacités solides et avancées en matière de technologies de l'information et de la communication (TIC) d'ici 2015[1].

Les organisations doivent adopter un système intégré pour tester l'efficacité et l'efficacité du système de sécurité dans les villes intelligentes, basé sur les points suivants[2]:

-**Exigences de sécurité de base**: les gouvernements et les organisations doivent vérifier que

1 - Robert Lemos, Rapport sur les nouvelles cybermenaces au Qatar et au Moyen-Orient, Qatar Computing Research Institute, page 25, peut être téléchargé à partir du lien suivant: www.qcri.qa

2 - Rapport sur l'Initiative pour la protection des villes intelligentes, Directives générales pour l'utilisation de la technologie dans les villes intelligentes, page 10. Il peut être téléchargé à partir du lien suivant: http://me.kaspersky.com

le produit de sécurité est conforme aux exigences de sécurité de base applicables;

- **Test de pénétration**: c'est la méthode recommandée pour vérifier la sécurité des produits utilisés dans la sécurité des villes intelligentes. Lorsqu'il y a des attaques réelles, ce service ou produit ne peut pas fonctionner, ou des données et des informations peuvent fuir, ou même le produit peut mal fonctionner.

- **Certification**: dans les villes intelligentes, la certification par les administrateurs de produits permet l'évaluation des produits et les solutions qu'elle fournit aux gouvernements et aux organisations. Cette certification permet de contenir les décisions prises, mais dans ce cas le test d'efficacité du produit doit être pris en compte car les solutions peuvent finalement être indésirables.

- **Vérification de l'exactitude et de la sécurité des opérations**: en vérifiant la sûreté et l'exactitude du fonctionnement sûr et correct des opérations, et que les informations autorisées à passer sont autorisées et le suivi des opérations suspectes et dangereuses.

Deuxièmement : les modèles de villes intelligentes et leur applicabilité au cas marocain

Parler des villes intelligentes dans notre monde aujourd'hui nous conduit à la nécessité de simplifier les modèles qui dépendent de ce type de planification basée sur l'intelligence technologique issue du développement sur le terrain. Cela vous fait flasher et que les pays du monde qui s'acheminent rapidement vers la construction de villes intelligentes À travers elle, elle vise à répondre aux désirs de ses habitants en premier lieu, de sorte que vivre dans des villes

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية ISSN 1737-7161; 4197/2018
المشارك جناي حمي سعده

intelligentes soit devenu aujourd'hui une nécessité urgente, découlant du développement auquel le monde assiste aujourd'hui dans la révolution des technologies de l'information et de la communication. Il faut donc se référer à cet égard à certains des modèles pionniers qui ont emprunté la voie de la mise en œuvre de villes intelligentes.

1-**Modèles de villes intelligentes**

dans le monde De nombreux pays du monde développé ont suivi la voie de la construction de villes avancées, dont la base est l'utilisation de tout ce qui est la technologie future afin de faciliter la vie face aux citoyens, et afin de suivre le développement dans les domaines des communications ou des technologies futures dans le monde d'aujourd'hui, ce qui est considéré Un monde de technologie "par excellence. Grâce à l'utilisation des technologies modernes, les pays qui soutiennent et opèrent dans ce sens essaient de développer leurs infrastructures, de développer leurs économies et de gérer et gérer leur vie sociale ou économique dans le sens de les améliorer et de les adapter à ce que nous vivons en termes de saut qualitatif dans le domaine des technologies modernes.

1.1- Smart Dubai

Dubaï est l'une des rares villes au monde à avoir adopté une approche unique pour se développer en ville intelligente, et cette ambition repose sur trois axes principaux, la communication, l'intégration et la coopération. Il s'agit d'une approche intégrée qui portera ses fruits et contribuera à réaliser les aspirations de la ville en Devenir la première ville intelligente mondiale.

Dubaï est une ville à croissance rapide qui s'est

développée en tant que centre mondial des affaires, du commerce et du tourisme au cours des quatre dernières décennies, la population de Dubaï passant de 0,6 million en 1993 à plus de 2,2 millions en 2013, ce qui représente un taux de croissance annuel de plus de 6,5%. Dubaï est désormais une destination touristique majeure, accueillant plus de 11 millions de touristes en 2013, le nombre moyen de nuitées en hôtel ayant augmenté à un taux annuel de 12,8% entre 2003 et 2013.

La stratégie «Dubai Smart City» comprend plus de 100 initiatives et prévoit de transformer 1 000 services gouvernementaux en services intelligents. Le projet vise à encourager la coopération entre les secteurs public et privé pour atteindre six objectifs «intelligents» dans des domaines tels que: la vie intelligente, les transports intelligents, la société intelligente, l'économie intelligente, la gouvernance intelligente et l'environnement intelligent. Il repose sur trois principes de base: la communication, l'inclusion et la coopération. Une ville de bonheur et de créativité.

La stratégie et le programme «Dubai Smart City» pour l'année 2021 incluent la réalisation des objectifs suivants:

- Une ville intelligente et durable;

-Une société inclusive et cohésive;

-Une ville qui contribue de manière significative à l'économie mondiale;

-Endroit préféré pour vivre, travailler et visiter;

-Gouvernement pionnier et excellent.

Du côté de la santé, par exemple, et compte tenu de l'augmentation de la population et

de la demande d'établissements de santé avancés, Dubaï a construit une infrastructure de santé supplémentaire et a adopté des initiatives de soins de santé intelligents. En 2013, Dubaï a lancé le projet de soins de santé intelligents avec trois initiatives principales représentées dans les applications intelligentes, Opérations intelligentes ciblant les hôpitaux. Dubaï a également prévu de mettre en œuvre le projet de dossiers médicaux électroniques et le système de données hospitalières d'ici 2015, ce processus permet un accès électronique facile au dossier du patient, qui contient tous les détails nécessaires pour connaître l'état de santé du patient et les résultats de tous les tests, qu'il s'agisse de radiographies ou de dossiers de visite des médecins, le fait est Ce qui permet aux médecins d'envoyer des instructions et des fournitures médicales à d'autres services de l'hôpital tels que les laboratoires et les pharmacies, et le système relie également tous les services de l'hôpital entre eux, ce qui élimine le document de travail, réduit le temps d'attente du patient et fournit un référentiel de données patient précises, ce qui réduit le temps et les procédures De moitié.

À l'avenir, les autorités médicales de Dubaï cherchent à mettre en œuvre des initiatives de télémédecine, basées sur le développement d'applications électroniques qui permettent aux patients d'accéder à la base de données de l'hôpital et d'avoir une idée de leur état de santé, de leur état et de leurs problèmes de santé. Pour certaines conditions médicales, les médecins peuvent offrir des consultations en ligne, ce qui peut raccourcir les listes d'attente dans les hôpitaux,

accroître la satisfaction des patients et améliorer le pronostic.

En ce qui concerne l'éducation à Dubaï, la Dubai Knowledge Foundation et l'Autorité publique pour le développement humain ont introduit des services électroniques intelligents dans les universités et un système de stockage mis à jour pour les écoles et les instituts de formation qui permettent aux clients de contacter directement la KHDA, pour gagner du temps et du travail, et améliorer la satisfaction des clients. Cela permettra aux universités d'accéder à des services tels que l'inscription en ligne pour le personnel et les étudiants. Certificat d'inscription ou diplôme; Il permet également aux écoles et aux instituts de formation d'avoir une version mise à jour du système de liste pour inclure des services intelligents tels que le paiement en ligne, les alertes sur l'expiration des licences, le suivi des demandes de permis, les notifications par e-mail et la séparation des services des processus de modification.

Dubaï a également lancé une nouvelle initiative d'apprentissage intelligent en 2012, qui vise à transformer les salles de classe et à intégrer les enseignants, les élèves, les parents et les administrateurs dans une plate-forme en ligne unique. L'initiative a été pleinement mise en œuvre et est capable de créer un nouvel environnement d'apprentissage dans les écoles, en introduisant des «salles de classe intelligentes» dans toutes les écoles publiques, et en dotant chaque élève d'une tablette connectée aux réseaux 4G à haut débit. Le système reliera également les élèves, les enseignants et les parents au sein d'un système d'apprentissage à distance interactif. L'éducation est

la pierre angulaire de la croissance et de l'avenir de tout pays. Dubaï se concentre sur la garantie d'un large moyen d'accès au matériel éducatif pour les étudiants, rendant l'apprentissage amusant et stimulant grâce à l'utilisation de technologies intelligentes.

1.2- Fujisawa Japanese Smart City

La Fujisawa Smart Sustainable City - qui est une ville innovante et respectueuse de l'environnement - est actuellement en construction à la périphérie de Tokyo, où elle a été annoncée en mai 2011 comme un projet visant à construire une ville intelligente durable sur une zone vacante d'environ 19 hectares, qui Il est à environ 50 km à l'ouest de Tokyo. La construction des maisons avait déjà commencé en septembre 2014 sous la forme de blocs conçus pour ressembler à des maisons. Séparé pour accueillir une famille. La ville devrait ouvrir ses portes au printemps 2014 grâce à une vision centenaire du mode de vie de 1 000 magasins résidentiels de la ville. Le projet établira une communauté qui se développera durablement grâce à l'introduction de nouveaux services et technologies. Les maisons individuelles seront construites pour accueillir 600 familles de la ville. Chacun sera équipé d'un système de production d'énergie solaire et d'unités de stockage de batteries. Les maisons seront également conçues pour permettre la création d'un mode de vie basé sur «l'auto-innovation et l'autoconsommation énergétique» à travers (Smart Home Energy Management System)[1].

1 - Padma Venu, Panasonic's Smart Sustainable Fujisawa City: A City Sustainable Developing Through Creative Ideas, Urban Environment Magazine, Numéro 8, mai 2014, magazine publié par le Centre de l'environnement pour les villes

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
ISSN 1737-7161 :قيم الدولي
4197/2018 :الإيداع القانوني
الدكتور حمدي سعده

Sous le nouveau slogan «Auto-innovation et autoconsommation d'énergie», la ville intelligente de Fujisawa fournira des services énergétiques conçus pour développer des moyens de subsistance pour la prochaine génération, permettant aux citoyens de produire l'énergie qu'ils utilisent dans leurs maisons, grâce à l'utilisation optimale de la production d'énergie solaire et d'autres moyens. Dans cette optique, Panasonic développe la ville intelligente durable de Fujisawa. Le «modèle Fujisawa» est un programme avancé de construction de villes qui donnera vie à l'énergie, améliorera les moyens de subsistance des gens grâce à l'énergie solaire, atteindra les normes de sécurité, la capacité de se déplacer librement et prendra soin de la société et des soins de santé. Fujisawa Smart Sustainable City est le message de Panasonic aux humains et au monde entier que des problèmes comme celui-ci peuvent être résolus[1].

1.3- Smart London:

Boris Johnson[2] a assuré que: «De 2011 à 2021, la population de Londres augmentera de millions, ce qui est le taux de croissance le plus élevé que la ville ait jamais connu. Nous atteindrons près de la population new-yorkaise de 9 millions de près de 10 millions d'ici En 2030. Avec ces projections démographiques, nous aurons au moins 641 000 emplois, plus de 800 000 logements et plus de 600 000 passagers supplémentaires qui devront utiliser les transports en commun aux heures de pointe d'ici

arabes, p. 31. Vous pouvez le télécharger à partir du lien Suivant: www.envirocitiesmag.com

1 - Padma Venu, Op. Référence, p. 30.

2 - Ancien maire de Londres et affilié au Parti politique conservateur, nous sommes élus maire de la ville de Londres depuis 2008, nommé ministre britannique des Affaires étrangères le 13 juillet 2016 dans le gouvernement de Theresa May.

2031. De nombreux défis seront liés principalement à l'augmentation de la quantité de déchets et à la pression constante sur Santé et énergie Je resterai ferme contre la croissance future de Londres, Londres est une formidable ressource pour les nouvelles entreprises, les opportunités d'emploi et les investissements étrangers, mais la vérité est que nous devons réfléchir à la manière de soutenir cette capitale et d'en faire une ville fiable à l'avenir. Nous devons mettre en commun et exploiter les compétences techniques pour aider le capital humain et la main. Travailler à faire de Londres une ville meilleure, soutenir sa croissance, aider notre infrastructure et la rendre plus sensible aux personnes et aux besoins de son économie. Relevez les défis de la croissance dans la capitale. "

Par conséquent, Londres a adopté la Vision 2020 du maire, qui repose sur six points principaux[1:]

▪**Le premier point:** placer les Londoniens au centre de la vision: la participation et l'autonomisation des citoyens de Londres, et un travail continu pour augmenter le nombre de Londoniens qui utilisent le numérique pour participer à l'élaboration de politiques pour la ville. Cette initiative comprenait également la préparation d'une stratégie numérique participative de Londres d'ici la fin de 2014. En plus de doubler le nombre de stagiaires en technologie d'ici la fin de 2012.

▪**Le deuxième point**: Accès aux données disponibles: L'accès

1 --L'avenir de la smart: exploiter l'innovation numérique pour faire de Londres la meilleure ville du monde, mars 2016, publié par Greater London Authority, P 10-12. www.london.gov.uk.

autorisé aux données de Londres est actuellement utilisé pour la planification et l'exploitation de la ville, et l'une des principales sources est le magasin de données de Londres, car c'est l'une des premières plates-formes qui permettait d'accéder à des données publiques, ce qui impliquait à son tour la communauté des développeurs de Londres. Cela a conduit à la production de nombreuses applications qui aident mieux la ville.⎫ Ces données ont été collectées et classées selon les priorités, conservées et utilisées selon les normes générales. Une étroite coordination a été maintenue avec l'Union européenne (l'Angleterre l'a récemment quittée après un référendum populaire), et les efforts se sont poursuivis pour encourager les Londoniens à utiliser la technologie numérique pour accéder aux informations sur la ville.

▪**Le troisième point:** Augmenter la part des talents de la recherche, de la technologie et de la création à Londres: en lançant le «Smart London Innovation Challenge», à travers lequel une foule de pionniers, de chercheurs, d'entreprises et de citoyens sont sélectionnés, et cela conduirait au développement de solutions qui répondent aux défis de la croissance de la capitale Ces solutions seront mises en œuvre et transférées dans les villes les plus développées du monde.

▪**Quatrième point**:

Rassembler à travers les réseaux: Londres est en fait un système d'innovation très sophistiqué, en raison de sa taille et du nombre important et varié de ses institutions.⎫ Le Smart London Innovation Network, qui sera créé pour identifier et regrouper la

grande quantité d'activités de villes intelligentes présentes et émergentes dans la capitale, vise à aider les petites et moyennes entreprises, ainsi que la communauté d'innovation de Londres, à saisir les opportunités du marché et à les aider à croître et à se développer.

▪**Cinquième point**: Permettre à Londres de s'adapter et de grandir: continuer à développer des stratégies intelligentes utilisant la technologie des réseaux intelligents est l'un des principes les plus importants du plan de développement Smart City 2020, et la stratégie vise à améliorer la gestion de l'offre et de la demande d'énergie et d'eau, ce qui stimulerait Utilisez les données et la technologie pour recycler et exploiter efficacement les déchets.⎫ En outre, de meilleures méthodes seront développées pour réduire les émissions du secteur des transports à Londres jusqu'à 50%. Et aussi réduire les émissions de gaz à effet de serre de 40% par rapport aux niveaux de 1990.

▪**Point 6:** Renforcer la coopération entre les Londoniens et le gouvernement de la ville: Le plan appelle à un partage accru des données entre le gouvernement de Londres et les parties prenantes. Cela s'accompagnera de recherches visant à évaluer les processus de prestation de services et à concevoir de nouvelles méthodes dans ce domaine, en plus de travailler à accroître la part des petites et moyennes entreprises grâce aux contrats du secteur public ou aux opportunités de fourniture.

La ville intelligente de Londres est un lieu de vie et de travail plus confortable pour les Londoniens, ce sera un lieu de création de créativité et d'innovation, un lieu pour

accueillir la croissance démographique et la prospérité durable, Londres sera un centre d'échange et d'utilisation d'informations technologiques et d'applications intelligentes qui facilitent la vie des citoyens et répondent à leurs besoins quotidiens changeants.

La stratégie de Londres pour une ville intelligente peut être résumée dans le tableau suivant:

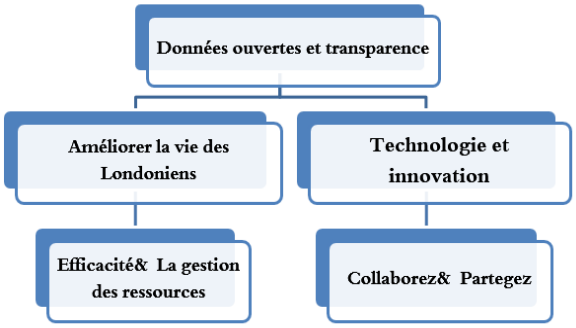

Source: Une synthèse personnelle des données du rapport sur la stratégie Smart London

2- Possibilité d'appliquer les villes intelligentes au Maroc

Le discours sur l'application du modèle de la «ville intelligente» au cas marocain nécessite que l'on interroge d'abord les nombreux intervenants dans ce processus et les contributeurs à la possibilité de cette méthode, qui simplifiera la vie des gens et leur permettra de vivre Une vie simple sans fatigue ni épuisement, ces mécanismes de base que nous travaillerons à simplifier et à expliquer pour comprendre les possibilités d'application dans notre pays.

2.1- Infrastructure au Maroc

L'infrastructure d'une ville comprend, entre autres, le logement, l'assainissement, l'approvisionnement en eau et l'assainissement,

l'approvisionnement et la distribution d'énergie électrique, le transport, la gestion des déchets et la communication. L'infrastructure de la ville intelligente se distingue des infrastructures urbaines traditionnelles par sa capacité à

répondre intelligemment aux changements environnementaux, y compris aux besoins des utilisateurs et à d'autres infrastructures, afin d'obtenir de meilleures performances. Par conséquent, l'infrastructure de la ville intelligente fournit les fondations des six principaux sujets liés à la ville intelligente, à savoir la mobilité intelligente, l'économie intelligente, la vie intelligente, la gestion intelligente, les personnes intelligentes et l'environnement intelligent.

Les villes des pays en développement ont un besoin urgent de fournir une infrastructure urbaine adéquate pour faire face au rythme rapide de l'urbanisation. Par conséquent, afin de répondre aux exigences et aux besoins des infrastructures en accélération, nous trouvons dans les applications des infrastructures intelligentes une solution viable pour le développement des villes, et un moyen pour elles de réaliser de grands bonds futurs, comme en témoignent plusieurs études récentes sur l'Afrique et les villes intelligentes[1].

Pour le succès des villes intelligentes au Maroc, il faut d'abord une infrastructure appropriée, capable d'utiliser et d'absorber les technologies, les moyens et les futurs outils technologiques, ce que nous ne trouvons pas dans le cas marocain. Ainsi, nous parlons maintenant d'autoroutes, alors que d'autres villes sont entrées dans le domaine des routes intelligentes, par exemple Barcelone est un cas réussi dans le développement des infrastructures en trouvant des solutions intelligentes pour ses

1 - Rapport sur «L'Afrique prête à progresser grâce à la technologie des villes intelligentes», publié au lien suivant:www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/za/Documents/publicsector/ZA_SmartCities _12052014.pdf

routes et l'éclairage de ses rues, ce qui a conduit à une diminution de la congestion et des émissions, et des capteurs ont aidé à guider les conducteurs. Aux places de parking vides. En plus d'un capteur pour surveiller les précipitations pour l'irrigation, et installer environ 20 mille mètres de technologie intelligente pour mesurer l'étendue de la consommation d'énergie et améliorer son efficacité.

L'infrastructure comprend des hôpitaux, des universités et des logements équipés, fonctionnant et gérés avec de l'intelligence artificielle, des appareils de communication et des téléphones avec des vitesses de téléchargement élevées plusieurs fois supérieures à ce qu'elles sont actuellement. Le carbone en 2030, utilise l'électricité au lieu du pétrole et de ses dérivés. La chose qui nous oblige à travailler plus dur pour atteindre la voie de la simplification du modèle des villes intelligentes sur le cas marocain, qui nécessite de nombreux changements, que ce soit au niveau de ses infrastructures ou au niveau de l'évolution du schéma de gestion de ses projets traditionnellement, à la tendance à l'utilisation d'outils technologiques et d'applications intelligentes en Tous ses programmes et plans futurs pour l'avancement de l'infrastructure dans notre pays.

2.2 - Responsabilité sociale pour le succès des villes intelligentes au Maroc

En plus de la nécessité d'une infrastructure intelligente, il y a la responsabilité sociale, et peut-être la meilleure illustration de ce point de vue est une citation de deux personnages célèbres de l'histoire; «William Shakespeare», qui a dit: «Qu'est-ce qu'une ville autre que des gens?» Et Platon, qui

a clarifié le sujet, a dit: "La ville est comme ça parce que les citoyens sont comme ça." Et si la ville n'a pas de citoyens qui ressentent un sentiment d'appartenance et qui partagent la responsabilité institutionnelle, quelle que soit la réussite du processus de transformation, la ville ne sera pas intelligente. L'affiliation, l'engagement et la responsabilité des citoyens à faire partie du processus de développement vers une vie heureuse en sont la base. Sinon, la ville rétrécira et deviendra de moins en moins «intelligente» chaque jour. Par conséquent, l'étude devrait prendre en compte la différence de nature des citoyens, de leur culture et de leurs coutumes, ainsi que des méthodes de recherche d'autonomisation, et la conduite de campagnes de sensibilisation sur Niveau ville, plus gestion du changement[1].

Le succès du projet de ville intelligente au Maroc dépend de la participation des citoyens, des entreprises et de tous ceux qui sont à leur cœur, interrogeant ainsi les citoyens, les entreprises et autres sur ce que sont les villes intelligentes, et en les intégrant à la solution en utilisant les moyens technologiques comme outil de réussite du projet de ville intelligente, tels que les réseaux sociaux et les sites Web. Cela pousse les citoyens eux-mêmes à innover des mécanismes et des moyens pour le développement de nos villes pour le mieux. La technologie et l'innovation changent nos vies, nous répondons aux besoins de nos citoyens et contribuons au développement de notre économie, donc tout le

1 - Smart Cities: The Regional Perspective, The Government Summit Research Series qui s'est tenue à Dubaï, février 2015, p. 3.

monde doit être impliqué pour faire partie de ce défi.

2.3- Le projet E-madina à Casablanca

Le projet e-madina, qui a été désigné comme indicateur d'une ville intelligente à Casablanca, vise, comme le définissait le site officiel de ce projet, à rendre la ville de Casablanca plus attractive, plus efficace et plus compétitive pour les entreprises, les citoyens et les visiteurs en Le cadre d'un accord de partenariat public, privé, citoyen, à travers l'utilisation de la technologie. La mission de la ville électronique est de créer et de développer un écosystème pour une ville intelligente pour faire émerger des initiatives et transformer la ville en utilisant la technologie numérique existante et les ressources matérielles et immatérielles[1].

La réalité de la situation onfirme le contraire, car l'infrastructure de la ville de Casablanca ne permet pas l'existence ou la possibilité de développer une ville intelligente, cette dernière qui a besoin d'une nouvelle infrastructure qui accueille les technologies futures et est capable de l'utiliser dans des buts qui servent l'intérêt du citoyen en premier lieu. De plus, on constate que la ville de Casablanca contient un site internet qui ne contient que des données, images et documents liés à la mairie et à l'état de la ville de Casablanca, alors qu'aujourd'hui on parle de régionalisation avancée, qui nécessite de mettre à jour le site et de lui fournir de nouvelles ressources numériques, en plus de la possibilité de le développer pour y accéder Les citoyens afin de répondre à leurs intérêts, le premier

1 - Le site officiel du projet e-madina sur Internet: www.e-madina.org

objectif d'une ville intelligente est donc que les citoyens aient accès aux informations numériques, leur simplifient la vie, leur fournissent des données et des documents, et en obtiennent satisfaction, ce que nous n'avons pas encore atteint. En plus de ce qui a été dit, se pose le problème du manque d'applications intelligentes dans la ville.

Ces applications peuvent contenir des outils qui fournissent aux citoyens des liens et des contenus électroniques capables de leur faciliter la vie, comme la possibilité de développer un programme qui permette de communiquer avec les services en charge de la preuve administrative, par exemple pour simplifier les procédures face aux citoyens, et prévenir La présence de surpeuplement au sein de l'administration marocaine, qui nous demande plus de temps et d'efforts pour arriver à ce point précis.

La deuxième chose est l'absence de routes intelligentes, contrôlées et sûres, qui permet de fournir aux usagers de la route les informations nécessaires pour éviter le surpeuplement et réduire les accidents de la circulation, faciliter la mission devant les services de sécurité et leur fournir les ressources numériques nécessaires à leur travail, ce qui simplifie, gère et surveille l'infrastructure routière de manière fluide et régulière. Avec l'aide de la technologie moderne.

Dans Rising from the Slump, Andrew Zoolley définit le «leadership transcendant» comme la capacité de transcender les barrières institutionnelles et culturelles de la collaboration entre innovateurs informels à petite échelle dans les communautés locales et entre institutions

formelles disposant de ressources à grande échelle. C'est précisément la capacité dont les dirigeants des villes intelligentes et durables ont besoin pour bien comprendre comment les pouvoirs «descendants» de leur influence - politiques, achats et investissements - peuvent être mobilisés pour autonomiser et autonomiser les personnes, les communautés et les entreprises sur le terrain. Les dirigeants qui abandonnent savent qu'ils n'ont aucun rôle dans la direction du changement mais dans la création des conditions qui permettent aux autres de réussir. Le concept de «Smart Big / Small», proposé par l'architecte Kelvin Campbell, nous dit comment créer les conditions pour des sites urbains innovants réussis grâce à «des quantités colossales d'innovation à petite échelle». À l'ère de l'information, cela devrait inclure de rendre l'infrastructure numérique adaptable en fournissant des interfaces de données ouvertes, qui sont accessibles à partir de logiciels open source sur des plates-formes de cloud computing - les équivalents numériques pour des environnements urbains accessibles et polyvalents dans les espaces publics. Et la même échelle humaine. Notre monde investit dans les technologies intelligentes à un rythme effréné, et nous avons maintenant besoin de leaders intelligents pour nous aider à en profiter en tant que société[1].

Par conséquent, travailler à la simplification du modèle des villes intelligentes au Maroc dépend de la mesure dans laquelle chacun contribue dans un esprit de responsabilité et de citoyenneté

1 - Construire les villes intelligentes et durables de demain, Etihad News Magazine, référence précédente, page 16.

positive, et d'une bonne compréhension des principes et des exigences des villes intelligentes, en plus du besoin de leaders intelligents capables de produire un projet d'avenir intelligent pour nos villes, d'autant plus que nous sommes à une époque où la technologie envahit notre quotidien. Le monde d'aujourd'hui profite positivement des nombreux avantages que ces outils procurent pour améliorer nos vies, nos sociétés et nos économies. Au contraire, notre pays n'a toujours pas franchi le premier pas dans ce domaine, ce qui est clairement évident à travers les programmes et stratégies gouvernementaux qui ont prouvé leur échec, comme le programme d'e-gouvernement au Maroc, qui a été développé sur la base du plan Maroc numérique de 2013, et le programme d'e-gouvernement a été lancé en 2009, et a été pris comme objectif Elle a développé 89 services à destination des administrations, des utilisateurs et des entreprises, et depuis son lancement, 35 services publics ont été mis sur Internet alors qu'il y a 25 autres services en développement, et la meilleure preuve de l'échec de cette stratégie est ce qui a été évoqué dans le rapport du Conseil supérieur des comptes concernant l'évaluation de la stratégie numérique du Maroc 2013, principalement l'évaluation de L'ampleur du succès du projet d'administration en ligne. Le rapport souligne que le résultat de l'achèvement montre que 36% des 69 projets programmés ont été achevés et ont commencé à les exploiter, tandis que 3% des projets sont en cours d'achèvement, à un moment où38% des projets ont des problèmes Opérations d'achèvement, et 22% d'entre elles

n'ont pas encore commencé à être achevées.

Conclusion :

Le projet de villes intelligentes et les possibilités de son application au cas marocain nécessitent des années de travail et d'efforts afin de relever les défis, problèmes et obstacles qui s'opposent à sa cristallisation sur le terrain, ces problèmes peuvent être surmontés si les conditions et les piliers mentionnés dans le corps de ce sujet sont réunis, et si les efforts de tous sont conjugués Des citoyens d'abord, car ils sont le noyau de base et réel pour le développement, le développement et la réussite du projet de ville intelligente, et la contribution du secteur privé et public avec les ressources financières nécessaires pour relever les défis et se tenir au courant des développements dans le monde d'aujourd'hui au niveau technologique, et pour fournir à l'infrastructure les moyens numériques nécessaires pour que nous puissions parler Les villes intelligentes marocaines "dans le futur

مجلة IAFA
ISSN 1737-7161 :الترقيم الدولي
4197/2018 :الإيداع القانوني
للعلوم الإنسانية والاقتصادية و القانونية
رئيس التحرير
الدكتور حنان علي نقده

« Effets socio-économiques de la pandémie du Covid 19 et le redémarrage économique ; cas du Maroc »

Pr. DINAR Brahim (Professeur de l'enseignement supérieur et directeur du Laboratoire de Recherche en Economie, Gestion et Management des Affaires « LAREGMA » Université Hassan I de Settat.)
DABNICHI Youness (Doctorant à Université Hassan I de Settat, Faculté des sciences Juridiques économiques et sociales -Settat-)
MOCHHOURY Chaymaa (Doctorante à Université Hassan I de Settat, Faculté des sciences Juridiques)

Résumé :

Les spécialistes (économistes, sociologues……...) comme le commun des mortels s'accordent à dire qu'aujourd'hui, la pandémie du corona virus a bouleversé la vie quotidienne sur le plan social et économique des pays aussi bien développés qu'en voie de développement .

Plus grave encore, la covid19 a coûté, jusqu'à présent, la vie à des milliers de personnes dans le monde entier, en particulier dans les pays développés où le pourcentage des cas mortels est relativement élevé par rapport à celui des pays africains, pays en voie de développement et dont le système de santé n'est pas assez développé. Le Maroc a pu réduire les coûts socio- économiques liés à la pandémie du covid19, en entreprenant des actions préventives et courageuses dès les premiers jours de cette épidémie et également grâce à un plan bien étudié et mis en place avec l'aide de plusieurs intervenants (ministères de la santé ,de l'intérieur ,de l'économie….). Certes, sur le plan sanitaire, le

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير

virus a été affaibli dans sa propagation et sa virulence, néanmoins, de lourdes conséquences sont à attendre suite à cette pandémie, tant sur le plan social que sur le plan économique, lesquelles conséquences pourraient entrainer une augmentation exponentielle du chômage ainsi qu'une crise au niveau du budget de l'Etat et une diminution du PIB. Aussi, à travers cet article, nous allons analyser et comprendre les impacts de cette pandémie sur le plan économique et social.

Mots-clés: Maroc; coronavirus; impacts économiques ; impacts sociaux

Abstract:

Specialists (economists, sociologists....) as well as ordinary people agree that today, the corona virus pandemic has disrupted the daily social and economic life of both developed and developing countries. Even more seriously, covid19 has so far claimed the lives of thousands of people around the world, particularly in developed countries where the percentage of fatal cases is relatively high compared to that of African countries, which are developing countries and have insufficiently developed health systems. Morocco has been able to reduce the socio-economic costs related to the covid pandemic19 , by taking preventive and courageous actions from the first days of this epidemic and also thanks to a well studied plan implemented with the help of several stakeholders (ministries of health, interior, economy...). Certainly, on the sanitary level, the virus has been weakened in its propagation and its virulence, nevertheless, heavy consequences are to be expected following this pandemic, as well on the social level as on the economic level,

which consequences could lead to an exponential increase in unemployment as well as a crisis at the level of the State budget and a decrease in the GDP. Therefore, through this article, we will analyze and understand the impacts of this pandemic on the economic and social level.

Keywords: Morocco; corona virus; economic effects; social effects.

Introduction

Ce papier vise à analyser les impacts socio-économiques de la crise de la COVID-19 sur le Maroc ainsi que le défi du redémarrage de l'économie marocaine, sous l'angle de trois aspects essentiels :

1. Actions menées par le Maroc à l'heure de la Covid19 et les effets sociaux de cette pandémie ;
2. Analyse de la conjoncture économique mondiale et marocaine ainsi que les effets économiques de la Covid19,
3. Résultats et modalités pour un redémarrage sain de l'économie marocaine.

Les coûts de la COVID-19 sont très lourds et continuent encore à peser sur l'économie mondiale tant que la sortie de crise peine encore à voir le jour. Et le Maroc n'échappera pas également aux conséquences néfastes tant économiques que sociales de cette crise.

Ainsi, le monde entier connait une grave crise, inattendue, à cause du virus corona (covid19 qui a donné lieu à des faits inédits (confinements, déconfinements, bavettes) et à des réalités auxquelles personne n'aurait pu croire s'il ne les avait pas vécues. Des pays émergents et développés n'avaient pas saisi la gravité du virus et n'ont pris les mesures préventives et adéquates pour faire ralentir le rythme de propagation du virus que tardivement préférant

sauvegarder leurs économies en paie le prix fort en nombre de ces moments difficiles. Et ce n'est que par la suite qu'ils ont réalisé que le virus se propage à une vitesse effrayante et qu'il cause beaucoup de morts surtout chez les gens âgés ou à la santé fragile. C'est à ce moment que certains pays ont commencé à prendre des mesures drastiques (confinement total, masques..) pour juguler la propagation du virus et sauvegarder les populations quitte à sacrifier l'économie qu'ils voulaient au début protéger.

La pandémie de la Covid19 a mis les systèmes de tous les pays à rude épreuve. Des communautés telles que l'Union européenne ont été au bord de l'implosion. La première puissance mondiale, à cause de son système néolibéral qui donne à l'économie une place primordiale aux dépens des êtres humains qui n'ont qu'une place secondaire au sein de ce système, contaminations et de morts et montre de ce fait la faillite de son système de santé, inaccessible à une grande partie de la société. Cependant, certains Etats, comme la Californie par exemple, ayant compris la gravite du virus commencent à prendre des mesures drastiques (fermeture des plages, des bars……).

L'impact de cette pandémie à l'échelle mondiale, régionale et nationale demeure très difficile à déterminer, mais il apparaitra certainement à tous les niveaux à savoir économiques, financiers et sociaux.

L'objet donc de ce papier est de mettre l'accent sur les effets de cette pandémie non seulement sur le plan social mais aussi économique. Cependant, il est certain que le redémarrage de l'économie pour notre pays nécessitera sans doute beaucoup de

temps, néanmoins, il doit être progressif et surtout très contrôlé.

Afin de mieux appréhender cette crise de la Covid19 qui touche le monde entier, d'analyser ses effets sur le Maroc et d'évaluer les mesures prises et les actions entreprises par notre pays pour relever son économie, nous allons examiner les différents points ci-dessous qui seront les principaux axes de notre article.

- **Axe 1 : Les effets sociaux de la Covid19 au Maroc**

  1.1. Les mesures de précaution et actions menées par le Maroc à l'heure de la Covid19

  1.2. Les effets sociaux de la pandémie Covid19

  1.3. Les initiatives pour atténuer les effets sociaux de la Covid19

- **Axe 2 : Les effets économiques de la Covid19 au Maroc**

  2.1. L'analyse de la conjoncture économique mondiale et marocaine

  2.2. L'impact économique de la Covid19 au Maroc :

  2.3. L'endettement au Maroc à l'ère de la covid19 et le problème de financement de l'économie

- **Axe 3 : Résultats & modalités de redémarrage de l'économie marocaine :**

  3.1. Scénarios possibles pour l'économie marocaine après la crise de la Covid-19

  3.2. Chiffres et discussions sur les conséquences sociales de la Covid 19

  3.3. Recommandations pour un redémarrage réussi de l'économie marocaine

- **Axe 1 : Effets sociaux de la pandémie Covid19 au Maroc**

Nous allons étudier dans ce premier axe, les effets socio-économiques de la pandémie du

covid19,ainsi que, la question de l'endettement pour aider les secteurs en difficulté tout en analysant les mesures de précaution et les actions qui ont été menées par le Maroc afin de faire face à la propagation de l'épidémie du coronavirus.

1.1. Les mesures de précaution et actions menées par le Maroc à l'heure du covid19

Le Maroc a été parmi les premiers pays à déclarer l'état d'urgence sanitaire et à imposer le confinement à un stade avancé de la propagation de la pandémie. Cette décision rapide s'explique par le fait que le Maroc a tiré des leçons des expériences de ses pays voisins et a pris en compte ses capacités limitées en termes d'infrastructures (seulement 670 lits d'hôpitaux au moment de la déclaration du 1er cas)

Parmi les mesures et les actions entreprises par le Maroc pour faire face à cette pandémie, nous citons :

- Contrôle plus strict des voyageurs en provenance et à destination du Maroc
- Annulation des lignes de vols
- Fermeture des écoles publiques et privées, des cafés, des restaurants, des hammams…
- Création d'une caisse de gestion de la pandémie
- Adoption d'une nouvelle stratégie qui consiste à enseigner et à travailler à distance
- Application stricte de la mise en quarantaine
- Construction d'un hôpital de campagne de courte durée, estimé le plus grand hôpital du continent
- Création de tentes équipées de lits et d'appareils médicaux de haute qualité dans les villages reculés
- Production d'appareils respiratoires

Toutes ces actions menées et réussies jusqu'à présent par le Maroc, poussent les pays africains à vouloir suivre le modèle marocain pour pouvoir sortir de cet état de crise.

L'Organisation mondiale de la santé n'a pas manqué de son côté de reconnaître les efforts considérables qui ont été déployés par le Maroc et lui permettre ainsi de participer à l'alliance mondiale de la lutte contre le Virus Covid19.

1.1.1 Mesures financières

Le Roi Mohammed VI a ordonné le 15 mars la création d'un fonds spécial pour la gestion de la pandémie de Coronavirus. Le Fonds, doté d'une enveloppe initiale de 10 Md MAD à partir du Budget général et alimenté par la suite par des dons privés et d'entreprises, vise à tempérer les conséquences économiques et sociales résultant des mesures préventives.

1.1.2 Mesures économiques

Sur le plan économique, le paiement des charges sociales (CNSS) a été suspendu pour les entreprises du 1er mars à juin 2020. Les entreprises peuvent également bénéficier d'un moratoire pour le remboursement des échéances des crédits bancaires et de leasing jusqu'au 30 juin 2020 sans paiement de frais ni de pénalités. La Banque centrale marocaine a, quant à elle, décidé le 17 mars de réduire son taux directeur de 25 points de base à 2% afin de soutenir l'activité économique.

1.1.3 Mesures sociales

Le gouvernement a décidé de prendre une multitude de mesures au profit des entreprises et des salariés ainsi que les professions libérales et le secteur informel qui sont confrontés à des difficultés causées par la pandémie. En termes des aides directes aux ménages nécessiteux, le gouvernement s'est

concentré depuis une année à l'élaboration d'un chantier relatif aux mécanismes des aides sociales. Le chantier est structuré d'un grand nombre de projets visant l'organisation et la rationalisation et la gouvernance des mécanismes d'aides directes et le traitement des lacunes qui touchent le régime Ramed.

Les salariés relevant des employeurs en difficulté, en arrêt d'activité, affiliés à la Caisse Nationale de Sécurité Sociale (CNSS), bénéficieront d'une indemnité forfaitaire mensuelle de 2000 dirhams nets en plus du bénéfice des prestations relatives à l'assurance maladie obligatoire et aux allocations familiales pendant la période allant du 15 mars au 30 juin 2020.

1.1.4 Mesures commerciales et douanières

Concernant les importations et compte tenu des tensions sur les réserves en devises en lien avec la baisse des transferts MRE et des recettes touristiques, le Directeur Général des Douanes a adressé une demande à l'Association des importateurs de véhicules AIVAM afin de réduire au strict minimum les importations en négociant avec les fournisseurs le report de celles-ci. Quant aux exportations, l'Administration des Douanes a publié deux circulaires portant sur la restriction quantitative à l'exportation de masques chirurgicaux, de préparations antiseptiques et de masques de protection[1].

1.2 Effets sociaux de la pandémie covid19

Commandeur des croyants, le Roi Mohammed VI, a donné ses

[1]Délégation de l'Union européenne au Maroc - Section commerciale, Note sur les impacts économiques du Covid-19, page 11.

ordres pour la suspension des loyers, en cette période de pandémie, des commerces et magasins Habous dédiés au commerce, aux métiers, aux services ainsi qu'aux logements Habous.

Ainsi, et sur la base des propositions du comité de veille économique, le gouvernement a décidé de prendre une multitude de mesures au profit des entreprises et des salariés ainsi que des professions libérales et du secteur informel qui sont confrontés à des difficultés causées par la pandémie.

1.2.1 La réforme des dispositifs d'appui social

En termes d'aides directes aux ménages nécessiteux, le gouvernement s'est concentré depuis une année à l'élaboration d'un chantier relatif aux mécanismes des aides sociales. Le chantier est structuré suivant un grand nombre de projets visant l'organisation, la rationalisation et la gouvernance des mécanismes d'aides directes et le traitement des lacunes qui touchent le régime Ramed.

1.2.2 Les salariés

Deux mesures principales ont été proposées par le comité de veille au profit des salariés :

-Allocation d'une indemnité forfaitaire mensuelle nette de 2000 dirhams, au profit des salariés, personnes recrutées par contrat d'insertion, des marins pêcheurs en arrêt d'activité, travaillant pour des entreprises affiliés à la CNSS qui sont en difficulté et déclarés au mois de février 2020.

- Allocations familiales et des prestations de l'AMO au titre de la même période, aux salariés sus cités.

Selon Jamila El Moussali, ministre de la Solidarité, du Développement social, de l'Egalité

et de la Famille, environ 760.000 salariés affiliés à la Caisse nationale de sécurité sociale (CNSS) ont bénéficié d'une indemnité forfaitaire de 1.000 DH au titre du mois de mars et de 2.000 DH pour le mois d'avril[1].

Dans la même perspective, le gouvernement a souligné son soutien aux entreprises en difficulté afin de préserver les emplois et éviter des pertes d'emploi pour raison économique.

1.2.3 Les ménages opérant dans le secteur informel

Le gouvernement n'a pas manqué de porter son soutien à la catégorie des ménages qui opèrent dans le secteur informel .La distribution des aides a effectivement commencé le lundi 6 avril 2020 au profit des ménages Ramedistes opérant dans l'informel qui n'ont plus de revenus du fait du confinement obligatoire. Cette distribution a pris aussi en considération les ménages non-ramedistes, opérant dans l'informel qui ont perdu leurs revenus à cause du confinement.

1.2.4 La situation des catégories précaires

Le gouvernement a décidé de redoubler ses efforts notamment au profit de personnes à situation plus critique, telles que les personnes âgées, personnes en situation d'handicap et personnes souffrantes de maladies chroniques.

Un plan d'action a été élaboré pour la protection des enfants en situation précaire contre la contagion au coronavirus. Ce plan comprend les prestations d'urgence destinées aux enfants des établissements de protection

[1]www.libe.ma Les-mesures-prises-par-le-Maroc-pour-lutter-contre-le-Covid-19, consulté le 15/05/2020.

sociale et aux enfants se trouvant à la rue.

En plus des mesures prises par certaines administrations au profit de leurs salariés en situation de handicap, les parties concernées ont également veillé à la mise en place, au profit des familles des personnes autistes, des cellules d'orientation et de communication découlant du programme Rafiq.

Selon le chef du gouvernement Saad dine El Othmani, des services d'assistance sociale ont été apportés au profit des personnes en situation de rue en vue de les protéger contre la propagation du coronavirus. Des espaces de prise en charge ont été équipés et mobilisés assurant l'accueil, l'hébergement et la restauration.

Par l'organisation de rondes pour localiser les personnes en situation de rue, des cadres et employés de l'Entraide nationale, du Croissant rouge marocain, des autorités locales, de collectivités territoriales, de la société civile et des bienfaiteurs ont contribué à la prise en charge des personnes sans abri et le retour d'un grand nombre d'entre eux vers leurs familles[1].

Les personnes âgées représentent la catégorie sociale la plus sensible face au Corona virus, surtout quand il s'agit des pensionnaires des maisons de personnes âgées, personnes vivant dans l'isolement et loin de leurs proches.

En cette période de pandémie, l'opération « Assalama » dédiée à l'appui aux personnes âgées et personnes en situation de handicap, a mis à disposition à ces personnes le « Kit Assalama » pour l'hygiène et la prévention

[1]fr.hespress.com ,145 espaces pour la prise en charge des personnes en situation de rue, consulté le 20/05/2020.

contre le virus au sein des établissements de protection sociale[1].

Le gouvernement a pris une série de mesures d'urgence pour accompagner les femmes victimes de violences, les femmes en situation de handicap et les femmes âgées par l'élaboration d'une campagne de sensibilisation.

Un suivi délicat a été employé au niveau des cas de violence déclarés et ce pour but d'accélérer les interventions, d'assurer l'hébergement des victimes ou de les ramener à leur foyer conjugal. En coordination avec l'Entraide nationale, un suivi permanent a été dédié à l'état de santé des travailleurs et des bénéficiaires des prestations des centres d'accueil pour les femmes en situation difficile[2].

1.3 Les initiatives pour atténuer les effets sociaux de la crise

En vue de réduire les impacts sociaux dus à la Covid 19, le Maroc a élaboré plusieurs initiatives d'où l'on cite :

-Les aides aux catégories Ramedistes et non Ramedistes opérant dans l'informel :

*800 dirhams pour les ménages de deux personnes ou moins ;

*1000 dirhams pour les ménages formés de trois à quatre personnes ;

*1200 dirhams pour les ménages de plus de quatre personnes.

-Allocation d'une indemnité forfaitaire mensuelle nette de 2000 dirhams, au profit des salariés, personnes recrutées par contrat

[1] lematin. ma, journal, Des mesures draconiennes pour protéger les pensionnaires de la maison des personnes âgées, consulté le 26/04/2020.

[2] www.medias24.com, L'ADFM s'inquiète de la situation des femmes précaires, consulté, Le 17 avril 2020.

d'insertion, des marins pêcheurs, en arrêt d'activité, travaillant pour des entreprises affiliés à la CNSS qui sont en difficulté et déclarés au mois de février 2020.

-Renforcement des prestations de proximité à travers un appui aux projets des associations visant à traiter les répercussions sociales en période de confinement sanitaire ;

-Mise en place des mécanismes de suivi pour la protection des enfants contre la violence

-Mise à niveau d'un soutien psychologique aux enfants au sein des établissements de protection sociale.

-Mise en place, au profit des familles des personnes autistes, des cellules d'orientation et de communication découlant du programme Rafiq.

-Mise en place d'une permanence pédagogique afin d'assurer la continuité des activités des centres concernés par la scolarité des enfants en situation de handicap.

-L'Amicale Marocaine des Handicapés (Groupe AMH) qui propose une plateforme nationale dédiée pour le recensement et l'accompagnement des personnes handicapées en ces temps de crise, ainsi qu'un système d'aide financière[1].

- **Axe 2 : Impacts économiques de la Covid-19 au Maroc et la question d'endettement**

A travers cet axe, nous allons d'abord effectuer une lecture de la conjoncture économique mondiale ainsi que nationale à l'ère de la Covid19, puis approfondir une analyse des différents effets

[1] www.leconomiste.com, covid-19-quid-des-personnes-en-situation-de-handicap, consulté le : 15/05/2020

économiques causés par cette crise aussi et surtout à sauver l'avenir de la Covid19.

Premièrement il est nécessaire de signaler que les mesures et les actions qui ont été entreprises par le Maroc sur le plan social et économique, avaient un grand impact négatif sur l'activité économique nationale, car le revenu national qui est tiré surtout du tourisme, le commerce, les transferts financiers étrangers et les investissements directs étrangers, était soumis à une récession historique à cause de la pandémie du covid19, ainsi que la production allait diminuer et reculer ce qui va engendrer des pertes aussi bien sociales qu'économiques.

Cependant, l'impact économique de cette pandémie de la covid19 est tellement généralisé, global qu'en effet, partout dans le monde, les pays ne sont pas seulement appelés aujourd'hui à sauver la vie de leurs citoyens mais économique de leur pays.

2.1 L'analyse de la conjoncture économique mondiale et marocaine à l'ère de la Covid 19

2.1.1 La conjoncture économique mondiale à l'ère du Covid19

Dès les premiers jours de cette pandémie, on a constaté que cette crise a mis l'activité économique du monde entier en arrêt total ou en arrêt partiel, ce qui a entrainé des pertes qui dépassent les 900 Milliards de dollar ; elle a aussi fait reculer le commerce mondial selon l'OMC de moins de 13% avec une récession de l'économie mondiale de –3% soit la pire récession de l'histoire économique mondiale. D'autre part, près de 170 pays vont connaitre une baisse de leur PIB par Habitant.

Cette crise a remis en question les fondements du système économique mondial actuel. Ainsi, les pays et les gouvernements se trouvent aujourd'hui confrontés à une nécessité majeure qui leur impose de procéder à des changements radicaux et profonds de leurs stratégies économiques.

La pandémie du coronavirus a mis à l'arrêt des plans entiers de l'économie mondiale, une situation chaque jour de plus en plus manifeste. Dans la zone euro, plusieurs enquêtes auprès des chefs d'entreprises ont montré que leurs entreprises ont enregistré des baisses record par rapport aux mois précédant la pandémie. Aux États-Unis, les demandes initiales d'indemnités de chômage ont grimpé en flèche, atteignant des niveaux inédits[1].

Ainsi, l'économie mondiale est entrée dans une phase de crise à tous les niveaux. En outre, la récession de l'économie mondiale de -2,3%, rappelle celle de l'année 2009 suite à la " Crise des Subprimes " consécutive à des prêts immobiliers octroyés à la légère aux Etats-Unis. La crise de la Covid 19, elle est née à Wuhan en Décembre 2019 dans la province de Hubei au centre de la Chine. Alors que la crise de 2008 était au départ financière avec la faillite de la banque Lehmann Brothers en Septembre 2009, la crise de 2020 s'est abattue directement sur l'économie réelle du fait du confinement et des

[1]Le coronavirus a paralysé des pans entiers de l'économie américaine en mars, Données économiques, par Harriet Torry et Sarah Nassauer, consulté le 28 Avril 2020.

mesures drastiques (prises un peu en retard par nombre de pays).

Pendant la crise de 2008, les banques centrales ont procédé à un véritable « big bang » en abaissant les taux directeurs et en injectant de grandes liquidités pour l'achat de la dette publique et privée. Pour la crise de 2020, la Réserve fédérale américaine et les banques centrales de l'Union européenne, du Canada et de l'Angleterre ont aussi injecté des liquidités, mais dans une moindre mesure, alors que les taux directeurs sont déjà très bas1.

Dans la crise de 2008, les Etats ont procédé à des dépenses massives pour relancer l'économie. Le déficit budgétaire de la France, quant à lui, a atteint -7% en 2009, alors que l'Etat américain a nationalisé General Motors pour éviter sa faillite. Une autre différence entre 2008 et 2020 est le poids de la Chine, qui est devenu actuellement la seconde puissance économique de la planète et « l'Atelier du monde ». Cela a été bien constaté pendant la fermeture des usines chinoises du fait de la pandémie de la Covid19, laquelle fermeture a causé de gros problèmes d'approvisionnement pour le reste du monde.

Les grandes économies ont réagi en prenant des mesures énergiques de politique monétaire et budgétaire. L'évolution à court terme de la demande et de l'activité dépendra entièrement de la durée et de la sévérité du confinement des populations. Une fois qu'il sera levé, la reprise sera probablement progressive et inégale. L'action

[1]www.ouest-france.fr, Economie, Crise de 2008 et choc économique du coronavirus : comparaison n'est pas raison, consulté le : 30/03/2020.

des pouvoirs publics devra évoluer et les mesures d'aide face à la pandémie doivent être en mesure de relancer la croissance, même avec des finances publiques encore mises à l'épreuve1.

Dans le sillage de la crise mondiale, l'incertitude de l'économie mondiale a conduit de nombreuses entreprises à réévaluer leurs modèles d'entreprise. Plutôt que de s'appuyer sur des chaînes d'approvisionnement mondiales, un nombre croissant d'entreprises ont investi dans des robots, ce qui a entraîné une renaissance de la fabrication dans les pays industrialisés. Cette situation montre que les changements dans l'économie mondiale dus à la COVID-19 rendent improbable une reprise en forme de la récession à venir. Au contraire, la COVID-19 accélérera le processus entamé après la crise mondiale en encourageant les entreprises à relocaliser leurs activités dans les pays riches.

La situation actuelle liée au coronavirus a un impact profond sur tous les types d'entreprise. Avec l'arrêt temporaire de certaines entreprises et le ralentissement des activités pour beaucoup, les conséquences de la pandémie sont encore pires pour l'économie mondiale que celles qui ont suivi la grande crise financière de 2007-2008.

Le premier pays à souffrir de l'impact de la COVID-19 est la Chine, la deuxième économie mondiale. Le confinement drastique, qui a nécessité la fermeture ou la réduction des activités d'un certain nombre de grandes entreprises

[1]group.bnpparibas, COVID19: l'impact sur l'économie mondiale, par William DE VIJLDER, consulté le : 17/04/2020.

manufacturières et de commerces de détail, a terriblement ralenti l'économie chinoise1.

Strictement intégrée dans les chaînes de valeurs mondiales, la Chine, point de départ de la pandémie, est devenue un acteur économique mondial majeur. En effet, elle est désormais la deuxième économie mondiale avec une part de 15,8 % dans le PIB mondial (calculs du SPF Economie sur la base des chiffres de la World Bank Data) et de 12,8 % dans les exportations mondiales de marchandises (données chiffrées issues de la Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement - UNCTAD). En raison de l'évolution exponentielle du nombre de contaminations dans d'autres zones géographiques, des mesures ont été adoptées pour faire face à la crise mondiale sanitaire, économique et humaine sans précédent2.

Comme l'indique la carte ci-dessous, presque tous les pays du monde ont connu une crise inattendue à cause de l'épidémie de la Covid19.

Carte 1 : présentation de l'ampleur de la crise de la covid19 dans le Monde :

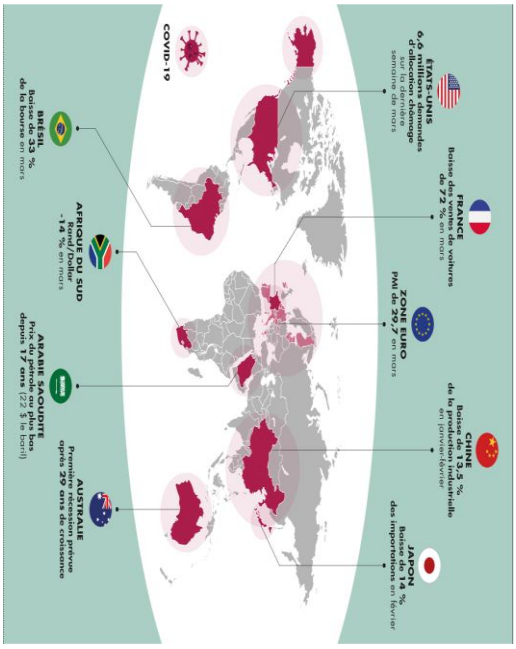

Source : lafinancepourtous.com

[1]www.allnews.ch, quel est l'impact du Covid19 sur l'économie mondiale ? Par Emmanuel Jurczenko, Institut de hautes études de Glion, consulté le : 20/05/2020.

[2]economie.fgov.be, Impact économique du coronavirus, dernière mise à jour : 10 Juillet 2020, consulté le 17/07/2020

Par une simple lecture de la carte ci-dessus, on comprend à travers ces différents indicateurs de plusieurs pays qu'ils ont connu un choc économique majeur.

*En zone euro, **l'indice PMI (enquête auprès des directeurs d'achats des entreprises) a connu la plus forte baisse jamais enregistrée**, après s'être établi à 51,6 en février. Cet indice est construit de telle façon qu'un chiffre en dessous de 50 signale une contraction, et un chiffre au-dessus de 50 représente une expansion de l'activité1.

*L'ampleur de la crise est également historique dans le reste du monde. Par exemple, l'Australie avait jusqu'alors connu **la plus longue période de croissance ininterrompue parmi les pays développés**. Cette tendance risque de s'arrêter, la Covid-19 allant vraisemblablement faire plonger le pays en récession.

*Aux États-Unis, le marché de l'emploi se dégrade à une vitesse vertigineuse. La dernière semaine de mars a vu **6,6 millions d'Américains s'inscrire au chômage**, soit le double de la semaine précédente, qui avait déjà établi un « record ». En moyenne ces dernières années, environ 250 000 Américains s'inscrivaient au chômage chaque semaine.

*En Chine, **la production industrielle a plongé de 13,5 %** sur les mois de janvier et février 2020, par rapport à la même période de l'année 2019. Une telle baisse est inédite en Chine depuis que le pays s'est tourné vers

[1]fr.reuters.com, Article : Europe/PMI-Le secteur manufacturier de la zone euro s'effondre en avril, consulté le 25/04/2020.

l'économie de marché à la fin des années 1970.

L'économie mondiale devrait enregistrer une des contreperformances des plus notables dans l'histoire. Les perspectives économiques du FMI au titre du mois d'avril ne sont guère optimistes. Après avoir prévu un accroissement du PIB mondial en janvier 2020, l'institut de Bretton Woods table désormais sur un recul de 2,9% de celui-ci en 2020, avec des récessions brutales dans la zone euro, en Espagne et en Italie notamment (-8% et -9,1% respectivement.). Pour 2021, les économies de ces pays devraient rebondir enregistrant des taux de croissance qui oscilleraient entre 4,3% et 5,2%. L'OCDE1 fait état d'une perte de croissance annuelle de 2 points de pourcentage pour chaque mois de confinement et de 4 à 6 points de pourcentage sur un trimestre dans les pays avancés et émergents.

Dans les pays émergents et en développement, l'image n'est pas plus rassurante. Le FMI table sur une récession avec un recul du PIB du groupe de 1% en 2020.

La pandémie de la Covid19 engendrera sans doute un changement sans précédent de l'économie et du commerce mondiaux, de la production, de la consommation et de l'injection des capitaux étrangers sur les économies nationales.

[1]https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=126_126496-evgsi2gmqj&title=Evaluating_the_initial_impact_of_COVID19_containment_measures_on_economic_activity

Figure 1 : Projection de croissance – Zone Euro, 2000-2021 :

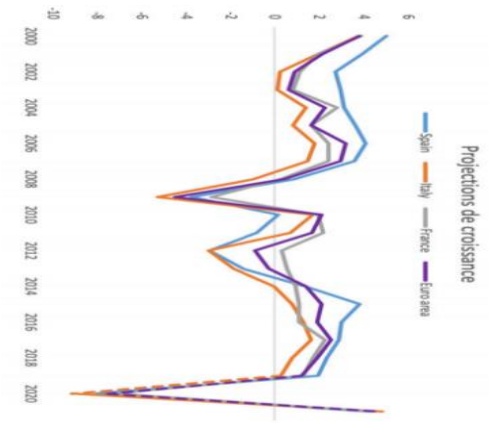

Source : FMI

Figure 2 : Projection de croissance – Pays émergents et en développement, 2000-2021 :

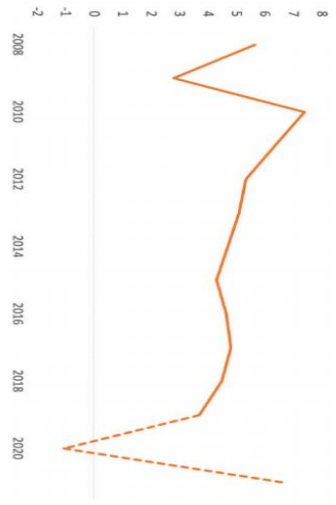

Source: FMI World Economic Outlook Avril 2020.

Concernant la 1ère et 2ème figure qui expriment une projection de la croissance dans la zone Euro et dans les pays émergents au cours des 20 dernières années, on constate que la croissance économique a enregistré le taux le plus faible. Ceci est dû à la fermeture des économies mondiales et au manque de commercialisation entre les différents pays.

Figure 3 : Croissance mondiale, 2000-2021 :

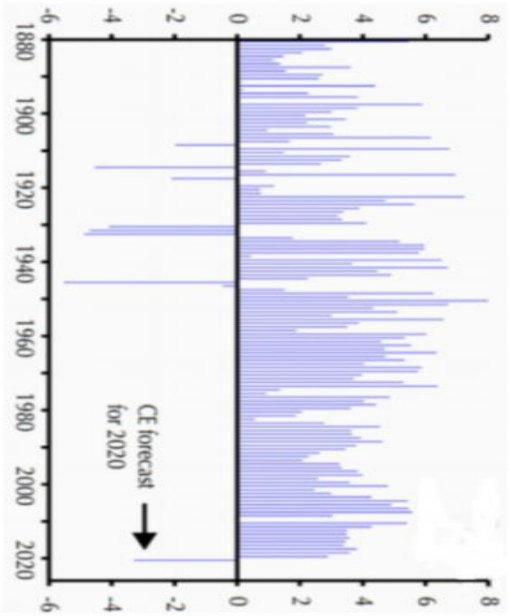

Source : Capital Economics, 2020.

La troisième figure analyse l'évolution de la croissance

mondiale en %, entre 1880 et 2020. On constate que la croissance a traversé des moments difficiles où la croissance a enregistré des taux négatifs, de sorte que le virus corona a eu un impact négatif sur la croissance au niveau mondial comme les crises des années 20 et 40 du siècle dernier1.

Figure 4 : Sorties nettes d'investissement de portefeuille entre 2008 et 2020 :

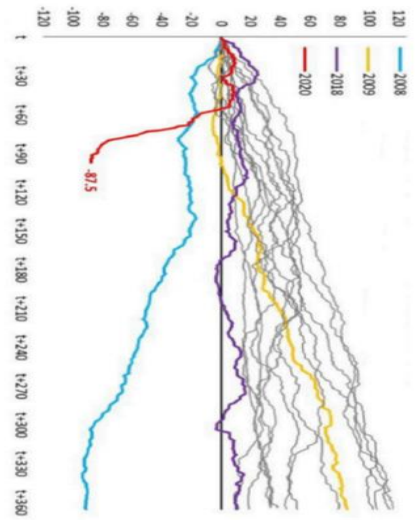

Source : International Institute of Finance, 2020.

La quatrième figure compare les sorties nettes de flux d'investissements de portefeuille au niveau mondial entre 2008 et 2020. En 2008, comme le montre le chiffre, les investissements de portefeuille ont connu une baisse remarquable, mais ce qui est clair, c'est que la baisse de ces derniers en 2020 sera catastrophique puisqu'ils ont enregistré -87,5 % au premier trimestre de cette année.

Il faut s'interroger sur la relation entre l'équilibre économique et l'urgence sanitaire de la pandémie de Corona. La principale approche pour aborder cette relation est de choisir le développement comme un résultat à atteindre, de parier sur celui-ci, de reconsidérer la réalité du développement dans la société marocaine et de se débarrasser de nombreux axiomes que nous devons échanger. Et nous le répéterons pas assez, il est temps d'en discuter dans cette circonstance. "

[1] Analysé par les auteurs.

Toutefois, il est à noter que ces chiffres doivent être pris avec prudence étant donné l'incertitude qui pèse sur la conjoncture internationale. L'espoir étant de pouvoir trouver une solution médicale (vaccin ou traitement médical) dans un horizon court, qui faciliterait une reprise complète de l'activité.

2.1.2 La conjoncture économique marocaine à l'ère du Covid19 :

Avant d'entrer dans les détails et faire une lecture de l'état des lieux « effets économiques » de la Covid19 au Maroc, il est jugé nécessaire d'apporter une analyse sommaire sur l'état actuel de l'économie marocaine à l'ère de cette pandémie.

Il est évident que le Maroc, à l'instar des autres pays du monde entier, doit faire face à un scénario économique sans précédent, dicté par la propagation de la pandémie du nouveau coronavirus, Covid-19[1].

Les retombées sans précédent de cette pandémie menacent d'un marasme économique mondial, qui impactera négativement les économies nationales, dont celle de notre pays. Ceci se traduira par la baisse de la demande extérieure adressée au Maroc, notamment les exportations des nouveaux métiers du Maroc, les recettes du tourisme, les transferts des marocains résidant à l'étranger, les IDE, en plus de la baisse de la demande intérieure, de la décélération de l'activité productive et de la baisse de la consommation. Il y aura ainsi

[1]www.mapbusiness.ma, à la lune, COVID19 : l'économie marocaine à l'épreuve d'un choc inédit, consulté le : 25/04/2020.

des retombées négatives sur la vie des entreprises, sur les performances de l'économie nationale, les équilibres macro-économiques, ainsi que sur les échanges commerciaux et la balance des paiements[1].

La préservation de la capacité de l'économie marocaine était certainement nécessaire pour répondre à ses besoins en denrées alimentaires de base, en nourriture et en énergie. Il est à noter que le secteur du tourisme s'est arrêté, que les secteurs exportateurs sont touchés et que la baisse des envois de fonds des Marocains vivant à l'étranger et des investissements directs étrangers est attendue.

Il n'y a pas d'indication, à travers la figure ci-dessous, de l'impact de cette pandémie sur le produit intérieur brut, ce qui est clairement démontré par les données suivantes dans la courbe ci-après :

Figure 5 : Evolution du PIB en %, 2000-2021 :

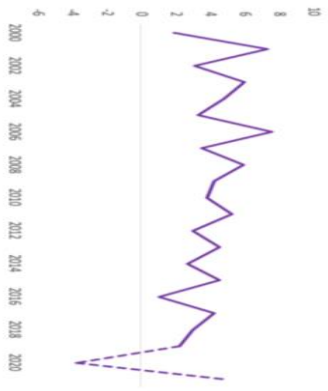

Source: FMI World Economic Outlook Avril 2020

Figure 6 : Variation du compte courant et solde budgétaire, 2000-2021

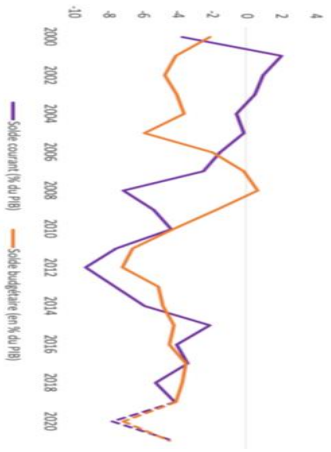

Source: FMI World Economic Outlook Avril 2020

La 1ère courbe ci-dessus, montre sans aucun doute que le

[1]Rapport : « les mesures prises par le Maroc pour faire face aux répercussions sanitaires, économiques et sociales de la propagation du Covid-19 », Avril 2020, Page 26

Produit Intérieur Brut connaîtra une baisse significative allant jusqu'à moins 4%, ce qui affectera inévitablement l'économie marocaine et le volume de pression et d'échanges qui génère des devises fortes, tandis que la deuxième courbe montre le solde budgétaire. Cependant, en termes de pourcentage entre 2000 et 2020, nous pouvons voir aujourd'hui une courbe claire et faible du solde budgétaire, qui préfigure un fort choc économique que le Maroc va connaître dans les prochains jours, s'il n'y a pas une importante réaction à ce niveau.

A la date du 9 avril 2020, près de 34 milliards de dirhams de dons d'entités publiques et privées ainsi que d'initiatives personnelles des citoyens ont été cumulés. Ces montants seront déductibles du résultat fiscal.

En guise de riposte, et conformément à une approche proactive, le Maroc mène des efforts tous azimuts pour, d'un côté, contenir la propagation du virus sur son sol, et, de l'autre, sauver son économie nationale, dont des pans entiers ont dû brusquement ralentir le rythme ou céder complètement à l'arrêt1.

L'économie marocaine étant une économie axée, surtout, sur la consommation, le commerce et le tourisme, des pertes sérieuses ont été enregistrées. Jusqu'à présent, les principaux secteurs touchés sont le tourisme, l'automobile et le textile. Le transport et le transit des marchandises s'opérant normalement, l'impact de la Covid19 sur le commerce semble

[1] leseco.ma, Coronavirus: l'économie marocaine à l'épreuve, consulté le 20/04/2020.

pour l'instant jugulé. Des risques de baisse d'approvisionnement et de demande étrangère, notamment en provenance de l'UE, pourraient, en revanche, survenir à l'avenir au niveau de certains secteurs.

Le tourisme étant le principal secteur touché par ce fléau, l'industrie hôtelière est ainsi fortement impactée1.

Les secteurs vitaux du pays, et même les relations du Maroc avec des partenaires économiques tels que la France, l'Espagne et l'Italie, vont se détériorer, car ces pays connaissent également la même situation de crise.

2.2 Effets économiques de l'épidémie de la covid19 au Maroc

On va procéder dans les points suivants à une analyse de l'état actuel de l'économie marocaine à travers ses différents composants à cause de la crise covid19 ;

2.2.1 Effets généraux de la covid19 sur l'économie nationale

Au début d'avril, près de 142.000 entreprises, soit 57% de l'ensemble des entreprises, ont déclaré avoir arrêté définitivement ou temporairement leurs activités. Sur ce total, plus de 135.000 entreprises ont dû suspendre temporairement leurs activités tandis que 6300 ont cessé leurs activités de manière définitive. Par catégorie d'entreprises, les TPE (très petites entreprises) représentent 72%, les PME (petites et moyennes entreprises) 26% et les GE (grandes entreprises) 2% des entreprises en arrêt d'activité de façon temporaire ou définitive.

[1]www.challenge.ma,**Covid-19 : les conséquences sur l'économie marocaine s'allongent,**

La pandémie du coronavirus (Covid-19) a engendré une crise économique réelle à l'échelle mondiale. Et le Maroc n'y a pas échappé. Plusieurs secteurs ont vu leurs activités marquer un arrêt total ou partiel, après l'instauration de l'état d'urgence sanitaire.

L'économie marocaine est une économie qui est axée dans un premier lieu, sur la consommation, le commerce et le tourisme, le Maroc va connaître des pertes sérieuses en 2020. On va essayer de dévoiler une lecture sur l'impact de la pandémie du coronavirus sur l'économie marocaine en mettant l'accent sur les secteurs clés touchés. Jusqu'à présent, les principaux secteurs touchés sont le tourisme, l'automobile et le textile.

Le taux de croissance de l'économie marocaine prévu pour l'année en cours sera de 2,6%. Il s'établirait en 2020 à 4,6%, soit 2 points de plus1.Se sont des prévisions avant la crise de la covid19, mais à cause de cette dernière et selon des études qui ont été faites dans ce cadre on prévoit une baisse du PIB entre 3% et 6,5% en 2020 et un doublement du déficit budgétaire à 7,5% du PIB2.

Toujours en relation avec l'économie du Maroc, certaines études ont estimé des pertes d'environ 30 milliards de dirhams au deuxième trimestre de cette année et des prévisions de croissance qui devraient chuter à moins de 6,8%. Ceci a mené sa Majesté le Roi Mohamed VI, que dieu l'assiste, à prendre certaines mesures préventives sanitaires, économiques et d'autres pour faire face à cette pandémie avec la

[1]Selon le Centre marocain de conjoncture (CMC)

[2]www.leboursier.ma, Covid-19 : le PIB du Maroc pourrait baisse de 6,5% en 2020 (CFG)

création d'un nouveau conseil spécial en cette situation de crise, lequel conseil a pour objectif principal de veiller sur le rythme du développement économique au Maroc1.

Un net fléchissement de la croissance hors agriculture est aussi attendue cette année. Pour autant, elle ne devrait pas s'écrouler. Un comité de veille a été mis en place pour réagir aux effets de la pandémie. Des reports de charges jusqu'à fin juin ont déjà été annoncés ainsi que des indemnités forfaitaires mensuelles pour les salariés des entreprises en difficulté. Des réflexions sont également en cours pour venir en aide aux travailleurs du secteur informel. Le financement sera assuré par un fonds de soutien qui a déjà atteint près de 30 milliards de dirhams (MAD), soit 2,5% du PIB, y compris la dotation de l'Etat de 10 mds MAD, le reste provenant de contributions volontaires2.

On analyse maintenant l'effet de cette crise sur la croissance, la consommation, l'investissement et le commerce ;

2.2.1.1 La croissance

Suite à la réunion trimestrielle de son conseil d'administration le 17 mars, la Banque centrale marocaine a revu à la baisse ses prévisions de croissance nationale pour 2020 de 3,8% à 2,3% compte tenu de l'effet conjugué de la mauvaise récolte céréalière et de la propagation au niveau mondial de la pandémie. "Les conditions actuelles suggèrent que nous nous acheminons vers la plus faible croissance des 20 dernières années", selon le Haut-Commissaire au Plan. Bank Al-

[1]Le haut commissariat au plan.
[2]www.challenges.tn,Maroc : Les conséquences de la pandémie du coronavirus sur l'économie marocaine seront significatives, consulté le : 10/05/2020.

Maghrib a par conséquent décidé de réduire son taux directeur de 25pbs à 2% afin de soutenir l'activité économique nationale. Le Centre Marocain de Conjoncture table, pour sa part, sur une croissance limitée à 0,8% en 20201.

2.2.1.2La consommation et l'investissement

Compte tenu du gel des activités des entreprises, de la hausse attendue du taux de chômage ainsi que des mesures sanitaires entreprises (confinement, fermeture de restaurants, de cafés, d'usines, etc.), une baisse de la consommation des ménages (hors produits de première nécessité) et de l'investissement devrait être attendue[2]

2.2.1.3Le commerce

L'impact actuel sur le commerce semble contenu au vu des conditions normales observées de transit et de transport des marchandises. Des risques d'approvisionnement au niveau du marché marocain en intrants importés et de baisse de la demande étrangère restent, néanmoins, envisageables. En effet, la crise pourrait impacter le commerce extérieur du Maroc qui représente 32% du PIB. D'après une étude de CFG Bank, une baisse de 20% des volumes totaux de biens échangés est attendue, équivalant à une perte de 2,6 millions tonnes chaque mois à partir de mars 2020.

Au niveau de la balance commerciale, un ralentissement des exportations reste probable au

[1]lematin.ma, Covid-19 : quel impact sur l'activité économique nationale. Par Najat Mouhssine, consulté le 10/04/2020.

[2]Délégation de l'Union européenne au Maroc - Section commerciale, Note sur les impacts économiques du Covid-19, page 2.

vu de la perturbation des chaînes d'approvisionnement, de l'allongement des délais de traitement des dossiers et de la baisse de la demande étrangère adressée au Maroc. En parallèle et étant donné la mauvaise récolte céréalière actuelle, le pays est contraint d'importer massivement des produits de première nécessité comme le blé ou le maïs. A ce titre, un décret en cours d'adoption, prévoit la suspension des droits de douane à l'importation jusqu'au 15 juin du blé tendre, du blé dur et des légumineuses (poischiche, lentilles, fèves, haricot blanc) jusqu'à nouvel ordre. Cette hausse des importations pourrait être compensée par le déclin des cours du pétrole (actuellement à moins d'USD 30 le baril) devant permettre au pays de réduire sa facture énergétique.

Au vu des tensions qui semblent émerger sur les réserves en devises, le Directeur Général des Douanes a adressé une demande à l'Association des importateurs de véhicules AIVAM afin de réduire au strict minimum les importations en négociant avec les fournisseurs le report de celles-ci. A noter que dans le cadre des mesures entreprises dans le cadre de la crise de la Covid-19, les expéditions de masques chirurgicaux, de préparations antiseptiques et de masques de protection ont été soumises à licence. Une entreprise européenne a signalé avoir rencontré des restrictions à l'exportation depuis le Maroc de produits pharmaceutiques (la Délégation vérifie si le problème touche plus d'une entreprise).

Pourtant, l'économie marocaine a commencé à donner des signes de bonne santé et à miser sur le développement durable, les nouvelles énergies,

l'attrait des capitaux étrangers, l'augmentation des échanges, l'assainissement du climat des affaires mais ceci ne l'empêchera pas de faire face aux retombées de cette crise sanitaire. En effet, basée sur les secteurs primaires et tertiaires, sans omission du textile, de l'industrie automobile et des nouvelles technologies, l'économie marocaine s'attend à vivre sa pire crise depuis trois décennies.

Les acteurs économiques et le gouvernement marocains doivent revoir leurs ambitions de croissance à la baisse. Ayant tablé sur un taux de croissance de 3,5 % en 2020, un rééquilibrage de la balance commerciale, notamment vu la chute du prix du pétrole et la réduction de la dette tant intérieure qu'extérieure, ils doivent se résigner à gérer un ralentissement aux coûts financiers et sociaux élevés.

2.2.2 Effets économiques de la covid19 par secteur clés

En analysant l'impact du corona virus sur l'économie marocaine par secteur, on remarque que le degré d'impact de la Covid-19 sur le commerce varie d'un secteur à l'autre. On a constaté que certains secteurs exportateurs, à titre d'exemple ; l'agroalimentaire, le textile et l'automobile viennent en tête des secteurs les plus impactés par cette crise de la covid19. Cependant, il y a d'autres secteurs qui n'ont pas connus les mêmes pertes, notamment le secteur des fruits et légumes.

Depuis l'éclatement de la pandémie et l'entrée en vigueur du confinement vers la mi-mars, le transport, l'immobilier, l'industrie automobile et aéronautique ont été quasiment à l'arrêt au moment où d'autres secteurs comme la grande distribution, l'industrie

pharmaceutique et les nouvelles technologies se voient de plus en plus sollicités1.

On procède maintenant à une analyse des principaux secteurs qui ont subi des conséquences majeures à cause de la pandémie de la Covid19

2.2.2.1 Le Tourisme

Le tourisme fait partie des secteurs qui paieront un lourd tribut à cette crise sanitaire de la Covid19. L'étude cite la Confédération nationale du tourisme (CNT) qui a évalué l'impact de la crise Covid-19 à 34,1 milliards de DH de perte en termes de chiffre d'affaires touristiques en 2020 et de 14 milliards de DH de perte en termes de chiffre d'affaires pour l'hôtellerie, pour une chute globale de près de 6 millions de touristes (-98%), qui occasionneront une perte totale de 11,6 millions de nuitées2.

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
د. المنصاري حنان علي سعده

2.2.2.2 Le Transport

Le transport aérien souffre des mesures de précaution appliquées et de la baisse de la demande. La pandémie pourrait entraîner au Maroc des pertes de l'ordre de 4,9 millions de passagers au moins et un manque à gagner de 728 M USD. Les perturbations de trafic aérien pourraient, en outre, faire encourir des risques à plus de 225 000 emplois3. Les transports routier et ferroviaire vont être touchés par la crise à cause de l'interdiction de la circulation des véhicules de transport de voyageurs dès le 24 mars.

[1] www.h24info.ma, économie, Les gagnants et les perdants de la crise du coronavirus au Maroc, Par H24Info.ma avec MAP

[2] www.cnt.ma, Coronavirus : Le tourisme et le transport au Maroc en détresse respiratoire aiguë, consulté le : 10/04/2020.

[3] l'Association internationale du transport aérien IATA

رئيس التحرير
الدكتور حنان علي نقده

2.2.2.3L'industrie manufacturière

L'impact de la Covid19 sur l'industrie peut se manifester, d'une part, au niveau de l'approvisionnement en matières premières et intrants de moins en moins disponibles, et, d'autre part, au niveau de la baisse de la demande étrangère. Les produits associés (par ex : secteur automobile) sont notamment touchés car ceux-ci, se composent d'articles fabriqués dans divers pays :

***Secteur automobile**

L'objectif d'atteindre 1 million de véhicules par an d'ici 2022 est très menacé ; le secteur est actuellement à l'arrêt suite aux décisions de Renault et de PSA, locomotives du secteur automobile au Maroc, de suspendre temporairement leur activité au Royaume à compter du 19 mars.

Il faut savoir que l'arrêt temporaire de l'activité de Renault au niveau de ses deux sites de production de Tanger et de Casablanca concerne 11 000 collaborateurs, et la suspension des activités de PSA à Atlantic Free Zone touche 1600 collaborateurs et a des répercussions sur ses équipementiers et ses 66 fournisseurs. Toutefois, à terme, cette suspension de l'activité pourrait se répercuter sur les 180 000 individus employés par l'industrie automobile, les 250 équipementiers automobiles opérant au Maroc autour de neuf écosystèmes (Câblage, intérieur véhicules & sièges, métal emboutissage, batterie, PSA, moteurs, Renault, Delphi et Valeo). Un autre impact négatif concerne les ventes nationales de véhicules qui devraient accuser une baisse compte tenu de la faible propension à la consommation en

biens durables par la population marocaine et le report du salon Auto Expo initialement prévu pour juin 2020, ajoute l'étude.

*__Textile/habillement__ Jusqu'à présent il n'y a pas une vision claire pour les opérateurs de ce secteur, le secteur du textile, employant plus de 160 000 individus au sein de 1 200 entreprises, rencontre à la fois un problème au niveau de son approvisionnement et de sa demande étrangère.

2.2.2.4 L'Industrie extractive

L'industrie extractive à son tour a subit des pertes négatives à cause de la situation de l'économie mondiale, le secteur des phosphates semble pour l'instant immunisé et on sait très bien le rôle crucial du secteur agricole dans le tissu économique marocain.

***Le secteur des phosphates** Ce secteur a connu plus ou moins un degré de résistance par rapport aux autres secteurs, ainsi certaines études ont montré que l'industrie extractive pourrait subir l'effet dépressif de l'économie mondiale, mais que le secteur des phosphates semble pour l'instant immunisé.

***Agriculture** Les petits agriculteurs et les coopératives sont les parties les plus touchées par cette crise de la covid19. L'annulation du Salon annuel de l'agriculture « SIAM », de cette année va engendrer des pertes supplémentaires et va coûter au segment des coopératives et des groupes économiques plus de 12 M MAD de biens avec un risque de perte du chiffre d'affaires compris entre 60% et 80%. En ce qui concerne les fruits et légumes, l'association des producteurs et exportateurs de fruits et légumes

(APEFEL) indique que les exportations de fruits et légumes, vers l'UE sont actuellement en augmentation en raison du ralentissement de la production espagnole, portugaise et italienne. De même, les prix sont également en hausse comparativement aux conditions normales du marché1

2.2.2.5Secteur financier

L'indice principal de la Bourse marocaine MASI a perdu 21,6% entre le 28 février et le 20 mars. L'Autorité Marocaine du Marché des Capitaux (AMMC) a décidé, à compter du 17 mars 2020, de revoir à la baisse les seuils de variation maximale applicables aux instruments financiers inscrits à la cote à la Bourse des valeurs de Casablanca. A ce titre, la variation maximale, à la hausse et à la baisse, du cours d'un instrument financier pendant une même séance ne peut excéder 4% du cours de référence pour les titres de capital dont la cotation est en mode continu. Ce seuil a été limité à 2% des cours de référence pour les titres de capital dont la cotation est en mode fixing et les titres de créance.

Figure 7 : Evolution du MASI (Entre le 28 février et le 17 mars)

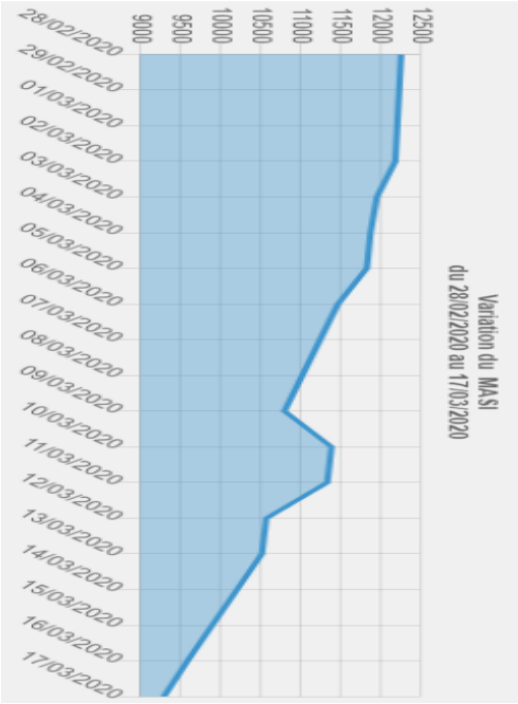

Source: leboursier.ma

[1]www.challenge.ma, Economie, Coronavirus : l'impact sur l'économie nationale secteur par secteur, consulté le : 20/052020.

Le MASI a, en effet, perdu 24,16% entre le 28 février 2020, soit la dernière séance de cotation avant l'apparition lundi 2 mars du premier cas de Coronavirus au Maroc, et mardi 17 mars (date de l'entrée en vigueur de la disposition limitant les variations de seuils)1.

2.2.3 Effets de la covid-19 sur les finances publiques :

Avec le ralentissement de l'activité économique qu'a connu le Maroc à l'ère de la covid19, plusieurs discussions ont eu lieu à plusieurs niveaux, y compris au sein du Parlement, sur la nécessité d'une loi de Finances rectificative. Le Groupe Istiqlal de la première chambre l'a demandée avec insistance, comme il l'avait aussi fait en 2018. Si tout le monde, le ministre de l'Économie et des finances compris, convient que la loi de Finances 70.19 pour l'année 2020 est dépassée par l'avènement de la Covid-19, étant donné que les hypothèses économiques et financières sur lesquelles elle a été construite ont perdu de leur pertinence, le dialogue se poursuit sur la manière de procéder à cette révision2.

Ce qui oblige les décideurs et les différents intervenants à penser à un nouveau modèle de gestion des finances publiques en particulier et de la gouvernance en général.

Toujours en relation avec la loi de finance qui a été déjà adoptée, il faut noter que les principales hypothèses de base sur lesquelles la loi 70.19 a été composée sont 6 hypothèses à savoir : le cours du baril de pétrole,

[1]www.leboursier.m, Chute de la Bourse de Casablanca : les décisions des autorités sont « louables mais tardives » (opérateurs), consulté le 05/04/2020.

[2]leseco.ma, Covid-19. Vers un nouveau modèle de gestion des finances publiques et de la gouvernance général, consulté le 03/04/2020

مجلة IAFA ISSN 1737-7161; الإيداع القانوني: 4197/2018 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
المشارك حنان عيسى سعده

la production céréalière, le cours moyen du gaz butane, le taux de croissance, le déficit de la balance commerciale et la dette. Ces hypothèses sont tous devenus caducs, et avec une grande différence dans les valeurs retenues initialement.

Les changements brutaux de ces hypothèses ont quasiment contraint le gouvernement à une sorte de «commande manuelle» de la gestion des finances publiques et des prises de décisions ponctuelles, au rythme des réunions du Comité de veille économique (CVE), grâce au recours systématique aux facilités accordées par les articles 60 et 62 de la Loi organique relative à loi de Finances (LOLF). D'aucuns disent que notre gouvernement n'aime pas les lois de Finances rectificatives (LFR), malgré les délais très courts donnés au Parlement pour leur examen et approbation1.

Cependant, le mardi 16 juin 2020, Bank Al-Maghrib a décidé de réduire le taux d'intérêt de 50 points de base à 1,5 %, suite à sa réunion du deuxième trimestre de l'année 2020 et à libéraliser entièrement le compte de réserve au profit des banques"[2]..

Selon la même source, on note que Bank Al-Maghrib a œuvré dans le même sens pour prendre des mesures particulières pour soutenir le refinancement des prêts bancaires destinés aux banques participatives et aux associations de microcrédit. Soulignons que ces nouvelles décisions, ainsi que les différentes mesures d'exécution ont été engagées, notamment l'élargissement du champ

[1]Op.cit.

[2]agadir24.info, Sans précédent: Bank Al-Maghrib décide de réduire le taux directeur de 50 points de base à 1,5%.

d'application de la garantie acceptable sous forme d'opérations de refinancement, Et le renforcement des programmes non conventionnels de la banque et l'assouplissement temporaire des règles prudentielles, en plus des mesures prises par le gouvernement, contribuent à atténuer la pandémie et à soutenir la reprise de l'économie et de l'emploi.

Certes, cette crise a des conséquences réelles sur l'économie marocaine et sur les finances publiques en particulier ; cette crise qui peut arriver à n'importe quel moment et il faut adopter un système économique rigide mais aussi souple qui peut résister à ce genre de fléaux. Les finances publiques à leurs tours ont été impactés négativement par ce virus, qui va donner lieu a des perturbations du système financier marocain, qu'on peut résumer comme suit :

*Une réduction des recettes ordinaire de 10% (84.8 MMDH fin mai 2020 contre 94.2 MMDH en 2019). Cette réduction s'explique par :

*Le recul des recettes de la TVA (première ressource de la trésorerie) de 10% suite au recul de la consommation et des importations

*Le recul des recettes de L'IR de 9.6%

*Le recul de la Tic de 17%.

*Une hausse des dépenses ordinaires de 10.6% par rapport à 2019 (102 MMDH contre 92.2 MMDH)

*Un recul des dépenses d'investissement avec un taux de 11% (27 MMDH contre 30.4 MMDH en 2019)

*Un déficit budgétaire - 25.5 MMDH (- 19.5 en 2019) avec effet

fonds COVID 19 et - 43.6 MMDH sans effet fonds COVID 19

رئيس التحرير
المستشار حماد علي شعره

2.3 L'endettement au Maroc à l'ère de la covid19 et le problème de financement de l'économie

Eu égard à l'impact négatif de la Covid-19 sur l'économie nationale et compte tenu de l'arrêt d'activité enregistré par plusieurs secteurs d'activité tels que le tourisme, le textile et le secteur automobile, la chute des recettes fiscales au titre de l'impôt sur les sociétés et de l'impôt sur le revenu, une régression considérable ne peut être évitée.

En outre, la régression de la demande extérieure se traduira sans aucun doute par une chute drastique des recettes au titre des droits de douane et de la taxe sur la valeur ajoutée[1].

L'endettement est devenu de plus en plus une solution et une nécessité pour le Maroc à cause de la situation critique de l'économie marocaine, à cause de la pandémie de la covid19. Une double urgence s'impose aujourd'hui pour le Royaume : soutenir les entreprises et ménages face à l'arrêt partiel de l'activité, puis relancer l'économie lorsque la pandémie de la Covid-19 refluera. Seulement nombreux sont ceux qui craignent que lorsque la crise sera derrière nous, le Maroc se retrouve alourdi par un endettement plus important.

Cependant, il est essentiel de rappeler que la situation initiale des finances publiques d'un pays revêt un caractère déterminant pour reprendre le train de la relance.

Or, la dette publique était déjà importante et préoccupante en 2019. Comme en attestent les

[1]https://www.ecoactu.ma/covid-suspension-budget/

chiffres, au terme de l'année 2019, l'encours de la dette extérieure du Trésor s'est établi à 161,5 milliards DH. A fin décembre 2019, l'encours de la dette extérieure hors Trésor s'est établi à 178,3 milliards DH. Durant la même année, les ressources issues des emprunts extérieurs du secteur public ont porté sur un volume global de 39,4 milliards DH 25,5 milliards DH ont été mobilisés par le Trésor et 13,9 milliards DH par les autres emprunteurs publics[1].

A cause de la crise de la covid19 sur l'économie marocaine et sur ses recettes en particulier, le Maroc a débloqué un montant de 3 milliards de dollars auprès du FMI, ce qui va alourdir le montant des dettes pour cette année. Il est certain que l'endettement est considéré aujourd'hui comme une solution magique afin de relancer l'économie marocaine et les secteurs qui ont été le plus touchés par cette pandémie. La question qui se pose ici, est ce que le Maroc pourrait réaliser un taux de croissance qui lui permettrait de payer ces endettements ?

C'est une première que le Maroc recourt à la ligne de précaution et de liquidité (LPL) du Fonds monétaire international (FMI). Et ce, pour un montant de3 milliards de dollars. Objectif: faire face aux conséquences de l'épidémie de coronavirus. Ce tirage inédit est « remboursable sur cinq ans, avec une période de grâce de trois ans », a indiqué dans un communiqué la banque centrale du royaume, Bank Al-Maghrib. Sa mobilisation intervient « dans le cadre de l'accord au titre de la LPL conclu

[1]www.ecoactu.ma,covid-19: l'endettement, une solution à problèmes, par: S. E. consulté le: 15/05/2020.

avec le (FMI) en 2012 et renouvelé pour la 3e fois en décembre 2018, pour une période de deux ans, avec l'intention de l'utiliser comme assurance contre les chocs extrêmes », a précisé la même source.

La LPL est un instrument conçu « pour servir d'assurance ou aider à résoudre les crises, et ce, dans un large éventail de situations », dit aussi le FMI sur son site Internet. Entre-temps, le royaume chérifien a reçu un prêt auprès de la Banque mondiale de 275 millions de dollars destiné à la gestion des risques de catastrophe[1].

Un grand montant et un endettement très sérieux, mais en tout cas, le système LPL du FMI sert de garantie aux pays en voie de développement ou déstabilisés économiquement pour calmer les marchés internationaux et surtout dans des situations de crises pareilles, et les pays bénéficiaires ne sont pas obligés ou n'ont souvent pas besoin d'activer ces sommes.

A cet égard, le Maroc, et suite aux effets négatifs de l'épidémie de la covid19, a décidé d'y recourir au moment où « la pandémie ; d'une ampleur sans précédent, laisse présager une récession économique mondiale bien plus profonde que celle de 2009 », qui impactera en conséquence l'économie locale, a fait valoir Bank Al-Maghrib. Ce recours « contribuera à atténuer l'impact de cette crise sur notre économie et à maintenir nos réserves de change à un niveau adéquat ». Cette somme sera « affectée essentiellement au financement de la balance des paiements et n'impactera pas la dette publique, ce qui constitue une

[1]www.lepoint.fr, Covid-19 : le Maroc débloque 3 milliards de dollars auprès du FMI, par le point Afrique, consulté le 15/05/2020.

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير

première dans nos transactions financières avec le FMI », souligne encore l'institution marocaine.

▪**Axe 3 : Résultats & modalités de redémarrage de l'économie marocaine :**

A travers cet axe, nous allons aborder les différents scénarios possibles du redémarrage de l'économie marocaine après la crise de la covid19, en vue d'en dégager les recommandations et les modalités requises pour une relance seine de l'économie marocaine.

Le Maroc a dû faire face à un double choc. D'une part, au niveau de l'offre, des secteurs sont à l'arrêt, d'autres ont ralentit. D'autre part, la demande aussi est lourdement touchée, puisque les citoyens ne consomment plus du fait du confinement. Le tout dans une année de sécheresse.

De toutes les hypothèses prévues, la seule certitude est que plus la durée du confinement ne se prolongera, plus l'impact sur la croissance ne sera plus fort. La prévision d'une croissance négative de 3,2% correspond ainsi à la durée de confinement annoncée jusque-là par les pouvoirs publics. Mais si le confinement se prolonge sur un autre mois, nous atteindrons facilement une croissance à -7%[1].

3.1 Scénarios possibles pour l'économie marocaine après la crise de la Covid-19 :

Nul ne pourra nier que les suites de la crise de la Covid-19 seront trop lourdes pour le Maroc et en particulier sur le plan économique. Elles le sont déjà.

[1] www.leboursier.ma, comment redémarrer l'économie, consulté le 15/06/2020.

Elles n'ont négligé aucune région du monde ni aucun secteur d'activité. Le Maroc sera touché pour une simple raison, l'économie mondiale est devenue fortement mondialisée, sous l'effet de la délocalisation de la production et de la globalisation des échanges. Or, on sait très bien le rôle joué par les Investissements directs étrangers, le tourisme et le commerce dans l'économie nationale[1].

Dans le même sens, M. Mohamed Benchaaboun, le ministre de l'économie, des finances et de la réforme administrative, a déclaré que la réflexion pour après Corona avait été lancée il y a quelque temps, indiquant qu'une réflexion préventive avait eu lieu au sein du comité de vigilance pour définir les scénarios qui pourraient être mis en œuvre en relation avec les deux prochaines phases"2.

Cette réflexion, selon le ministre des Finances, va de pair avec les mesures immédiates prises pour aider les entreprises et les familles à atténuer les effets de la crise et la mise en place d'une urgence sanitaire, expliquant qu'il a été convenu dans le cadre du comité de vigilance économique d'une méthodologie de réflexion proactive basée sur la définition de scénarios pouvant être mis en œuvre pour les deux prochaines phases.

Le responsable du gouvernement a ajouté que la relance de l'économie nationale ne se fera qu'en mobilisant les ressources nécessaires et en veillant à ce que la priorité soit

[1]lte.magazine, l'impact du Covid -19 sur l'économie marocaine, Par Mohammed Taher SBIHI, consulté le : 10/04/2020.

[2]Communiqué de presse conjoint du Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration et l'Union Européenne

donnée à leur utilisation dans l'économie nationale, notant que "c'est ce que nous faisons actuellement à travers des réunions avec différents secteurs ministériels pour établir une mesure qui optimise les dépenses publiques dans cette période exceptionnelle[1]".

Alors que la menace d'une crise économique mondiale majeure plane sur le monde entier, le Maroc semble se préparer à la vie post-coronavirus, et le pays met tous ses acteurs au travail.

Le Maroc continuera à travailler dans le cadre d'une commission spéciale pour suivre de près les développements et de prendre les mesures nécessaires de politique économique pour renforcer la résilience de l'économie nationale aux chocs causés par la crise sanitaire actuelle.

Il est également nécessaire de repenser le service public et de souligner l'importance des rôles de l'État, qui doit accroître son potentiel économique et réaliser le développement, en ce qui concerne les secteurs de l'éducation, de la santé et de la sécurité sociale, et créer des investissements dans les infrastructures qui touchent la grande majorité des citoyens. Des réformes fiscales devraient également être entreprises pour développer les ressources de l'État de manière équitable, ce qui signifie une "imposition progressive" en tant que véritable réforme fiscale dans laquelle chacun contribue dans la mesure de ses capacités disponibles.

[1]www.hespress.com/economie, Finance Minister Unveils Scenarios for Morocco's Post-Corona Economy, Accessed April 27, 2020.

3.2 Chiffres et discussions sur les conséquences sociales et économiques de la Covid19 :

Au niveau mondial, en termes de conséquences sociales, les statistiques présument une perte de 225000 postes à 25 millions d'offres d'emploi et que 436 établissements subiront de très lourdes pertes. Les revenus du secteur privé vont connaître une baisse de 60% environ et entre 8.8% à 35 millions personnes dépasseront le seuil de pauvreté1.Au niveau national, il est à noter que certaines statistiques ont été faites pour évoquer l'effet de la Covid19 sur la société marocaine, permettant ainsi d'évaluer de nombreuses pertes à savoir la perte d'emploi où on prévoit une augmentation de l'indice du chômage à 10.5 % avec 208.000 postes perdus.

Néanmoins, l'état d'urgence appliquée pour faire face à la propagation de la pandémie a permis de développer le sens de solidarité de part les dons et soutiens octroyés aux individus démunis.

Elle a développé aussi un sens d'appartenance, où l'état a démontré que la santé publique devance les intérêts économiques de part la fermeture des frontières2. Sur le plan personne[1], le sens de reconnaissance a été revisité, l'individu deviendra plus veillant à ce qu'il possédait comme droits basiques, à savoir, sa liberté de circuler, de se socialiser.

Cependant, il ne faut pas négliger que l'état d'urgence

[1]Rapport de l'organisation mondiale du travail 2020 et le fond monétaire international

[2]Rapport du Haut-commissariat au Plan, mot du ministre d'économie, des finances et de la réforme de l'administration à la chambre des conseillers.

puisse créer un certain déséquilibre psychologique chez certains individus, surtout chez les personnes qui ne sont pas à même de gérer leur isolement social. Vu que ces derniers seront détachés de leurs habitudes qui représentaient autrefois leur zone de confort, cet état pourrait engendrer un sentiment de peur, de perte, voire ainsi mené à une dépression.

Par conséquent, on peut récapituler les conséquences économiques de la pandémie de la Covid-19 sur le plan national comme suit :

* Pour chaque jour de confinement, une perte de 101 millions de dollars

* Le confinement fait perdre au Maroc 6 points de son PIB pour l'année 2020

* Une croissance négative de l'économie nationale d'environ 1,8% pour le deuxième trimestre de l'année 2020

* Le déficit de la balance des paiements se creusera à 33 milliards de dirhams

* La valeur des exportations de phosphate et de dérivés a diminué de 40%

* Suspension d'activité de 11.300 entreprises

* Les pertes dans le secteur du tourisme estimées à 34,1 milliards de dirhams

* Le secteur hôtelier perdra 14 milliards de dirhams[1]

Au-delà de l'impact de la Covid-19 sur l'économie, le PIB souffrira également de la sécheresse et la valeur ajoutée agricole, qui représente environ 12% du PIB, devrait reculer de 2,7% en 2020.

Etant également fortement dépendante de l'économie

[1]Rapport du Haut commissariat au Plan, mot du ministre d'économie, des finances et de la réforme de l'administration à la chambre des conseillers.

européenne, l'activité économique du Royaume sera inévitablement impactée par le repli de la croissance européenne. Pour rappel, l'UE représente plus de 58% des exportations marocaines, 59% du stock d'IDE, 70% des recettes touristiques et 69% des transferts des Marocains Résidant à l'Etranger (MRE)[1].

3.3 Recommandations pour un redémarrage réussi de l'économie marocaine

Sur ce point, nous allons procéder à quelques lignes directives et essais pour tracer le chemin transitoire de l'économie marocaine pour les années prochaines afin de mieux sortir de cette crise pandémique de la covid19.

Au Maroc, le dispositif d'élaboration d'un plan de relance est en marche à travers trois initiatives:

1. La demande faite par le Parlement au CESE pour effectuer une étude d'impact et évaluer les conséquences de la crise covid-19 sur les plans économiques et sociaux ;

2. La proposition du plan de relance faite par la CGEM ;

3. Le dernier dispositif de garantie du financement élaboré par le CVE, en plus des mesures déjà prises dès la mise en place de ce comité et du Fonds spécial pour la gestion de la pandémie (Soutien aux salariés affiliés à la CNSS, aux bénéficiaires du RAMED, système de report des échéances bancaires, fiscales et liées aux charges sociales, etc)[2].

Notre pays doit entrer dans un programme et un grand chantier

[1]lobservateur.info, L'impact du Covid-19 sur le secteur du commerce marocain vu par l'UE, par : Mounia kabirikettani.

[2] www.h24info.ma, relance économique post-covid19 : l'avis de Nezha LAHRICHI, consulté le : 30/05/2020.

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير المشارك حنان عيسى نعمه

afin de financer la relance de l'économie marocaine, qui a subi des pertes considérables à cause de la crise induite par la pandémie du nouveau coronavirus (Covid-19).

Ainsi, aujourd'hui, notre pays n'a pas le choix et est appelé à s'endetter en interne et en externe dans la mesure du possible, mais cela suppose que cet endettement finance l'innovation, la recherche scientifique et la promotion du système éducatif. Il faut aussi faire recours au marché domestique pour lever des fonds.

Qualifiant de « judicieuse » la décision du redémarrage de l'économie, il faut se baser sur la monnaie, l'impôt et la dette publique qui constituent « trois modalités essentielles » pour la reprise[1] de l'économie marocaine.

La première modalité doit agir sur le point de l'offre et la demande par la monnaie ; pour ce faire, il faut proposer des taux d'intérêt bonifiés aux profits des secteurs jugés prioritaires.

Quant au rôle primordial joué par l'impôt en ce moment critique, il faut penser à une réforme fiscale appuyée sur la baisse de la taxe sur la valeur ajoutée (TVA) afin de stimuler la demande, de réduire les inégalités et ne pas ruiner d'avantage le pouvoir d'achat des citoyens.

Nous ajoutons aussi la soumission des produits de haute gamme importés de l'étranger à un barème de taxation très élevé durant cette période de passage , voire même de restructuration de l'économie nationale ; tout cela

[1]www.mapcasablanca.m, Un chercheur préconise l'émission de « Bons Corona », Par M. Dinar, Professeur à l'université Hassan 1er, consulté le 29/05/2020.

afin d'améliorer la balance commerciale et orienter la consommation vers des produits marocains qui sont considérés comme des produits qui peuvent concurrencer les produits étrangers.

Or ce passage ne sera pas aisé pour les Marocains au regard de la lourde facture de la covid19 ; à titre d'exemple, le chômage, les faillites des entreprises, la perte de parts de marché à l'export à cause des perturbations des chaînes de valeur, les coûts liés à la réorganisation des TPE et PME, qui sont considérés pour nous même le plus grand défi pour l'économie marocaine durant ces dernières années. Il est certain que cela va prendre beaucoup de temps.

Dès maintenant, on peut être assez optimiste et juger que ce redémarrage présente plusieurs avantages pour les entreprises marocaines et pour l'économie nationale en général, si nous respectons les mesures sanitaires pour réussir cette étape et évitons tout risque associé à la relance ou à une nouvelle propagation de ce virus sur le territoire national. A ce stade, un guide de consignes a été déjà mis à la disposition des entreprises, qui devraient avoir la capacité d'intégrer dans leur approche stratégique la dimension sociale et sociétale qui est considérée comme un facteur clé pour l'amélioration de l'entreprise marocaine.

Et pour terminer, on peut recommander et mettre en place un plan qui contient deux étapes pour bien réussir cette relance ;

* La première consiste en une relance immédiate du commerce de détail, de la construction, du textile, de l'automobile, de l'industrie pharmaceutique, de l'agro-alimentaire et du papier,

* La deuxième étape devrait toucher le reste des secteurs pour booster l'activité, comme les branches de l'informel (réparation, biens intermédiaires, etc) qui sont « d'une importance vitale pour l'économie ».

Avant de passer à la conclusion de notre papier, et par coïncidence avec le discours royal à l'occasion de la fête du trône, Sa majesté le Roi Mohamed VI a annoncé plusieurs chantiers et réformes surtout sur le plan économique et social, la raison qui nous a menées à présenter les principaux points de ce discours Royal à l'heure du covid19, ils sont en nombre de sept[1] :

1- L'élaboration d'une feuille de route d'un plan qui permettra de défier la pandémie du covid19, s'il y aura une seconde vague de ce virus,

2- Le lancement d'un plan de relance de 120 Milliards de DH, soit l'équivalent de 11% du PIB, pour permettre aux secteurs de production de se remettre d'aplomb, d'accroître leur capacité à créer des emplois et à préserver les sources de revenus ;

3- La création d'un Fonds d'investissement stratégique pour remplir une mission d'appui aux activités de production, d'accompagnement et de financement des grands projets d'investissement public-privé, dans une diversité de domaines ;

4- Le lancement d'une réforme profonde du secteur public pour corriger les dysfonctionnements structurels

[1]boursenews.ma, Fête du Trône : 7 choses à retenir du discours du Roi Mohamed VI. Consulté le 30/07/2020.

des établissements et des entreprises publics ;

5- La création d'une Agence Nationale dont la mission consistera à assurer la gestion stratégique des participations de l'Etat et à suivre la performance des établissements publics ;

6- Le lancement, au cours des cinq prochaines années, du processus de généralisation de la couverture sociale pour tous les citoyens marocains, ce plan démarrera le 1er Janvier 2021, suivant un programme d'action bien précis ;

7- Une analyse et réforme sévère des systèmes et programmes sociaux, surtout à travers le Registre social unifié (RSU).

Conclusion

Dès les premiers jours de cette pandémie, on a constaté que l'activité économique du monde entier a été mise à rude épreuve avec un arrêt partiel pour certains secteurs et même total pour d'autres tel le tourisme par exemple. Cette crise a entrainé, de ce fait, des pertes qui dépassent les 900 Milliards de dollar ; elle a fait, de même, reculer le commerce mondial selon l'OMC de moins de 13% avec une récession de l'économie mondiale de –3% soit la pire récession de l'histoire économique mondiale. Par ailleurs, près de 170 pays vont connaitre une baisse de leur PIB par Habitant.

Cette crise a remis en question les fondements du système économique mondial actuel. Ainsi les pays et les gouvernements se trouvent aujourd'hui confrontés à une nécessité majeure qui leur impose de procéder à des changements radicaux et profonds de leurs stratégies économiques.

L'économie marocaine, quant à elle, étant une économie axée,

surtout, sur la consommation, le commerce et le tourisme, le Maroc pourrait connaître des pertes considérables. Jusqu'à présent, les principaux secteurs touchés sont essentiellement le tourisme, l'automobile et le textile. L'impact de la Covid19 sur le commerce et la consommation semble pour l'instant limité. Des risques de baisse d'approvisionnement et de demande étrangère, notamment en provenance de l'UE, pourraient, en revanche, survenir à l'avenir au niveau de certains secteurs, l'automobile entre autres.

En analysant l'impact du coronavirus sur l'économie marocaine par secteur, nous remarquons que le degré d'impact de la Covid19 sur le commerce varie d'un secteur à l'autre. Si certains secteurs exportateurs, à titre d'exemple l'agroalimentaire, le textile ou l'automobile viennent en tête des secteurs les plus impactés par cette crise de la covid19, il n'en demeure pas moins que d'autres secteurs n'ont pas connu les mêmes pertes, notamment le secteur des fruits et légumes.

D'autre part, sur le plan social, il est à noter que certaines statistiques ont été réalisées pour mesurer l'effet de la Covid19 sur la société marocaine .Elles ont permis ainsi d'évaluer les nombreuses pertes, à savoir les pertes d'emploi où l'on prévoit une augmentation de l'indice du chômage à 10.5% avec 208.000 postes perdus. Néanmoins, l'état d'urgence appliquée pour faire face à la propagation de la pandémie a permis de développer le sens de solidarité et d'atténuer dans une certaine mesure les effets négatifs sur une société déjà fragilisée et ce par les dons et soutiens octroyés aux individus démunis ainsi que par les

indemnités accordées par la CNSS aux salariés dont les structures ont été contraintes de fermer .

Ainsi, pour remédier aux pertes considérables dues à la crise induite par la pandémie du Coronavirus(Covid19), le Maroc est amené à élaborer un programme de relance de l'économie marocaine. Mais les questions récurrentes sont : Quels sont les secteurs clés qui nécessitent une aide rapide ? Comment financer ce plan de relance de l'économie marocaine ? Quel sera le nouveau modèle économique du Maroc post covid19 ?

Bibliographie

1- Rapport de la Banque mondiale « le Maroc à l'horizon 2040 – Investir dans le capital immatériel pour accélérer l'émergence économique ».

2- Rapport : « les mesures prises par le Maroc pour faire face aux répercussions sanitaires, économiques et sociales de la propagation du Covid-19 », Avril 2020.

3- Rapport FMI, perspectives de l'économie mondiale, Avril 2020.

4- Rapport de l'organisation mondiale du travail 2020 et le fonds monétaire international.

5- Rapport du haut-commissariat au plan.

6- Rapport du Centre marocain de conjoncture (CMC)

7- Rapport : la durabilité du modèle de développement marocain : l'option de l'économie verte.

8- Un chercheur préconise l'émission de « Bons Corona », Par M. Brahim DINAR, Professeur à l'université Hassan 1er, mapcasablanca.m,

9- Communiqué de presse conjoint du Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration et l'Union Européenne,

10- Article : coronavirus : le Maroc durcit ses mesures de confinement, www.lemonde.fr,

11- Plan national de veille et de riposte à l'infection par le Coronavirus 2019-nCoV, Version du 27 Janvier/2020

12- Les mesures prises par le Royaume du Maroc pour faire face aux

répercussions sanitaires, économiques et sociales de la propagation du Covid A travers les réponses du Chef du Gouvernement Saad Dine EL OTMANI aux questions relatives à la politique générale au Parlement Séance du 13 avril 2020 à la chambre des représentants Séance du 21 avril 2020 à la chambre des conseillers.

13- Covid-19, La stratégie du Maroc pour contrer l'évolution du virus, abcbourse.com,.

14- Covid-19 : le PIB du Maroc pourrait baisse de 6,5% en 2020 (CFG), leboursier.ma.

15- L'impact du Covid-19 sur le secteur du commerce marocain vu par l'UE, par : Mounia kabirikettani. lobservateur.info,

16- Les gagnants et les perdants de la crise du coronavirus au Maroc, Par H24Info.ma avec MAP , h24info.ma, économie,

17- L'Association internationale du transport aérien IATA,

18- Délégation de l'union de l'Union européenne au Maroc-section commerciale,

19- Note sur les impacts économiques du covid19 au Maroc.

20- COVID19 : l'impact sur l'économie mondiale, par William DE WIJLDER, group.bnpparibas.

21- COVID19 : l'économie mondiale : de la crise de 2008 à celle de 2020. ecoactu.ma,

22- Quel est l'impact du COVID-19 sur l'économie mondiale ? Par : Dr Emmanuel Jurczenko, tendancehotellerie.fr.

23- l'impact de l'épidémie du covid19 sur l'économie mondiale, lafinancepourtous.com.

24- l'économie marocaine à l'épreuve d'un choc inédit, à la lune, covid-19, mapbusiness.ma.

25- Coronavirus : l'économie marocaine à l'épreuve, leseco.ma,

26- COVID-19 : les conséquences sur l'économie marocaine s'allongent, challenge.ma.

27- Maroc : Les conséquences de la pandémie du coronavirus sur l'économie marocaine seront significatives, challenges.tn.

28- coronavirus : l'impact économique et social sur le Maroc, par : HASSAN MANYANI · 6 AVRIL 2020, challenge.ma.

29- l'impact du Covid -19 sur l'économie marocaine, Par Mohammed Taher SBIHI. Lte Magazine,

30- Coronavirus : l'impact sur l'économie nationale secteur par secteur, challenge.ma, Economie,

31- COVID-19 : hausse de l'endettement et suspension des dépenses en vue, ecoactu.ma,

32- COVID-19 : l'endettement, une solution à problèmes, par : S.E. ecoactu.ma,

33- COVID-19 : le Maroc débloque 3 milliards de dollars auprès du FMI, par le point Afrique, lepoint.fr,

34- l'impact du Covid-19 sur l'économie marocaine, Par Mohammed Taher SBIHI, lte.magazine,

35- Le ministre des finances dévoile des scénarios pour l'économie marocaine post-Corona, hespress.com, économie,

36- Quel nouveau modèle économique pour le Maroc d'après Covid-19 ? challenge.ma,

Liste de figures :

- Figure 1 : Projection de croissance – Zone Euro, 2000-2021,
- Figure 2 : Projection de croissance – Pays émergents et en développement, 2000-2021,
- Figure 3 : Croissance mondiale, 2000-2021,
- Figure 4 : Sorties nettes d'investissement de portefeuille entre 2008 et 2020,
- Figure 5 : évolution du PIB en %, 2000-2021,
- Figure 6 : variation du compte courant et solde budgétaire, 2000-2021,
- Figure 7 : Evolution du MASI (Entre le 28 février et le 17 mars).

Carte :

- Carte 1 : présentation de l'ampleur de la crise du covid19 dans le Monde.

The reality of the Shari'a Supervisory Board in Islamic banks and financial institutions (case of study of Sudan)

Dr.Alsiddig Talha M Rahama
Imam Mohammed Ibn Saud Islamic University (KSA)

Abstract

This paper discusses the experience of the State of Sudan in Islamic Isl amic finance through the reality of the Shariah Supervisory Board and monitors the risks it faced through the application of Islamic banking operations as the first practical model in the banking field

The paper reviews the problem that confronts the most prominent risks represented by ignorance of Islamic formulas and knowledge of the concept of Sharia control, in addition to the sharia board position within the bank, and the wrong application and violation of Sharia controls

In order to bypass the legitimate risks referred to in the paper and to build an established and complete framework according to different models, the paper proposed a number of important directives, which aimed at developing the concept of Shari'a supervision in order to expand and accommodate a treatment for the challenges and risks surrounding the experiment, and then spread legitimate concepts so that these concepts reach all the public and not be limited Within a narrow and limited context, The originally and the value of the study lie in its critical review of current applications Sharia practices in Sudan ,as well as some key issues pertaining to Shariah governance in Islamic institutions are addressed to encourage further

investigation by academics and practitioners in the field

Key Words: Islamic banks ,Sudan ,Shariah Supervisory Board

Introduction

The experience of Islamic economics has emerged during the other two decades as a witness to the birth of a great edifice and the building of a sound foundation. Every new experience requires (jurists, economists, jurists, sociologists, etc.) to lay its foundations and set its course[1].

the importance of Paper-:

The importance of this study appears in the following points-:

1-The spread of Islamic financial institutions worldwide.

2-The lack of a unified reference for the legal and legal control of these institutions (there is an optional reference, the Accounting Authority in Bahrain).

3 -Scarcity of works and studies that study the legitimate and legal risks facing Islamic financial institutions.

4 -It sets out the effective principles and standards that govern the work of Shariah boards in Islamic banks and financial institutions

5 -It advises Shariah supervisory boards, especially those appointed by the management of Islamic financial institutions, from being tempted by the financial returns from looking with impartiality and objective transparency of the problems presented to them.

1 Bakr Al-Rihan, The Origins of Organization in Islamic Banks, Institute of Banking Studies, Amman, 1998 AD.

6 -evaluate the performance of the activities of the sharia boards in Sudan with other bodes inside others Islamic countries

مجلة IAFA ISSN 1737-7161 الإيداع القانوني 4197/2018 للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
رئيس التحرير المشارو حنان علي نغرة

Objectives of the study

1 .Introducing the Shariah Supervisory Board of Islamic Banking and Financial Institutions.

2 .Presenting an organized scientific study for the benefit of those engaged in Islamic banking in those countries so that it can also be transferred to other countries.

3 .Clarify the role of the Sharia Supervisory Board in enforcing Shari'a and legal control in all transactions of Islamic financial institutions.

4 .Presenting a package of proposals to reduce the legitimate and legal risks for Islamic financial institutions.

5 -Monitoring and analyzing the most important challenges and risks that this model faced through its beginnings and the lack of previous models for it

6 -the study put forward various suggestions to the regularity authorities and to Islamic financial services to enhance the shariah governance and to standardize the different practices of sharaiha

Research problem

The problem of this study is focused on the following questions

1-:Do Shariah supervisory boards play a key role in the development of the Islamic financial industry, or do they represent one of the burdens that hinder growth

2-?Does the large number and complexity of jurisprudential opinions represent an obstacle to the progress of these institutions

3-?Does the novelty of the experience and the lack of experience of the employees and those who deal with it lead to a lack of commitment to the values, controls and provisions of Sharia?

4-did the Sudanese shariah supervisory model use an efficient shariah governance add additional values to excited corporate governance framework which includes transparency, trust, behavior ,credibility ,values underlying faith and beliefs

5. Restricting the legal and jurisprudential opinion to a specific group of scholars represent risks facing this young industry?

Assumptions- :

The study is based on several assumptions:

1 .Expanding the functions exercised by the Shariah Board in banks by carrying out fatwas, arbitration, calculations, supervision and training for employees and dealers on various banking practices.

2-The paper made attention for the sharia body a key issue arising is the typical structure ,functions ,duties and responsivities are.

4 .It is necessary to stipulate the terms of reference of the Shariah Board, how it is formed and its location within the organizational structure of the bank in the basic documents.

5. The commission's follow-up on contemporary islamic shairah jurisprudential developments so that it can achieve the desired oversight.

Study method

The research method is based on the descriptive analytical method and the case study.

Research organization

The research plan is divided into several chapters as follows.

Introduction

The Supreme Legitimacy Authority of Banks and Financial Institutions in Sudan represented a main and main axis in completing and enforcing the Islam of the Islamic banking system.Faisal Islamic Bank, which was established in 1978 as the first Islamic bank in Sudan. Dr. Ahmed Ali Abdullah clarified (The Sharia Supervisory Board was composed of people with knowledge, interest, writings and studies that preceded the establishment of Islamic banks, and the Board issued the first part of its fatwas, which reflects the extent of interaction between the Sharia Board and the executive management of banks).[1] Then, Al-Tadamun Islamic Bank came as the second Islamic bank in Sudan to provide a qualitative leap in the tasks of Sharia supervision, after the establishment of a department under the name of the Fatwa and Research Department, which includes the Sharia, Research and Legal Department. Then, in accordance with Ministerial Resolution No. 184 of March 1992, the Supreme Sharia Supervisory Board of the Banking System and Financial Institutions was established in order to complete the procedures and decisions for the Islamization of the banking system and to cancel all usurious

[1]- Ahmed Abi Abdullah, Deputy Secretary-General of the Authority, at the annual celebration of the Bank of Sudan

transactions in the Central Bank, banks and financial institutions[1].

Today with the quick steps of growth of Islamic financial system worldwide corporate governance of IFIs is assuming development considerably, Shariah is a unique characteristic of Islamic financé ,and need for an efficient Shariah supervisory system for IFIs is considered as a crucial requirement to ensure the development and the stability of Islamic finance industry .indeed ,the success of any Islamic finance components of the system must comply with Shariah principle and rules(Hassan,2010)

The setting of an internal Shariah governance structure: a Shariah Supervisory Board in IFIs started with the establishment of Faisal Islamic Bank of Egypt in 1976. The bank was the first IFI that had created an internal religious board for the Shariah purposes. The board contains selected scholars on Fiqh El Moamlat from Egypt. This practice was then followed by Jordan Islamic Bank and the Faisal Islamic Bank of Sudan in 1978, the Kuwait Finance House in 1979, and the Bank Islam Malaysia Berhad in 1983 (Malkawi, 2010). From that moment, the development of the Islamic financial industry has been accompanied with the involvement of famous Shariah scholars setting in their internal SB.

To strengthen the concept of the Shariah governance in IFIs, the International Association of Islamic banks (replaced with the General Council for Islamic Banks and Financial Institutions (GCIBF) in 1999) has set up its SB[1]. In the

[1]- Ministerial Resolution establishing the Supreme Sharia Supervisory Board for the Banking System and Financial Institutions 1992

meantime, the OIC countries known as the Council of the Islamic Fiqh Academy preserve the power to issue fatwas rulings including matter related with Islamic financial transactions (Malkawi, 2010)[2].

In 1999 the Accounting and Auditing Organization of IFIs (AAOIFI) has published and adopted the first Shariah governance standard for IFIs (stadard1) related to the SSB: appointment, composition and report. Until today, the AAOIFI has developed a comprehensive framework for corporate governance of IFI composed of seven governance standards. These standards cover different area:

(1) the SSB composition, report and appointment;

(2) the Shariah review;

(3) the internal Shariah review;

(4) the audit and governance committee for IFI;

(5) the independence of the Shariah supervisory board;

(6) statement on governance principles for IFI; and

(7) corporate social responsibility, conduct and disclosure for IFIs.

particular kind of finance generating distinct corporate governance challenges ,Islamic principles and the activities of Islamic financial institutions must comp

The objectives of the High Commission included

1 -Participation with the officials of the bank in setting forms of contracts and agreements for all transactions of the Bank of Sudan and the banks and institutions that engage in banking business to ensure that they are free from prohibitions.

-2Monitoring the operations of the Bank of Sudan and financial institutions and providing what it deems appropriate of legal advice in any transaction matter

-3Studying the legal problems facing the Bank of Sudan, banks or financial institutions, and expressing an opinion on them

-4Issuing legal fatwas on issues in which a legal opinion is requested

1-The concept of Shari'a supervision – The emergence of Shari'a supervisory boards and their development regionally and globally

2-Sharia Supervision in Sudan

3- Previous studies&

4- The importance of Shariah bodies in Islamic banks

5-The conclusion includes: the most important results and recommendations.

Indexing of sources and references

Islamization of Banking System In Sudan

The evolution of Islamic banks in Sudan occurred simultaneously with the tide of

Islamic movement or Islamic awakening whose early beginning were registered at the end four

Previous studies: include that different literatures papers

The paper is organized as follow: Section 2 discuss previous literature review on Shariah governance and Shariah supervisory system in Sudan. Section 3 presents challenges and Risks in the road of Shariah supervisory system in Sudan. Section 4 discuss the new issues for Shariah hedges 5 presents concluding remarks.

2 discuss previous literature review on Shariah governance and Shariah supervisory system in Sudan.

Since the Sudanese banking system was fully Islamised dated back to 1991, banks in Sudan tend to raise capital through attracting more deposits from members of the public, and these funds represent a portion of an Islamic bank‟s capital structure. The IAHs‟ rights in this conceptual paper are captured by a proportion of IAH funds to shareholders‟ equity (Farook et al., 2011). 2.2.2 The effectiveness of the Shariah supervisory board (SSB) A number of Islamic banks employ a special form of monitoring to limit the divergence of interest between Islamic investors and the management of Islamic banks. The Shariah Supervisory Board (SSB) can assure investors of the compliance with Islamic laws and principles (Farook et al., 2011). The SSB is defined by AAOIFI (2008)as an independent body entrusted with the duty of directing, reviewing, and supervising the activities of Islamic financial institutions (IFIs) for the purpose of Shariah compliance, and issuing legal rulings pertaining to Islamic banking and finance (AAOIFI, 2008) Conceptual framework From Islamic perspective, the main purpose of Islamic financial institutions‟ reporting is to show that their operations are in compliance with the Shariah principles (Farook, 2008; Hannifa & Cooke, 2002). Unlike the western model where the primary objective of financial reporting is to assist the users in making their economic decisions (Maali et al., 2006). This purpose is derived from the objectives of a financial statement for Islamic banks and

financial institutions set by AAOIFI (AAOIFI, 2008). Based on this concept, the Islamic community (Ummah) has the right to know the effect of the business operations on the community's welfare to ensure that they are in conformity with the Shariah requirements. As interest-bearing deposits are not permitted by the rules and principles of the Islamic Shariah, Islamic banks typically raise deposits in the form of profit-sharing investment accounts.

Section 3 presents challenges and Risks in the road of Shariah supervisory system in Sudan .

Islamic banks underlie the fundamental principles of the Shari'ah, which encompass all business activities, financial contracts, and transactions. The Shari'ah Supervisory Board (SSB)monitors and certifies compliancy and is unique to the governance structure of Islamic banks compared to their Western counterparts. This study addresses the question of how the compositional characteristics of the SSB influence the loan portfolio risk-taking of Islamic banks. (Mahir Alman2012)*

Sudan's banking system is not currently tailored to provide online banking. It lacks the appropriate technological infrastructure to support this service. There is also a lack of specialists with the adequate technological skills to build that infrastructure. It might also be a challenge to convince the Sudanese customer of the convenience of online

The risks of Shari'a supervision were concentrated in Sudan's experience in

The risks of Shari'a supervision were concentrated in Sudan's experience in

1- Ignorance of Islamic formulas

2 - The concept of Sharia supervision and the position of the authority within the banking system

3- Wrong application and violation of Islamic legal regulations

4 - The first model for the application of Sharia supervision in Faisal Islamic Bank, which attracted cadres that have been working in usurious banks for decades, and this represented the first challenge to the experience

5- Considering the Shariah board within the bank as an abnormal and unusual concept of the nature of the banking business, which was designed mainly according to interest-based transactions established according to credit and debtor interest rates.

6- Application of fictitious financing models

7- Lack of understanding and understanding of employees and customers at the same time

Section 4 discuss the new issues for Shariah hedges

The Council of the International Islamic Fiqh Academy emanating from the Organization of Islamic Cooperation, held in its twenty-fourth session in Dubai, during the period: 07-09 Rabi' Al-Awwal 1441 AH, corresponding to: 04-06 November 2019 CE,

And after reviewing the recommendations issued by the scientific symposium on hedging operations in Islamic financial institutions, which was held by the Academy in Jeddah in cooperation with the Iqra Endowment for Development and Employment during the period from 24-25 Rajab

1440 AH corresponding to March 31 - April 01, 2019 AD, and listening to the discussions that took place around it

Hedging (protection) transactions in the general sense

There is a set of transactions that can be the basis for hedging and protection formulas in its general sense. It is the workplace in financial institutions, and its ruling is that it is legally permissible, including:

Economic hedging: which is based on diversification of assets, investment portfolios and diversification of formulas. It is legally required to do so for good resource management.

Cooperative hedging: based on Takaful formulas by entering into Takaful insurance contracts in order to compensate for the damages and losses that the Islamic financial institution may encounter. There is no legal problem with this formula for the permissibility of cooperative insurance on real and financial projects and assets, and Resolutions 9 (2/9) and 200 (21/6) confirmed the permissibility of cooperative insurance and its forms.

Parallel Contractual Hedging: It is a contract procedure parallel to the original contract with the same terms and specifications, with which the institution is aware of the risks of the original contract. Such as peace and parallel peace, and parallel Istisna'a. Also came the recommendations of Council Resolution No. 224 (23/8) regarding hedging. One of the most important legal controls for the permissibility of parallel contracts is that the first contract should not be linked to the other contract. Rather, each of them must be

independent of the other in all its rights and obligations.

Compound contracts: by combining contracts for the purpose of hedging risks by way of conjunction

The Supreme Sharia Supervisory Board also issued

1 -An integrated training work targeting members of boards of directors, working managers, senior management and employees of banking and financial systems

2 -Spreading Islamic concepts and teachings and Islamic pressures for workers and clients at the same time

3 -That the mechanisms of follow-up in the Shariah committee develop and take note of what is going on from time to time

4- The higher authority, and then the subsidiary bodies in the operating banks and those in their jurisdiction, seek to enforce the instructions and controls issued by the official authorities.

Conclusion,

The Islamic legal experiment did not achieve its major goals due to many risks and challenges that arose in a Western banking reality, in addition to the failure to keep pace with the laws that govern behavior in the face of contemporary challenges, as well as the fabric of administrations and clients. The global banking developments were aligned with evidence of the spread of Islamic banking in many Western countries, especially since economists and bankers in Western countries considered Islamic finance as an additional alternative to Western finance.

This confirms the ability of Islamic Sharia to expand its axes

and increase its spread throughout the world

Reference

1- Bakr Al-Rihan, The Origins of Organization in Islamic Banks, Institute of Banking Studies, Amman, 1998 AD.

2- Habib, Khan, "Challenges Facing Banking Work", The Islamic Institute for Research and Training, Jeddah 1419 AH

3- Dr. Ahmed Abdel Aziz Al-Najjar, "The Movement of Islamic Banks: Realities of Origin and Illusions of Image," Cairo, 1993

4- Dr. Saber Muhammad Hassan, "Evaluation of Attempts to Reform the Banking System," Bank of Sudan Publications, Khartoum, 2003.

1- Dr. Ali Ahmed Suleiman, Dictionary of Economic Terms, publisher, KhartoumHouse, Academic Library, first edition, 1999

2- Dr. Mahmoud Hassan Sawan, "The Basics of Islamic Banking", Wael PublishingHouse, first edition, Amman, Jordan, 2001

8- Hassan, Z. (2010), "Regulatory framework of Shariah governance system in Malaysia, GCC countries and the UK", Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, Vol. 3, pp. 82-115

9- IFSB, Standards 10 (2009), Guiding Principles on Sharıˆah Governance Systems for Institutions Offering Islamic Financial Services, IFSB, Kuala Lumpur, December.

10-Iqbal, Z. and Mirakhor, A. (2007), An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice, Wiley, Singapore.

11- Usmani, M.T. (2001), The Historic Judgment on Interest: Delivered in the Supreme Court of Pakistan, Idaratul Ma'arif, Karachi.

12- Wilson, R. (2008), "Shariah governance systems for financial institutions", Proceeding of the Xth Durham Islamic Finance Summer School organized by the University of Durham, Du Unal, M. and Ley, C. (2008), "Shariah scholars in the GCC – a network analytic perspective", Fund @Work, The Investment Industry's Strategy ConsultantPublication.rham

13- Lewis, M.K. (2005), "Islamic corporate governance", Review of Islamic Economics, Vol. 9 No. 1, pp. 5-29.

14- Saif Alnasser, S.A. and Muhammed, J. (2012), "Introduction to corporate governance from Islamic perspective", Humanomics, Vol. 28 No. 3, pp. 220-231.

15- Kahf, M. (2004), "Islamic banks: the rise of a new power alliance of wealth and Shariah' scholarship", in Henry, C.M. and Wilson, R. (Eds), The Politics of Islamic Finance, Edinburgh University Press, Edinburgh, pp. 17-36.

الفهرس

-الهوية السياسية بين السياقات السوسيوتاريخية والتوظيف الأيديولوجي هشام جعيط أنموذجا(سالم فتيحة) 4

-التنمية المستدامة: الأسباب والأهداف (ط.د عبد الوهاب خطاط) 39

-مظاهر النهضة العلمية الحديثة في المجتمع الليبي أواخر القرن التاسع عشر الميلادي (د.عبد السلام محمد مخلوف).....54

-أساس مسؤولية الإدارة عن الضرر البيئي (قاصدي فايزة).....64

-Villes intelligentes : piliers, expériences et facteurs de mise en œuvre au Maroc(Youness Maleh,Youness Dabnichi) 81

-« Effets socio-économiques de la pandémie du Covid 19 et le redémarrage économique ; cas du Maroc »(Pr. DINAR Brahim, DABNICHI Youness , MOCHHOURY Chaymaa)..... 118

-The reality of the Shari’a Supervisory Board in Islamic banks and financial institutions (case of study of Sudan)(Dr.Alsiddig Talha M Rahama) 173

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية

قواعد النشر

1 – تنشر المجلة البحوث والدراسات باللغة العربية، والفرنسية، والانجليزية
2 – يشترط أن يكون البحث المرسل غير منشور أو مرسل لمجلات علمية أخرى
3 – قبل النشر يتم إعلام الباحث بقرار اللجنة العلمية (النشر كما هو – القيام بتعديلات بسيطة – الرفض)
4 – إن كان البحث أو الدراسة لغتها العربية فيجب اعتماد الشروط التالية:
– نوع الخط Simplified Arabic:، نط 14
– العنوان الرئيسي بخط نوع Simplified Arabic، نط 16، خط داكن
– العنوان الفرعي بخط نوع Simplified Arabic، نط 12، خط داكن
5 – إن كان البحث أو الدراسة لغتها الفرنسية أو الانجليزية فيجب اعتماد الشروط التالية
– نوع الخط Time New Roman ، نط 15
– المصادر ومراجع البحث بنط 12تكتب آخر الورقة بترقيم مسترسل.
6 – الهوامش تعرض أسفل كل صفحة نط 11 وفق الترتيب التالي
– اسم المؤلف ولقبه، عنوان الكتاب أو المقال ، عنوان المجلة أو المؤتمر، دار النشر، البلد عدد الطبعة، السنة، عدد الصفحة
7 – ضرورة إرفاق البحث بملخص تكون لغته مخالفة للغة البحث ويكون في أول صفحة.
لا تزيد عدد صفحات البحث عن 15 صفحة تتضمن الصفحة الأولى منه: الاسم واللقب للباحث
8 – الدرجة العلمية، جامعة أو كلية الانتساب، التخصص الدقيق، البريد الالكتروني الهاتف صورة شمسية حديثة بالألوان)، وتتضمن الصفحة الأخيرة منه المراجع والمصادر.
9 – لاتتقاضى المجلة أجورا على النشر فيها في العدد الأول والثاني، ولا تدفع للباحث مكافأة مالية عن البحث الذي ينشر فيها.
10 – بمجرد إشعار الباحث بقبول بحثه للنشر قبولا نهائياً ، تنتقل حقوق الطبع والنشر إلى مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية.
11 – أي بحث يتم المشاركة به في مؤتمرات أو ملتقيات الأكاديمية، لا يتم نشره بالمجلة إلا بعد خضوعه إلى التحكيم من قبل اللجنة العلمية الخاصة بالمجلة.
12 – يمكن لأي باحث إرسال بحثه للنشر بعد التقييم العلمي من قبل اللجنة الخاصة بالمجلة.
13 – يتحصل كل باحث على نسخة إلكترونية بعد دفع رسوم النشر بالمجلة.
14 – لا تقبل البحوث إلا عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة وهو revueiafatn@gmail.com
15 – الأبحاث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولاتعبّر بالضرورة عن رأي هيأة التحرير أو الهيأة الاستشارية للمجلة

مجلة IAFA للعلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية
الترقيم الدولي: ISSN 1737-7161
الإيداع القانوني: 4187/2018

رئيس التحرير
الدكتور حمادي علي نعمة

نلتقي لنتعلم و نرتقي

رئيس التحرير
المستشار د. حماد علي نده

إقامة مليكة، الطابق 4، مدرج ب، شقة 58، ضفاف البحيرة1،
1053 تونس - الجمهورية التونسية

الثمن 50 دت / 20 $